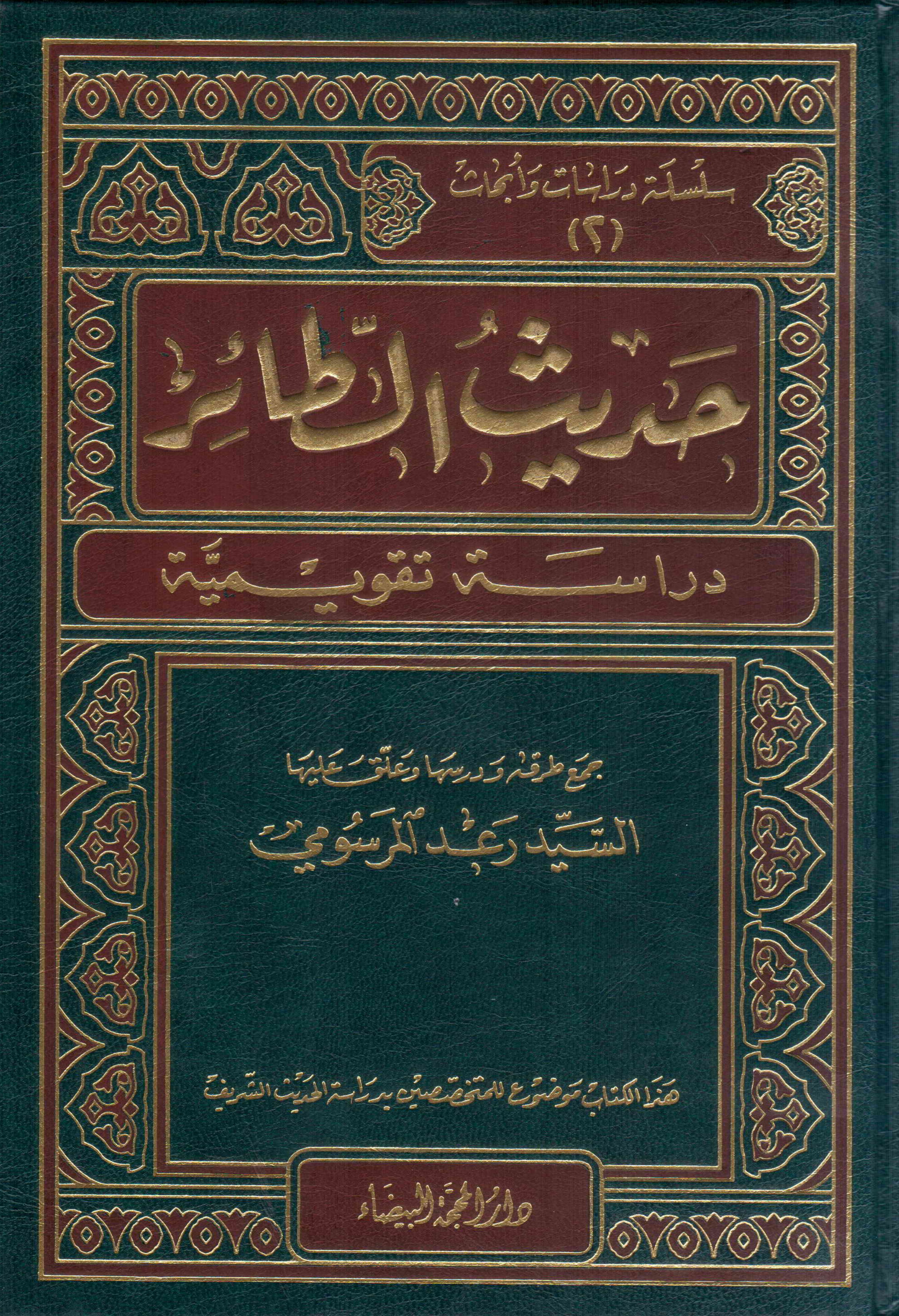

سلسلة دراسات وأبحاث
(٢)
حديث الطائر
دراسة تقويمية
جمع طرقه ودرسها وعلق عليها
السيد رعد المرسومي
هذا الكتاب موضوع للمتخصصين بدراسة الحديث الشريف
دار المحجة البيضاء

حديث الطائر

دراســة تقــويمـيــة

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

ISBN: 978-614-426-514-7





الرويس - خلف محفوظ ستورز - بناية رمال

ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٢/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧

E-mail:almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com

info@daralmahaja.com

سلسلة دراسات وأبحاث

(٢)

حديث الطائر

دراسة تقويميّة

جمع طرقه ودرسها وعلّق عليها
السيّد رعد المرسوميّ

هذا الكتاب موضوع للمتخصّصين بدراسة الحديث الشريف

حديث الطائر

دراســـــة تقويميـــــة

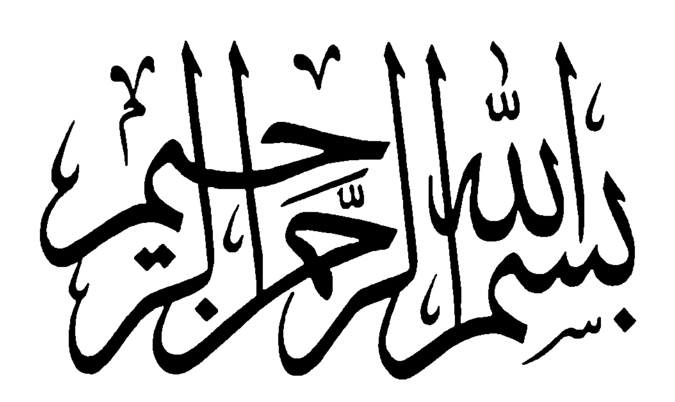
• المؤلّـــــف : .... السيّد رعد المرسوميّ

• النـــــاشر : .... دار المحجّة البيضاء

• الإخراج الفنيّ: .... نصير شُكر

• الطبعـــــة : .... الأُولى ١٤٣٦هـ

• الكميّـــــة : .... ١٠٠٠ نسخة


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه محمّد خير خلقه، وعلى آله الأطهار، والرّضا عن أصحابه الأخيار.

أمّا بعد:

فهذه هِيَ الدراسةُ الثانيةُ مِنْ سلسلةِ دراساتٍ وأبحاثٍ كنتُ قدْ أعددتُها لمناقشةِ بعضِ الأحاديثِ التي تُعَدُّ أَشِعَّةً تُنيرُ الدّربَ إلى حقائقَ يتوقُ إلى معرفتها عُشّاقُها، ويستضيءُ بنورها طُلّابُها، بَدأتُها بـ(حديثِ الثقلين)، وأردفتها بحديثٍ ثانٍ نَالَ مِنَ الشهرةِ والذيوعِ حظّاً وافراً بعد أنْ عرض لَهُ النُّـقّادُ والدارسونَ ـ قديماً وحديثاً ـ بالبحثِ والتدقيقِ، وأوْلَوهُ عنايةً كبيرةً وَصَلَـتْ إلى تصنيفِ الكتبِ المستقلّةِ في شأنهِ[1]، إنّهُ الحديثُ المعروفُ بـ(حديثِ الطائرِ)، ولكنْ مَعَ ما نَالَهُ هذا الحديث مِنَ العناية الكبيرة نَالَ كذلك مِنَ الأحكام المختلفة والمضطربة ما لم يَنَلْهُ حديثٌ آخر، بَدْءاً بعصر البخاريّ وانتهاءً بعصرِ الألبانيّ وطلّابهِ، بل لا تزال الأحكام تتوالى على هذا الحديث إلى يومنا هذا، فتارةً: أنّهُ منكرٌ[2]، وتارةً ثانيةً: أنّهُ غريبٌ[3]، وتارةً ثالثةً: أنّهُ ضعيفٌ

---

(١) ككتاب (ابن جرير الطبريّ)، وكتاب (ابن مردويه)، وكتاب (الذهبيّ) وغيرهم.

(٢) ينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألبانيّ، رقم الحديث (٦٥٧٥).

(٣) ينظر: «سنن الترمذيّ»، رقم الحديث (٣٧٢١).

ساقط[1]، وتارةً رابعةً: أنّهُ حَسَنٌ[2]، وتارةً خامسةً: أنّهُ صحيحٌ[3]، وتارةً سادسةً: أنّهُ باطلٌ[4]، وتارةً سابعةً: أنّهُ موضوعٌ[5].

ومعَ أنّ أكثرَ هذه الأحكام تقضي بأنْ يكونَ هذا الحديثُ في غايةِ الضعفِ ذهبَ بعضُ المصَنّفِينَ والباحثينَ إلى أنّهُ حديثٌ متواترٌ[6]، وهو مِمّا يثير في النفسِ عدّةَ أسئلةٍ، أُلَخِّصُها فيما يلي: كيفَ يُمكنُ لحديثٍ واحدٍ أنْ يكونَ عندَ فريقٍ في أدنى مراتب الضعف، وعندَ فريقٍ ثانٍ في أعلى مراتب الصحّة، وعندَ فريقٍ ثالثٍ يتوسّطُ هذه الأحكام؟!

فبأيِّ حُكْمٍ نُصَدِّق؟ وما السببُ في اضطرابِ هذهِ الأحكام وتعدُّدِها؟ أهوَ حديثٌ واحدٌ اختلفَ فيهِ النُّقّادُ على حسبِ اجتهادهم؟ أم هو حديثٌ وَرَدَ بألفاظٍ مختلفةٍ وبأسانيد متعدِّدةٍ يجمعها لفظُ الطائرِ ولهذا اختلفت الأحكام؟

---

(١) ينظر: «تهذيب خصائص الإمام عليّ»، بتحقيق أبي إسحاق الحوينيّ، حاشية رقم الحديث (١٢)، الصفحة (٢٥).

(٢) ينظر: «النقد الصحيح لِما اعتُرِضَ عليه من أحاديث المصابيح» للعلائيّ بتحقيق محمود سعيد، الصفحة (٧٥).

(٣) ينظر: «النقد الصحيح لِما اعتُرِضَ عليه من أحاديث المصابيح» بتحقيق محمود سعيد، الصفحة (٧٥)، الحاشية الأُولى.

(٤) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» للخطيب البغداديّ، تحقيق بشّار عوّاد (ج٤/ ص٢٨٦)، الحاشية الثانية، و(ج٩/ ص٣٦٠)، الحاشية الثانية.

(٥) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبيّ، تحقيق محمّد أيمن الشبراويّ (ج٢/ ص٥٠٣ وما بعدها)، رقم الحاشية (١٤٨).

(٦) ينظر: «معارج الفهم» للعلّامة الحلّيّ، الصفحة (٤٩١)، و«اللوامع الإلهيّة» للفاضل السيوريّ، الصفحة (٣٩٣)، و«حديث الطير» للسيّد عليّ الميلانيّ، الصفحة (٣٩).

أم هناك أمرٌ آخر؟ ثُـمَّ إنْ كان الحديثُ واحـداً فَمَنْ كانَ مُصيباً في حُكْمِهِ؟ ومَنْ أَسَّسَهُ على وَفْقِ رأيٍ سابقٍ من دونِ تدقيقٍ ولا تحقيق؟

هذه عدّة أسئلة فيها حاجة إلى أجوبةٍ تشفي العليل، وتروي الغليل.

ومهمّةُ هذه الدراسة تنحصرُ في تقويم هذهِ الأحكام ببيانِ ما ٱسْـتَنَدَتْ إليهِ، وحظِّ هذا السندِ من القبولِ، ثُـمَّ بيان الحكم الذي ينبغي له أنْ يُطْلَقَ على هذا الحديث بعرضها على قواعد علم الحديث المحرّرة، وأُصوله المقرّرة عند أئمّة الحديث وجهابذة الجرح والتعديل المذكورة في كتب الفريقين، ككتاب «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح أو «النكت» لابن حجر العسقلانيّ أو «نزهة النظر» له أو «تدريب الراوي» للسيوطيّ أو «مقباس الهداية» للمامقانيّ أو غيرها من الكتب المخصّصة لهذا الشأن.

هذا وقد بيّنتُ في كتابي السابق «حديث الثقلين» أنّ (التصحيحَ والتضعيفَ) الذي يرتادُ حَقْـلَهُ كثيرٌ من الدارسينَ والباحثينَ مسألةٌ خطيرةٌ، ذلكَ بأنّها حكمٌ بمصير لبعض الأحاديث أو عليها، ولهذا نبّهتُ هناكَ مَنْ يرتادُ هذا الحقلَ أنْ يُراعيَ بعض الأُمور عند الحكم على الحديثِ حتّى يسلمَ من التردّي في مزالق التصحيح والتضعيف والوقوعِ في شَرَكِهِ ومخاطره، ومن أهمِّ مخاطره أنْ يعتقدَ باحثٌ ما ـ سَلَفاً ـ بصحّة حديثٍ ما، ثُـمَّ على أساس هذا الاعتقاد يتعامل مع الأحاديث الأُخرى التي تختلفُ دلالةً ومضموناً مع الاعتقاد الموروثِ عنده، فيصير الاعتقادُ الموروث ـ من حيث لا يشعر ـ هو المتَحَكِّمَ في تضعيف الحديث وردِّهِ، وكثيرٌ من المتأخـرين والمعاصرين ـ وبخاصّةٍ أتباع السلفيّة الجوزجانيّة مِـمّنْ سلكوا هذا المسلك ـ لا يُصرِّحون بذلك، بل تجدهم يوهمون المشتغلين بعلم الحـديث، ومَنْ لهم عناية خـاصّة به أنّ ردَّ

الحـديثِ ـ موضع البحث والنقد ـ قد جرى وَفْقَاً لعلم (علل الحديث) الذي يُعَـدُّ مِنْ أَجَلِّ أنواع علم الحديث وأَدَقِّها، فتراهم يَتَفَنَّنُونَ في إثارة المشكلات الواهية، ويَجِدُّون ويجتهدُون في ٱلتماس علّةٍ ما يستندُون إليها في ردِّ ما لا يُلائم أفكارهم وعقائدهم، مع أنّ هذا الذي صنعوه ليس إلّا صناعةً كاسدة قد تقمّصَها الذين لا يُحسِنُون إلّا الأساليب السقيمة، والذين لا يُبالون بآراء غيرهم سواءٌ أصواباً كانت أم خطأً، ذلك بأنّ كُلَّ واحدٍ منهم ـ وبخاصّةٍ مَـنْ حصل منهم على شهادةٍ جامعيّة ـ يَعُـدُّ نفسه أمّـةً في علم الحديث بل فوق الحديث، له ما يشاء أنْ يقول، وعلى غيره إمّا التفسير له وإمّا القبول، مُوهِمِيْنَ بذلك أَتْبَاعَهُمْ أنّهم بمنهجهم هذا مِـمّنِ ٱقتفوا أثر السلف من نُقّادِ الأحاديث المتقدّمين، وإذْ لا مُنْكِرَ ولا رقيبَ ولا حسيبَ لِـما صنعوه، ترتّب على ذلك حَشْدٌ كبيرٌ من الآراء والأحكام في ذهن القارئ الذي بات لا يعرف الصواب من الخطأ، وكذلك الأسباب التي أَفْضَتْ بهذا الشيخ إلى أنْ يُضعّفَ هذا الحديث، في حين أنّ شيخاً آخر يحكم بصحّته، فتولّد من ذلك عدم الثقة والاطمئنان بما يُكتبُ في هذه المسائل، مع ضياع أو تضييع منهج التصحيح والتضعيف الذي ينبغي للمعنيين بالأمر أنْ يُبيّنوا أصوله ومعاييره ومواطن الاختلاف فيه، وأنْ يُشِيْعوا بين المسلمينَ مَـنْ يصلح أنْ يكون ناقداً للحديث، ومَنْ أَقْحَمَ نفسَهُ أو يُحاول أنْ يُقْحِمَها في هذا الأمر مادام هناك تضادٌّ في الأحكام على بعض الأحاديث التي تُعَـدُّ محلًّا للنزاع حتّى يتبيّنَ لطالبِ الحقيقةِ المصيبُ من المخطئ والصادقُ من المدلّس، فنكون بذلك قد أسّسنا رؤيةً واضحة ومناخاً ملائماً بين المسلمين، لا يُسمح فيه لكلِّ مَـنْ يهرف بما لا يعرف ـ وبخاصّةٍ خطباء هذا العصر ـ أنْ يُمَـرِّرَ على أذهاننا ما يُريد، فإنْ لم نفعل ذلك على قدر المستطاع، فنحن ـ من حيث لا نشعر ـ نُسْهِمُ في ترك هذه الأمور الخطيرة بين يدي كلِّ مَـنْ هبَّ ودبَّ من

أصحاب القول المعسول الذين ما هَمُّهُمْ إلّا تَهويشُ الحقائقِ أو تَـمْييعُها، دَعْكَ من الاستخفاف الواضح بعقل القارئ أو السامع، وتوجيهه يَمْنَةً ويَسْرَةً إنْ أراد أنْ يُبصِرَ النور، ويتعرّفَ على حقيقة ما يجري، فلنستعِنْ بالله سبحانه وتعالى في إظهار شيءٍ من الجدّية والعناية بهذه الأمور، والله سبحانه وتعالى بالإعانة كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

بقيَ عليَّ أنْ أُبيّنَ المسلك الذي سلكته في دراسة هذا الحديث، إذْ رأيتُ في أثناء البحث والدراسة أنّ مسيرة هذا الحديث في مجملها ـ كانت ولَـمّا تزل ـ تصطدم باتّجاهين، **أحدهما**: يحكم على هذا الحديث بالوضع أو البطلان أو غيرهما من الأحكام التي تفضي إلى ردِّ الحديث، مع غضِّ النظر عن طرقه كثيرة كانت أم قليلة، **والآخر**: يحكم على الحديث بعد دراسة طُرُقِهِ ومتونه بعرض رواتها على ميزان الجرح والتعديل، ثُـمَّ يُنبِّـه ـ في بعض الأحيان ـ على أنّ في الحديث شذوذاً ما أو علّةً أو على خُلُوِّهِ منهما، وهو مِـمّا تتباين فيه آراء المحقّقين والباحثين على حسب مراعاتهم معايير نقد الحديث، لذا رأيتُ أنْ أجعلَ هذه الدراسة في ثلاثة مباحث:

١ ـ **المبحث الأوّل**: أوردتُ فيه طرق الحديث، ثُـمَّ مَـنْ كان له رأيٌ أو تعليقٌ ما على طرق وأسانيد هذا الحديث أو على متنه بيّنتُ كلامه في محلِّهِ، ثُـمَّ إنّي قد أُوافقه أو أُخالفه على حسب ما تقتضيه قواعد نقد الحديث.

٢ ـ **المبحث الثاني**: خصصته بكلام الألبانيّ على هذا الحديث، ثُـمَّ علّقت على مواطن الخلل فيه.

هذا وسَيَبِيْنُ لكَ في أثناء المبحثين الأوّل والثاني كلام النقّاد المتقدّمين والمتأخّرين والمعاصرين مِـمّنْ تكلّموا على حديث الطائر، مع التعليق عليه على وَفْقِ ما تقتضيه قواعد النقد.

٣ ـ **المبحث الثالث**: بيّنتُ فيه المراد بهذا الحديث وعلامَ يدلُّ، ثُمّ شرعتُ في التعليق على حديثٍ آخر له الصلة الوثقى بحديثنا هذا، إذْ سَيَبِيْنُ للقارئ المنصف أنّ أغلب أحكام الوضع والبطلان التي نالها حديث الطائر منشؤها الخلاف الحاصل في الجواب الوارد عن رسول الله ﷺ لـمّا وجّه إليه ﷺ بعض الصحابة سؤالاً عنْ أحبِّ الخلق إليه مِنَ الرجال ومِنَ النساء.

وبَدْءاً وأخيراً أسأل الله عزّ وجلّ أنْ يتقبّل منّي صالح العمل، ويجنّبني الخطأ والزلل في كتاباتي وأقوالي، ويكتب لهذا الكتاب زيادة القبول والنفع به، إنّه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

المؤلّف

رعد المرسوميّ الحسينيّ

عفا الله تعالى عنه وعن والديه

r.marsumi10@yahoo.com



المبحث الأوّل

طرق الحديث

ورد هذا الحديث عن عدد من الصحابة، منهم: الإمام عليّ، وجابر بن عبدالله، وسعد بن أبي وقاص، وسفينة، وأنس بن مالك، وغيرهم من عدّة طرق أغلبها واهٍ، ودونك بيانَها:

* الطريق الأوّل:

عن يوسف بن عديّ ثنا حمّاد بن المختار عن عبد الملك بن عمير عن أنس قال: أُهدي لرسول الله ﷺ طائر، فوضع بين يديه، فقال: «اللّهمَّ ائتني بأحبِّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، فجاء عليّ فأكل معه.

تخريج الحديث: أخرج الحديث الطبرانيّ في «المعجم الكبير» (ج١/ ص٢٥٣)، وابن عساكر في «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٤-٢٥٥)، وابن كثير في «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

الدراسة والتعليق:

قال الذهبيّ: «هذا حديثٌ منكر»[1]، **قلت:** وعلّته حمّاد بن المختار، قال

---

(١) «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٢١٨١).

ابن عديّ: «ليس بالمعروف»، ثُـمَّ ذكر له حديثين، أحدهما: حديث الطائر، فعلّق عليه قائلاً: «لا أعلم يرويه عن عبد الملك بن عُمير غير حمّاد هذا، وحمّاد بروايته هذين الحديثين يدلُّ على أنّه من متشيّعي الكوفة»[١].

قلت: ثَـمّةَ متابعةٌ لحمّاد بن المختار أخرجها ابن عساكر[٢]، وابن كثير[٣] عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ أنا عبدان بن يزيد بن يعقوب الدقّاق عن إبراهيم ابن الحسين الكسائيّ نا أبو توبة الربيع بن نافع نا حسين بن سليمان عن عبدالملك ابن عمير، فذكر الحديث.

قلت: قال الحاكم: «لم نكتبه إلّا بهذا الإسناد»، قلت: وهو سند ضعيف، لأنّ حسين بن سليمان مجهولٌ، قال العقيليّ: «مجهول لا يُتابع على حديثه، ولا يُعرف بالنقل»[٤]، وقال ابن عديّ بعد أنْ ذكر له بعض الأحاديث: «وهذه الأحاديث، لا يُتابعه أحدٌ عليها»[٥].

❊ الطريق الثاني:

قال الطبرانيّ: «حدّثنا أحمد حدّثنا سلمة بن شبيب حدّثنا عبد الرزاق أخبرنا الأوزاعيّ عن يحيى بن أبي كثير عن أنس»، فذكر الحديث.

---

(١) «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (٤٣٠).

(٢) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٣-٢٥٦).

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨١).

(٤) «الضعفاء»، رقم الترجمة (٣٠٥)، طبعة دار التأصيل.

(٥) «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (٤٩٢).

الدراسة والتعليق:

قال الطبرانيّ: «لم يروِ هذا الحديث عن الأوزاعيّ إلّا عبد الرزّاق، تفرّد به سلمة»[١].

قلتُ: شيخ الطبرانيّ أظنّه أحمد بن شعيب النسائيّ، وهو غنيٌّ عن التعريف[٢]، وبقيّة رجال السند ثقات، لكنْ يحيى بن أبي كثير رأى أنساً ولم يسمع منه كما بَـيّنَ ذلك طائفة من النُّـقّاد[٣]، لذلك فإنّ العنعنة في هذا السند سَتُعَـدُّ تدليساً إنْ كانت من يحيى بن أبي كثير نفسه لأنّه موصوفٌ بالتدليس، وإنْ كانت العنعنة من تصرّفِ الرواة الذين هُمْ دون يحيى بن أبي كثير في الإسناد، فالصواب أنْ يُحكم على الحديث بالإرسال لا بالتدليس، ذلك بأنّ بعضاً من أحاديث يحيى بن أبي كثير كانت تجيء عنه بصيغة بلغني عن أنس، أو حُدِّثتُ

---

(١) ينظر: «المعجم الأوسط» (ج٢/ ص٢٠٧).

(٢) ورأيت أحد الباحثين ـ وهو الشيخ حسن بن عبد الله العجميّ ـ يذهب إلى أنّ (أحمد) في هذا السند إنّما هو أحمد بن محمّد بن عبد العزيز بن الجعد أبو بكر الوشّاء كما في كتابه «إرشاد الحائر إلى صحّة حديث الطائر»، الصفحة (٢٧)، ولا أدري مستنده في ذلك، والأقرب إلى الصواب أنْ يراد به أحمد بن شعيب النسائيّ صاحب «السنن»، بقرينة أنّ الطبرانيّ معروفٌ بروايته عن النسائيّ، والنسائيّ نفسه قد سمع من سلمة بن شبيب وروى عنه، فلذا أطلق اسم أحمد في هذا الإسناد اعتماداً على ذلك، وهذه الأمور مفقودة في الوشّاء، فتأمّل!

(٣) ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم، الصفحة (٢٤٠) وما بعدها، ثُـمَّ إنّي ألفيت الباحث حسن العجميّ يُطالب بالدليل على أنّ يحيى بن أبي كثير لم يسمع من أنس بن مالك كما في كتابه آنفاً، الصفحة (٢٨)، وهذا منه في غاية العجب، إذْ إنّه لو طالع كتاب «المراسيل» لابن أبي حاتم لكان في غُنْيَةٍ عن تلك التعليقات والمجازفات التي أوردها في هذا الموضع، وفي غيرها من المواضع والتي كان يجدر به أنْ يتأنّى كثيرا قبل أنْ يصدر أحكامه على أسانيد هذا الحديث، والله تعالى الموفّق.

عن أنس أو أنّ أنساً حدّثَ، أو نحو ذلك مِـمّا هو ظاهرٌ في الإرسال، ثُـمَّ يتبيّن فيما بعد أنّ تلك الصيغ في تلك الموارد الظاهرة في الإرسال تجيء عن رواةٍ آخرين بصيغة العنعنة (أي بصيغة عن يحيى بن أبي كثير عن أنس)[١]، ففي هذه الحالة لا يجوز للباحث أنْ يصف يحيى بن أبي كثير بالتدليس وإنْ كانت صورته صورة التدليس مادام التغييرُ في صيغة الرواية كان من تصرّفِ الرواة الذين هم قبل يحيى بن أبي كثير في سلسلة الإسناد[٢].

❊ الطريق الثالث:

عن عيسى بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن عليّ حدّثني أبي عن أبيه عن جدّه عن عليّ قال: أُهدي لرسول الله ﷺ طير يُقال له الحبارى، فوضعت بين يديه وكان أنس بن مالك يحجبه، ... إلى أنْ ذكر الحديث بعينه.

تخريج الحديث: أخرجه ابن عساكر[٣]، وابن كثير[٤].

الدراسة والتعليق:

قلت: سند الحديث ضعيفٌ من أجل عيسى بن عبدالله، قال أبو حاتم

---

(١) ينظر على سبيل المثال: «سنن النسائيّ الكبرى»، رقم الحديث (٦٩٠١ ، ١٠١٢٨) تحقيق سيّد كسروي والبنداريّ، و«مسند الإمام أحمد» (٣/ ١١٨)، ووازن بين صيغ الأداء مع «المراسيل» لابن أبي حاتم في الصفحة (٢٤٠) وما بعدها.

(٢) لاحظ تعليق الباحث خليفة بن أرحمة على هذا الإسناد في كتابه «حديث الطير»، رقم الصفحة (١٥٠) لتعرف أنّه لزم الطريق في الحكم عليه.

(٣) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٥).

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٢).

الرازيّ: «لم يكن بقويّ الحديث»[١]، وقال ٱبن عديّ: «عامّة ما يرويه لا يُتابع عليه»[٢]، وقال أبو نعيم الأصبهانيّ: «روى عن أبيه عن آبائه أحاديث مناكير، لا يُكتب حديثه، لا شيء»[٣]، وقال الدارقطنيّ: «متروك الحديث»[٤].

❊ الطريق الرابع:

عن عبد السلام بن راشد نا عبد الله بن المثنّى عن ثمامة عن أنس ، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن عساكر[٥]، وٱبن حجر العسقلانيّ[٦].

الدراسة والتعليق:

قلت: سند الحديث ضعيفٌ، إذْ قال الذهبيّ: «عبد السلام بن راشد عن عبد الله بن المثنّى بحديث الطير لا يُعرف، والخبر لا يصحّ»[٧].

❊ الطريق الخامس:

عن قطن بن نسير نا جعفر بن سليمان نا عبد الله بن المثنّى عن عبد الله بن أنس عن أنس، فذكر الحديث.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٨٠).

(٢) «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (١٣٩٤).

(٣) «الضعفاء»، رقم الترجمة (١٧٥).

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبيّ، رقم الترجمة (٦٢١٨).

(٥) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٦).

(٦) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٤٧٥٥).

(٧) «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٤٧٩٦).

تخريج الحديث: أخرجه ابن عساكر[١]، وابن كثير[٢].

الدراسة والتعليق:

قلت: سنده ضعيف جدّاً من أجل قطن بن نسير، إذْ كان أبو زرعة الرازيّ يحمل عليه، فأنكر عليه أحاديث رواها عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس[٣].

ثُمَّ إنّ أبا زرعة قد عاب مسلم بن الحجّاج لإخراجه حديث قطن بن نسير في كتابه «الصحيح»، وقال ابن عديّ: «كان يسرق الحديث ويوصله»[٤]، ولكنْ ـ مع هذا ـ تجد الذهبيّ يَعُدُّ هذا الطريق من أجود الطرق التي هي على شرط (السنن)[٥]، وهو حكم مردود عليه كما لا يخفى.

❊ الطريق السادس:

عن عبد القدوس بن محمّد بن شعيب حدّثني عمّي صالح بن عبد الكبير ابن شعيب حدّثني عبد الله بن زياد أبو العلاء عن عليّ بن زيد عن سعيد بن المسيّب عن أنس، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه ابن عساكر[٦]، وابن كثير[٧]، ونبّه على حديثه

---

(١) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٧).

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٧٩).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (ج٧/ ص١٣٨).

(٤) «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (١٦٠٣).

(٥) ينظر: «تأريخ الإسلام» (ج٣/ ص٣٥٩).

(٦) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٧) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

الذهبيّ[١]، وٱبن حجر[٢].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال ٱبن عساكر: «قال ٱبن شاهين: تفرّد بهذا الحديث عبد القدوس ٱبن محمّد عن عمّه، لا أعلم حدّث به غيره، وهو حديث حسنٌ غريب»، **قلت**: سند الحديث ضعيف جدّاً من أجل عبد الله بن زياد أبي العلاء، قال البخاريّ: «منكر الحديث»[٣].

ثُـمَّ إنّ وصف ٱبن شاهين لهذا الحديث بـ(الحسن) لم يُرِدْ به الحسن الاصطلاحيّ، وإنّما أراد به الحسن اللغويّ كما هو الظاهر من سياق كلامه، وهو أمرٌ معروفٌ بين أهل الصنعة.

* الطريق السابع:

عن عليّ بن الحسن الساميّ نا خليد بن دعلج عن قتادة عن أنس، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن عساكر[٤]، وٱبن كثير[٥].

---

(١) ينظر: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٤١١٣).

(٢) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٤٢٤٥).

(٣) «التاريخ الكبير» (٥/ ٩٥)، و«الضعفاء» للعقيليّ، رقم الترجمة (٨١٤)، و«ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٤١١٣).

(٤) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٩-٢٥٠).

(٥) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

الدراسة والتعليق:

قلت: هذا السند واهٍ جدّاً من أجل خليد بن دعلج، إذْ ضعّفه أحمد وابن معين والدارقطنيّ، وقال النسائيّ: ليس بثقة، وقال أبو حاتم الرازيّ: صالح ليس بالمتين في الحديث، حدّث عن قتادة أحاديث بعضها منكرة[(١)]، وقال ابن عديّ: «وهذه الأحاديث عن خليد عن قتادة عن أنس بعضها قد شارك خليداً غيره عن قتادة، وبعضها لم يُشاركوه فيه، فالذي لم يُشاركوه فيه: يا حبّذا كلّ عالم، وحديث القثاء، ولعلَّ البلاء مِمّنْ رواه عن خليد»[(٢)]، **قلت**: عليّ بن الحسن الساميّ الذي يروي عن خليد هذا السند لا يُحتجُّ به، فقد كان يكذب في الحديث ويروي المناكير عن الثقات[(٣)].

❊ الطريق الثامن:

عن أحمد بن يزيد الورتنيسيّ نا زهير نا عثمان الطويل عن أنس بن مالك، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه البخاريّ[(٤)]، وابن عساكر[(٥)]، وابن كثير[(٦)].

الدراسة والتعليق:

قال البخاريّ: «لا يُعرف لعثمان سماعٌ من أنس».

---

(١) ينظر: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٢٤٤١).

(٢) «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (٦٠٩).

(٣) ينظر: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٥٥١١)، و«لسان الميزان»، رقم الترجمة (٥٣٥١).

(٤) ينظر: «التاريخ الكبير» (ق٢/ ج١/ ص٢-٣).

(٥) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٠).

(٦) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

قلت: فهل عُرِفَ أنه دلّس أو أرسل؟ وعليه فلا يُمكن أنْ نَعُدَّ كلام البخاريّ عِلّةً لردِّ الحديث كما تراه في أحكام بعض الباحثين المعاصرين(١)، إذْ كون البخاريّ لا يعرف سماع عثمان من أنس، فهذا لا يدلُّ على عدم وجود السماع بينهما بحسب الواقع، فالبخاريّ إنّما كان يتكلّم هنا على حسب مبلغ علمه، فهو لم يجزم بذلك، فيجدر بالباحث أنْ يتعامل مع رواياته كما هو مبيّن في ترجمته حتّى يثبت بدليلٍ قاطع أنّه لم يسمع من أنس.

ثُـمَّ إنّ البخاريّ نفسه لو كان هذا الأمر ثابتاً عنده لَـما قال في ترجمته «عثمان الطويل: عن أبي العالية وأنس، روى عنه شعبة وعنبسة وزهير، وحديثه في البصريين»(٢).

هذا وقد ترجم لعثمان الطويل ٱبن أبي حاتم الرازيّ، وسأل أباه عنه، فقال: «شيخ»(٣)، وقال ٱبن عديّ في آخر ترجمة رفيع بن مهران أبي العالية: «عثمان الطويل عزيز المسند، إنّما له هذا، وآخر عن أنس بن مالك»(٤)، وذكره ٱبن حبّان فقال: «من أهل الجزيرة، عداده في أهل البصرة، يروي عن أنس بن مالك، ربّما أخطأ، روى عنه شعبة بن الحجاج، وزهير بن معاوية»(٥).

قلت: وأمّا زهير بن معاوية الذي روى حديث الطائر عن عثمان الطويل

---

(١) ينظر: تعليق المحقّق (وصيّ الله بن محمّد بن عبّاس) على حديث الطائر في كتاب «فضائل الصحابة» لأحمد بن حنبل (ج٢/ ص٦٩٢)، رقم الحديث (٩٤٥).

(٢) «التاريخ الكبير» (ج٦/ ص٢٥٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (ج٦/ ص١٧٣).

(٤) «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (٦٨٢).

(٥) «الثقات» (٥/ ١٥٧).

فهو ثقة ثبت، لكنْ سماعه من أبي إسحاق بأَخرة[١]، وأمّا أحمد بن يزيد الورتنيس فهو من شيوخ البخاريّ، ضعّفه أبو حاتم الرازيّ، ووثّقه النسائيّ[٢] ومسلمة بن القاسم[٣].

* الطريق التاسع:

عن سكين بن عبد العزيز عن ميمون أبي خلف حدّثني أنس بن مالك، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه البخاريّ[٤]، وٱبن عساكر[٥]، وٱبن كثير[٦].

الدراسة والتعليق:

قال ٱبن عساكر: «قال الدارقطنيّ: هذا حديث غريبٌ من حديث ميمون أبي خلف عن أنس، تفرّد به سكين بن عبد العزيز عنه»[٧].

---

(١) ينظر: «تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (٢٠٥١).

(٢) تنبيه: ما ذكره الحافظ مغلطاي في ترجمة (أحمد بن يزيد الورتنيس) أنّ النسائيّ ذكره في أسماء شيوخه وقال فيه: «مصريٌّ ثقة» لا يوجد له ذِكْرٌ في النسخة التي حقّقها الباحث الشيخ حاتم ٱبن عارف العونيّ بعنوان «تسمية مشايخ النسائيّ الذين سمع منهم».

(٣) ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، رقم الترجمة (١٦٩)، و«تحرير تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (١٢٧).

(٤) ينظر: «التاريخ الكبير» (ق١/ ج١/ ص٣٥٨).

(٥) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٠-٢٥١).

(٦) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

(٧) «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٠-٢٥١).

قلت: سنده واهٍ من أجل ميمون أبي خلف، إذْ قال فيه ٱبن أبي حاتم: «روى عن أنس بن مالك قصّة الطير، روى عنه سكين بن عبد العزيز، سألت أبا زرعة عنه، فقال: منكر الحديث، وترك حديثه ولم يقرأ علينا»[١].

❊ الطريق العاشر:

عن أبي يعقوب إسحاق بن الفيض نا المضاء بن الجارود عن عبد العزيز ٱبن زياد أنّ الحجّاج بن يوسف دعا أنس بن مالك، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن عساكر[٢]، وٱبن كثير[٣].

الدراسة والتعليق:

قلت: إسحاق بن الفيض: ترجمه الذهبيّ فذكر أنّ بعضهم وثّقه[٤]، والمضاء بن الجارود: قال أبو حاتم الرازيّ: «شيخ دينوريّ ليس بمشهور، محلّه الصدق»[٥]، وعبد العزيز بن زياد: قال فيه الحافظ العراقيّ: «أرسل عن أنس وروى عن قتادة، روى عنه مضاء بن الجارود الدينوريّ، قال أبو حاتم: مجهول»[٦].

---

(١) «الجرح والتعديل» (ج٨/ ص٢٣٤)، رقم الترجمة (١٠٥٥).

(٢) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥١).

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

(٤) ينظر: «تأريخ الإسلام» (ج١١/ ص٥٠).

(٥) «الجرح والتعديل» (ج٨/ ص٤٠٣).

(٦) «ذيل على ميزان الاعتدال»، الصفحة (٢٥٤)، رقم الترجمة (٥٣٤).

قلت: ومِـمّا يُؤيدُ أنّ عبد العزيز قد أرسل الحديث عن أنس ولم يسمع منه، أنّ سياق القصّة التي أوردها هنا تدلّ على أنّها حكايةٌ عن أنس لا رواية، فهو - إذنْ - لم يدرك الحادثة، وهذا الأمر لا يخفى على مَـنْ له دُرْبـةٌ بهذا العلم.

❊ الطريق الحادي عشر:

عن الحجّاج بن يوسف بن قتيبة نا بشر بن الحسين عن الزبير بن عديّ عن أنس بن مالك، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن عساكر(١)، وٱبن كثير(٢).

الدراسة والتعليق:

قلت: سند واهٍ جدّاً من أجل بشر بن الحسين الأصبهانيّ صاحب الزبير بن عديّ، قال البخاريّ: فيه نظر، وقال الدارقطنيّ: متروك، وقال أبو حاتم يكذب على الزبير، وكذّبه أبو داود الطيالسـيّ، وقال ٱبن عديّ: عامّة حديثه ليس بمحفوظ(٣).

❊ الطريق الثاني عشر:

عن محمّد بن القاسم النحويّ عن أبي عاصم عن أبي الهنديّ عن أنس، فذكر الحديث.

---

(١) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٢).

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

(٣) ينظر ترجمته في «أخبار أصبهان» لأبي نعيم (ج١/ ص٢٣٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبيّ، رقم الترجمة (١١٣٤)، و«لسان الميزان» لابن حجر، رقم الترجمة (١٤٦٨).

تخريج الحديث: أخرجه الخطيب البغداديّ[١]، وابن عساكر[٢]، وابن كثير[٣].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال الخطيب: «غريب بإسناده لم نكتبه إلّا من حديث أبي العيناء محمّد بن القاسم عن أبي عاصم، وأبو الهنديّ مجهول، واسمه لا يُعرف، ثُم ذكر عن الدارقطنيّ أنّ أبا العيناء ليس بقويّ في الحديث»[٤].

❊ الطريق الثالث عشر:

عن مسلم بن إبراهيم نا الحارث بن نبهان نا إسماعيل رجل من أهل الكوفة عن أنس بن مالك، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه ابن عساكر[٥]، وابن كثير[٦].

الدراسة والتعليق:

قلت: سنده ضعيفٌ جدّاً لعلّتين، الأُولى: الحارث بن نبهان متروك الحديث كما قال ابن حجر[٧]، والعلّة الثانية: جهالة إسماعيل، إذْ لم يتبيّن لي المراد

---

(١) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» (ج٤/ ص٢٨٦).

(٢) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ٢٥٢-٢٥٣).

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

(٤) «تأريخ مدينة السلام» (ج٤/ ص٢٨٦).

(٥) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٦).

(٦) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨١).

(٧) «تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (١٠٥١).

به. نعم، هناك اْحتمال أنْ يُراد به إسماعيل السُّـدّيّ، أو إسماعيل بن سلمان الأزرق، إذْ كلٌّ منهما قد حدّث بحديث الطائر عن أنس، ولكنْ ليس هناك قرينة ولا شاهد لترجيح أحد الاحتمالين على الآخر، فيبقى حينئذٍ مجهولاً، لاحتمال أنْ يُرادَ به شخصٌ ثالث، وهذا لا مانع منه في حدّ نفسه كما لا يخفى.

فإذا تبيّنَ هذا الأمر فاعلم أنّ ما ذهب إليه محقّق كتاب «خصائص الإمام عليّ» وهو الشيخ (أحمد البلوشيّ) محلُّ نظرٍ وتأمّل، إذْ يظهر من تعليقه على حديث الطائر أنّه يذهب إلى أنّ (إسماعيل) في هذه الرواية هُو السُّـدّيّ، مع أنّ الرواية التي كان يُعَلِّقُ عليها هي رواية اْبن عساكر نفسها والتي خَلَتْ من لقب السُّـدّيّ.

❊ الطريق الرابع عشر:

عن مسلم بن كيسان الملائيّ عن أنس، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه اْبن عساكر[1]، والخطيب البغداديّ[2].

الدراسة والتعليق:

سنده ضعيفٌ جدّاً من أجل مسلم الملائيّ، وهو مسلم بن كيسان، إذْ إنّه ضعيفٌ جدّاً، وقد ترك حديثه بعض النقّاد[3].

---

(١) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٦).

(٢) ينظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج٢/ ص٣٩٨).

(٣) ينظر: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٨٠١٥).

* الطريق الخامس عشر:

عن حفص بن عمر المهرقانيّ نا النجم بن بشير عن إسماعيل بن سليمان الرازيّ [أخي إسحاق بن سليمان] عن عبد الملك بن سليمان عن عطاء عن أنس ابن مالك، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه الطبرانيّ[1]، ونبّه عليه العقيليّ[2]، والدارقطنيّ[3]، وابن عساكر[4]، والذهبيّ[5]، وابن كثير[6]، لكنْ وقع بعض التصحيف في إسناد ابن كثير، وأخرجه ابن حجر[7].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال الطبرانيّ: «لم يروِ هذا الحديث عن عبد الملك بن سليمان عن عطاء عن أنس إلّا إسماعيل بن سليمان، ولا رواه عن إسماعيل بن سليمان إلّا النجم بن بشير، تفرّد به حفص بن عمر المهرقانيّ»، وقال العقيليّ: «إسماعيل بن سليمان الرازيّ الغالب على حديثه الوهم، وحديثه ليس بمحفوظ ولا يُتابع عليه».

---

(١) ينظر: «المعجم الأوسط» (ج٧/ ص٢٦٧).

(٢) ينظر: «الضعفاء»، رقم الترجمة (٩٣).

(٣) ينظر: «العلل»، رقم الحديث (٢٥١٢).

(٤) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٧).

(٥) ينظر: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٨٤٦).

(٦) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨١).

(٧) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (١١٧٥).

قلت: والنجم بن بشير ترجمه ٱبن أبي حاتم الرازيّ[١] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

❊ الطريق السادس عشر:

عن سليمان بن قرم عن محمّد بن عليّ السلميّ عن أبي حذيفة العقيليّ عن أنس بن مالك، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن عساكر[٢].

الدراسة والتعليق:

قلت: أبو حذيفة العقيليّ لم أهتدِ إليه، بل لم أرَ مَـنْ ذكره أو ترجم له، ومحمّد بن عليّ السلميّ ثقة[٣]، وسليمان بن قرم ليس بالقويّ، هذا هو مجمل كلام النقّاد فيه، وقد بيّنتُ أحواله مبسوطاً في الطريق الثلاثين، فانظره هناك، إذْ ضمّنته فوائد كثيرة.

❊ الطريق السابع عشر:

عن محمّد بن أبي غسّان الفرائضيّ حدّثني أبي أبو غسّان أحمد بن عياض بن أبي طيبة ثنا يحيى بن حسان عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن أنس، وذكر الحديث.

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (ج٨/ ص٥٠٠).

(٢) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٧).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (ج٨/ ص٢٦).

تخريج الحديث: أخرجه الطبراني[١]، والحاكم[٢]، وابن كثير[٣]، وابن حجر[٤].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال الطبرانيّ: «لم يروِ هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلّا سليمان بن بلال، ولا عن سليمان إلّا يحيى بن حسّان، تفرّدَ به محمّد بن أبي غسّان عن أبيه».

قال الذهبيّ: «الكُلُّ ثقات إلّا هذا، فأنا أتّهمه به، ثُـمَّ ظهر لي أنّه صدوق، روى عنه الطبرانيّ وعليّ بن محمّد الواعظ ....، فأمّا أبوه فلا أعرفه»[٥].

فعلّق الحافظ ابن حجر على ترجمة أبيه قائلاً: «ذكره ابن يونس في (تاريخ مصـر) قال: أحمد بن عياض بن عبد الملك بن أبي نُصير المفرض، مولى جنب بن مراد، يُكنى أبا غسّان، تُوفّي سنة ٢٧٣هـ، هكذا ذكره ولم يذكر فيه جرحاً، ثُـمَّ أسند له حديثاً فقال: حدّثني المعاف بن عمر بن حفص المراديّ حدّثنا أبو غسان أحمد بن عياض الجنبيّ حدّثنا يحيى بن حسّان عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن أنس عن النبيّ ﷺ قال: (لا يُلام الرجل على حبّ قومه، وهذا طرف من حديث الطير)..»[٦]، ثُـمَّ بعد ذلك بيّن ابن حجر سبب موت محمّد بن أحمد

(١) ينظر: «المعجم الأوسط» (ج٦/ ص٣٣٥).

(٢) ينظر: «المستدرك» (ج٣/ ص١٣٠).

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٧٩).

(٤) ينظر كتابه: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٦٤٣٤).

(٥) «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٦٧٨٨).

(٦) «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٦٤٣٤).

ابن عياض، إلى أنْ ذكر عن أبي عمر الكنديّ أنّه قال فيه: «كان فارضاً هو وابنه وأبوه».

* الطريق الثامن عشر:

عن عبدالله بن محمّد بن المغيرة عن أبي الخليل حدّثني أنس بن مالك، فذكر حديث الطائر.

تخريج الحديث: أخرجه الخطيب البغداديّ(١)، وابن حجر(٢).

الدراسة والتعليق:

قلت: سند الحديث ضعيف من أجل عبد الله بن محمّد بن المغيرة، إذْ إنّه ضعيف(٣)، وأبو الخليل: هو عائذ بن شريح الحضرميّ، ترجمه ابن أبي حاتم(٤)، فذكر عن أبيه أنّه قال: «في حديثه صنعة»(٥).

* الطريق التاسع عشر:

عن محمّد بن صالح بن مهران قال نا عبدالله بن محمّد بن عمارة قال

---

(١) ينظر: «مُوضِحُ أوهام الجمع والتفريق» (ج٢/ ص٣٠٤).

(٢) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٤٠٦٣).

(٣) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٤٣٩٥).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (ج٧/ ص١٦).

(٥) لكنْ ورد في «ميزان الاعتدال» للذهبيّ، رقم الترجمة (٣٩٠٠)، و«لسان الميزان» لابن حجر، رقم الترجمة (٤٠٦٣) عن أبي حاتم الرازيّ أنّه قال: «في حديثه ضَعْف»، مع أنّ كلمة (صنعة) قد وردت غير مرّة في كلام أبي حاتم الرازيّ في «الجرح والتعديل».

سمعت من مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس، فذكر حديث الطائر.

تخريج الحديث: أخرجه الدارقطنيّ في «غرائب مالك»، وأبو نعيم[١]، وابن الجوزيّ[٢]، وابن حجر[٣].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال الدارقطنيّ في «غرائب مالك»: «تفرّد به القدّاحيّ عن مالك، وغيره أثبت منه»[٤]، وقال أبو نعيم: «غريب من حديث مالك وإسحاق، رواه الجمُّ الغفير عن أنس، وحديث مالك لم نكتبه إلّا من حديث القدّاحيّ، تفرّد به».

وقال ابن الجوزيّ: «تفرّد به ابن عمارة عن مالك، قال ابن حبّان: محمّد بن صالح المدنيّ يروي المناكير عن المشاهير لا يجوز الاحتجاج بأفراده».

قلت: هذا من أوهام ابن الجوزيّ المعروفة في تعليقاته على الأسانيد، إذْ إنّ محمّد بن صالح بن مهران المذكور في سند الرواية ـ موضوع البحث ـ ليس هو المدنيّ المعروف بالأزرق، بل هو ابن النطّاح البصريّ الموصوف بالأخباريّ الصدوق، وقد ترجمه الخطيب البغداديّ[٥]، والمزّيّ[٦]، وابن حجر[٧].

---

(١) ينظر: «حلية الأولياء» (ج٦ / ص٣٣٩).

(٢) ينظر: «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٢٩).

(٣) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٤٤٠١).

(٤) «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٤٤٠١).

(٥) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» (ج٣/ ص٣٢٨).

(٦) ينظر: «تهذيب الكمال»، رقم الترجمة (٥٨٨٦).

(٧) ينظر: «تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (٥٩٦٣).

وأما القداحيّ فقد ترجمه الخطيب، فذكر أنّه حدّث عن محمّد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب وسليمان بن بلال ويعقوب بن محمد الحارثيّ وغيرهم، روى عنه محمّد بن سعد كاتب الواقديّ ويحيى بن معلّى بن منصور ومحمّد بن عليّ بن المغيرة الأثرم وعمر بن شبّة النميريّ والفضل بن سهل الأعرج، إلى أنْ قال: «وكان عالماً بالنسب»[١]، قلت: وذكر ٱبن حجر عن ٱبن فتحون أنّه قال فيه: «كان من أعلم النّاس بنسب الأنصار، وعليه عوّل العدويّ في كتابه الذي صنّفه في أنساب الأنصار»[٢].

وكما ترى فإنّ ترجمته تدلّ على أنّه صدوق، إذْ روى عنه طائفة من الرواة الثقات، وكان يُعتمد عليه في نسب الأنصار، ولم يَرِد في حقِّهِ جرحٌ ما. نعم، روايته عن مالك لا يُحتجُّ بها بدعوى أنّ مالكاً له أصحاب ورواة معروفون، فأين كان هؤلاء من هذه الرواية؟

وهذا التعليل قد يُصوّبُ إنِ ٱنفرد الراوي بحديث غريب، وهو ليس بذاك الذي يُحتمل منه التفرّد، ولكنْ إذا كان الحديث مشهوراً معروفاً، فمثل هذا التعليل يُمكن نقضه إنِ ٱحتملنا أنّ مالكاً لعلّه حدّثهم بهذا الحديث في مجلس خاصٍّ لا عامٍّ، أو نحو ذلك مِـمّا ينقض هذا التعليل، فتأمّل!

❊ الطريق العشرون:

عن إسحاق الأزرق عن عبد الملك بن أبي سليمان عن أنس، فذكر الحديث.

---

(١) «تأريخ مدينة السلام» (ج١١/ ص٢٥٣- ٢٥٤)، رقم الترجمة (٥١٣٤).

(٢) «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٤٤٠١).

تخريج الحديث: ذكره البخاريّ[(١)]، وابن كثير[(٢)].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال ابن كثير: «هذا أجود من إسناد الحاكم»، وقال البخاريّ: «هذا مرسل»، **قلت**: وهو الصواب، ذلك بأنّ حديثَ عبد الملك عن أنس مرسلٌ[(٣)].

ومِمّا تقدّم تعلم أنّ قول الدكتور محمود سعيد ممدوح: «فهذا سندٌ صحيحٌ لا يتكلّم فيه إلّا صاحب هوى»[(٤)] غيرُ دقيقٍ.

❊ الطريق الحادي والعشرون:

عن عبيد الله بن موسى أخبرنا إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق عن أنس، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه البخاريّ[(٥)]، وغيره.

الدراسة والتعليق:

قلت: سنده واهٍ جدّاً من أجل إسماعيل بن سلمان الأزرق، إذْ إنّه متروك الحديث[(٦)].

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (ق٢/ ج١/ ص٢-٣).

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

(٣) ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم، الصفحة (١٣٢)، رقم الترجمة (٢٣٠).

(٤) «النقد الصحيح لِما اعتُرِض عليه من أحاديث المصابيح» بتحقيق محمود سعيد، الصفحة (٧٨).

(٥) ينظر: «التاريخ الكبير» (ق١/ ج١/ ص٣٥٨).

(٦) ينظر: «ميزان الاعتدال» للذهبيّ، رقم الترجمة (٨٤٥).

* الطريق الثاني والعشرون:

عن محمّد بن موسى البربريّ قال سمعت ديناراً خادم أنس بن مالك يقول سمعت أنس بن مالك، فذكر حديث الطائر.

تخريج الحديث: أخرجه الخطيب البغداديّ[1]، ونبّه على حديثه ابن عديّ[2]، والذهبيّ[3]، وابن حجر[4].

الدراسة والتعليق:

قلت: سنده واهٍ جدّاً من أجل دينار أبي مكيس، إذْ إنّه متّهم في الحديث لا يُحتجُّ به[5].

* الطريق الثالث والعشرون:

عن الصباح بن محارب عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرّة عن أبيه عن جدّه وعن أنس بن مالك، فذكر حديث الطائر.

تخريج الحديث: أخرجه الخطيب البغداديّ[6].

الدراسة والتعليق:

قلت: وهذا سندٌ ضعيف جدّاً من أجل عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرّة

---

(١) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» (ج٩/ ص٣٦٠).

(٢) ينظر: «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (٦٤٩).

(٣) ينظر: «ميزان الاعتدال» للذهبيّ، رقم الترجمة (٢٥٧١).

(٤) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٣٠٧٧).

(٥) ينظر: «ميزان الاعتدال» للذهبيّ، رقم الترجمة (٢٥٧١).

(٦) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» (ج١٣/ ص٣٠٢).

الثقفيّ، قال أبو حاتم الرازيّ: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال ٱبن أبي حاتم سئل أبو زرعة عن عمر بن عبد الله بن يعلى، فقال: ليس بالقويّ، فقلت: ما حاله ؟ قال: أسأل الله السلامة[(١)]، وضعّفه ٱبن معين، وقال في رواية أخرى: ليس بشيء[(٢)]، وضعّفه أحمد بن حنبل، وقال في رواية أخرى: منكر الحديث[(٣)]، وقال أبو نعيم: رأيت عمر بن عبد الله فما أستحلّ أنْ أروي عنه[(٤)].

❊ الطريق الرابع والعشرون:

عن العلاء بن عمران ثنا خالد بن عبيد أبو عصام حدّثني أنس بن مالك، فذكر حديث الطائر.

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن عديّ[(٥)]، ومن طريقه ٱبن الجوزيّ[(٦)].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال ٱبن الجوزيّ: «وهذا لا يصحّ، قال ٱبن حبّان: خالد بن عبيد

---

(١) «الجرح والتعديل» (ج٦/ ص١١٨).

(٢) «موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله» (ج٣/ ص٤٦٨)، رقم الترجمة (٢٨١٤).

(٣) «الضعفاء» للعقيليّ، رقم الترجمة (١١٧٦).

(٤) «المجروحين» لابن حبّان، (ج٢/ ص٦٥)، رقم الترجمة (٦٥٢).

(٥) ينظر: «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (٥٨٩).

(٦) ينظر: «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٣٢)، رقم الحديث (٣٦٨)، تنبيه: ورد في النصّ المنقول عن ٱبن الجوزيّ «... مِنْ أحبِّ خلقك ...»، والحرف (من) زيادة ليست في أصل النصّ المنقول عن ٱبن عديّ، وإدراجه هنا يُقصدُ به تغيير المعنى من الأفضل إلى التبعيض في المحبّة كما هو رأي مَنْ يذهبون إلى تصحيح الحديث أو تحسينه، فتنبّه لذلك.

يروي عن أنس نسخة موضوعة، لا يحلّ كتب حديثه إلّا تعجّباً»، وقال الحاكم: «حدّث بمرو عن أنس بأحاديث موضوعة»[١].

أقول: ولكنْ يظهر من ترجمته أنّه رجلٌ جليل القدر[٢]، فلعلّ الآفة في تلك الأحاديث مِمّنْ روى عنه ولاسيّما تلك التي وردت عن طريق (العلاء بن عمران) الذي هو لا يعرف، إذْ لم أرَ أحداً من أهل الجرح والتعديل يترجم له، والله العالم.

❊ الطريق الخامس والعشرون:

أنا القزّاز قال: نا أحمد بن عليّ قال: نا عبد القاهر بن محمّد الموصليّ قال: نا أبو هارون موسى بن محمّد الأنصاريّ قال: نا أحمد بن عليّ الخرّاز قال: نا محمّد ٱبن عاصم الرازيّ عن عبد الملك بن عيسى عن عطاء عن أنس بن مالك، فذكر حديث الطائر.

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن الجوزيّ[٣].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال ٱبن الجوزيّ: «وهذا لا يصحّ، وفيه مجاهيل لا يُعرفون».

---

(١) «المدخل إلى الصحيح» (ج١/ ص١٦١)، رقم الترجمة (٤٨).

(٢) ينظر: ترجمة (خالد بن عبيد أبي عصام) في «تهذيب التهذيب» لابن حجر، و«المجروحين» لابن حبّان (ج١/ ص٣٣٩)، رقم الترجمة (٢٩٣)، و«الكامل في الضعفاء» لابن عديّ، رقم الترجمة (٥٨٨) بتحقيق مازن السرساويّ.

(٣) ينظر: «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٣١).

❊ الطريق السادس والعشرون:

عن إبراهيم بن (باب) ثابت القصّار ثنا ثابت البنانيّ عن أنس، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه العقيليّ[١]، والحاكم[٢]، والذهبيّ[٣]، وابن كثير[٤]، وابن حجر العسقلانيّ[٥].

الدراسة والتعليق:

قلت: قال العقيليّ: «ليس لهذا الحديث من حديث ثابت أصلٌ، وقد تابع هذا الشيخ مُعلّى بن عبد الرحمن، ورواه عن حمّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس» ... إلى أنْ قال: «ومعلّى عندهم يكذب، ولم يأتِ به ثقةٌ عن حمّاد بن سلمة، ولا عن ثقة عن ثابت، وهذا الباب الرواية فيه فيها لين وضعف، لا أعلم فيه شيئاً ثابتاً، وهكذا قال محمّد بن إسماعيل البخاريّ»[٦].

وقال ابن كثير: «إبراهيم بن ثابت القصّار مجهول».

فائدة: قال ابن حجر: «وقد جمع طرق الطير ابن مردويه والحاكم وجماعة، وأحسن شيء فيها طريقٌ أخرجه النسائيّ في (الخصائص)..»[٧].

---

(١) ينظر: «الضعفاء»، رقم الترجمة (٣٣).

(٢) ينظر: «المستدرك» (ج٣/ ص١٣١).

(٣) ينظر: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٤٦).

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٧٩).

(٥) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٦٨).

(٦) «الضعفاء»، رقم الترجمة (٣٣).

(٧) ينظر: ترجمة (إبراهيم بن ثابت القصّار) في كتاب «لسان الميزان»، وهي ترجمة مكرّرة لترجمة (إبراهيم بن باب) التي تقدّم ذكرها.

* الطريق السابع والعشرون:

عن أحمد بن سعيد بن فرقد الجدّيّ نا أبو حمة محمّد بن يوسف اليمامي نا أبو قرّة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن أبي النضر سالم مولى عمر بن عبيد الله عن أنس، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه ابن الجوزيّ[١]، وابن حجر[٢] وعزاه إلى الطبرانيّ والحاكم.

الدراسة والتعليق:

قلت: قال الذهبيّ في ترجمة الجدِّيّ: «روى عن أبي حُمَة، وعنه الطبرانيّ، فذكر حديث الطير بإسناد الصحيحين، فهو المتّهم بوضعه»[٣]، وقال ابن حجر: «أحمد بن سعيد معروفٌ من شيوخ الطبرانيّ، وأظنّه دخل عليه إسناد في إسناد»[٤].

* الطريق الثامن والعشرون:

عن صالح بن مسمار ـ أحد الثقات ـ حدّثنا ابن أبي فديك حدّثنا الحسن ابن عبد الله الثقفيّ عن نافع عن أنس، بحديث الطير.

تخريج الحديث: ذكره الذهبيّ[٥]، وابن حجر[٦].

---

(١) ينظر: «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٣٣-٢٣٤).

(٢) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٥٢٥).

(٣) «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٣٦٦).

(٤) «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٥٢٥).

(٥) ينظر: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (١٧٩٢).

(٦) ينظر: «لسان الميزان»، رقم الترجمة (٢٣٠١).

الدراسة والتعليق:

قلت: قال الذهبيّ: «قال العقيليّ: الحسن بن عبد الله بن أبي عون الثقفيّ في حديثه وهم ... إلى أنْ قال: فنافع أبو هرمز واهٍ أيضاً»[١].

❊ الطريق التاسع والعشرون:

قال أبو نعيم الأصبهانيّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْـمُظَفَّرِ، قَالَ: ثنا زَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَهْمِ، قَالَ: ثنا رَجَاءُ بْنُ الْجَارُودِ أَبُو الْـمُنْذِرِ، قَالَ: ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْـمُبَارَكِيُّ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الصَّنْعَانِيُّ وَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ثَلَاثُ خِلَالٍ: لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، وَحَدِيثُ الطَّيْرِ، وَحَدِيثُ غَدِيرِ خُمٍّ.

تخريج الحديث: أخرج الحديث أبو نعيم الأصبهانيّ في كتابه «حلية الأولياء» (ج٣/ ص٤٩٨).

الدراسة والتعليق:

قال أبو نعيم: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَالْحَكَمِ، مَا كَتَبْنَاهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ»، **قلت:** هو حديث غير محفوظ عن شعبة بن الحجّاج، ولا عن الحكم، بل في إسناد هذا الحديث إلى شعبة علّتان: الأُولى: أحمد بن محمّد بن الجهم، ترجمه الخطيب البغداديّ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٢]، فهو ـ إذنْ ـ مجهول الحال، والعلّة الثانية: محمّد بن جرير الصنعانيّ، إنْ كان اسمه كما ورد في هذا الإسناد

---

(١) «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (١٧٩٢).

(٢) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» للخطيب البغداديّ (ج٦/ ص٧٨)، رقم الترجمة (٢٥٧٥).

فهو غير معروفٍ بين المحدّثين إلّا في هذه الرواية، وإنْ كان مصحّفاً عن محمّد بن حرب الخولانيّ الثقة الذي هو أحد شيوخ المباركيّ فهو غير معدود في ضمن الرواة المعروفين بالرواية عن شعبة، وهذه العلّة وحدها تكفي لردِّ هذا الحديث وَفْقاً لمعايير التفرّد بالحديث المبيّن في علم الحديث، ثُمَّ إنّ ذكر حديث الطير في متن هذه الرواية يُعَدُّ علّةً ثالثة، لأنّ المعروف بين أهل العلم أنّ الخِلَالَ الثلاث المرويّة عن سعد بن أبي وقاص إنّما هي حديث المنزلة، وحديث لأُعطين الراية غداً، وحديث المباهلة[1]، فإذا تبيّن ذلك فاْعلم أنّ المحقّق سامي أنور جاهين لم يكن مُصيباً لَـمّا قال في تعليقه على هذا الإسناد: «إسناده حسن، لم أجده عند غيره»[2]، مع أنّ اْستغراب أبي نعيم هنا يقتضي بأنْ يكون الحديث ضعيفاً لتفرّد بعض الرواة بهذا الحديث عن شعبة والحكم، ولا يُعرف له طريقٌ آخر.

❊ الطريق الثلاثون:

عن سليمان بن قرم عن فطر بن خليفة عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن سفينة مولى النبيّ ﷺ أنّ النبيّ ﷺ، فذكر الحديث.

تخريج الحديث: أخرجه الطبرانيّ[3].

الدراسة والتعليق:

قال الهيثميّ: «رجال الطبرانيّ رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»[4].

---

(١) ينظر: «صحيح مسلم»، باب مناقب الإمام عليّ.

(٢) «حلية الأولياء» (ج٣/ ص٤٩٨)، الحاشية الثانية.

(٣) ينظر: «المعجم الكبير» (ج٧/ ص٨٢)، رقم الحديث (٦٤٣٧).

(٤) «مجمع الزوائد» (ج٩/ ص١٢٦).

قلت: في تعليق الهيثميّ مزالق زلّت فيها أقدام كثيرٍ من المصنّفين والباحثين الذين ذهبوا ـ ولا يزال يذهبون ـ إلى تصحيح الحديث[١] بحجّة أنّ رجال السند رجال الصحيح، ذاهلين عمّا توهمه هذه العبارة وعمّا تحمله من الخطورة التي يعلمها أهل الدراسة والتدقيق، فكم من حديث حُكِمَ عليه بأنّ رجاله رجال الصحيح يتبيّن فيما بعد أنّ فيه علّةً أو شذوذاً لا تُصَيِّرُهُ في مرتبة الحسَن فضلاً عن الصحيح، دَعْكَ من شَرْطَي البخاريّ ومسلم في كتابيهما (الصحيحين) الـمُساء فهمهما في كثيرٍ من الأحيان التي وقع ـ ولا يزال يقع ـ فيها كثيرٌ مِمّنْ مارسوا فَنَّ التصحيح والتضعيف، فكيف بِمَنْ يَمُرّونَ على هذه المسائل مَرَّ الكرام؟! فأنصحُ لِـمَنْ يرتادون حقل تصحيح الأحاديث أو تضعيفها أنْ يغُضُّوا النظر عن مثل هذه التعليقات الموهمة ونحوها، وليبنوا أحكامهم على الأحاديث وَفْقَاً للقواعد والمعايير المزبورة في علم الحديث، فإنْ فعلوا ذلك ـ بإتقانٍ ـ فقد نجوا من التردّي في مزالق التحقيق والتعليق أو الوقوع في شَرَكِهِ.

فإذا تبيّن هذا الأمر فَهَاكَ الدراسة المبسوطة التي سَتُبَيِّنُ الصوابَ في الحكم على إسناد هذا الحديث، فأقول وبالله التوفيق: إنّ رجال هذا السند كُلُّهم ثقات لا شائبة فيهم عدا سليمان بن قرم، ففيه كلامٌ لا يُنزل حديثه عن مرتبة الحسن وبخاصّةٍ عند المتابعة، فقد قال عليّ بن المدينيّ: «لم يكنْ بالقويّ، وهو صالح»[٢]،

---

(١) ينظر كتاب: «ابن تيميّة فكراً ومنهجاً» للشيخ السبحانيّ، الصفحة (٢٣٦).

(٢) «سُؤالات عثمان بن محمّد بن أبي شيبة للإمام عليّ بن المدينيّ»، الصفحة (٦٣)، رقم الترجمة (٢٥٩)، **قلت**: وكلام الإمام عليّ بن المدينيّ لم أرَ مَـنْ ذكره أو نَـبّه عليه في ترجمة (سليمان بن قرم)، فليستدرك.

وقال النسائيّ: «ليس بالقويّ»[١]، وقال أبو حاتم الرازيّ: ليس بالمتين، وقال أبو زرعة: ليس بذاك، وضعّفه ابن معين، ونقل مغلطاي في ترجمته أنّ أبا عوّانة أخرج حديثه في «صحيحه»، وذكره الحاكم في جملة الثقات، ثم ذكر عن الآجريّ عن أبي داود أنّه قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: قال شريكٌ فيه كلاماً أحسن القول فيه، وقال ابن عديّ: له أحاديث حسان إفرادات، وهو خيرٌ من سليمان ابن أرقم بكثير، وقال البزّار: «ليس به بأس»[٢]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: كان أبي يتتبّع حديث قطبة بن عبد العزيز وسليمان بن قرم ويزيد بن عبدالعزيز بن سياه، وقال: هؤلاء قومٌ ثقات، وهُمْ أَتَـمُّ حديثاً من سفيان الثوريّ وشعبة؛ هم أصحاب كتب وإنْ كان سفيان وشعبة أحفظ منهم.

ومن ذلك تعلم أنّ قول الحاكم: «عيب على مسلم إخراج حديثه لأنّه غُمِزَ بسوء الحفظ والغلوّ في التشيّع» لا تأثير له مع وجود كتابه الذي كان يُحدِّث منه بمقتضى تتبّع أحمد بن حنبلٍ لحديثه، وإطلاق الحكم بوثاقته، ثُـمَّ قوله الآخر: هم أصحاب كتب، الذي يدلُّ على معنى التعليل، والذي به فَضَّلَ الإمام أحمد حديثهم على حديث سفيان وشعبة مع أنّهما من جهة الحفظ والإتقان بمكان،

---

(١) هذا هو القول الصواب عن النسائيّ في (سليمان بن قرم) المذكور عنه في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، رقم الترجمة (٢٥١)، ونقله كذلك ابن الجوزيّ عن النسائيّ كما في «ضعفاء ابن الجوزيّ» (١٥٣٩)، والذهبيّ في «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٣٣٣٦)، وأمّا ما نقله المزّيّ عن النسائيّ أنّه قال فيه: «ضعيف» فمِمّا لا أثر له عن النسائيّ وإنْ تابعه عليه ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وغيره، **وتتمّة الكلام وفوائده تجده في (الملحق الأوّل) الخاصّ بما ورد عن النسائيّ في حقّ المحدّث سليمان بن قرم.**

(٢) «البحر الزخّار المعروف بمسند البزّار» (ج٥/ ص١٢٣)، رقم الحديث (١٧٠٧)، **قلت:** وعلى حسب علمي لم أرَ أحداً من الباحثين ينبّه على قول البزّار في سليمان بن قرم، فليستدرك ذلك؟!

وإلّا فلا معنى لهذا التتبّع والعناية بحديثه لو أنّ بعضاً من أحاديثه التي تروى من حفظه لا يُمكنُ تمييزها من أحاديثه التي تروى من كتابه، بل ما يُستظهر من حال هذا الراوي بحيث يُلائم عبارة أحمد بن حنبل، أنّه كان سيّئ الحفظ إلى درجة أنّه لا يستطيع أنْ يُحدِّثَ إلّا من كتابه، ولهذا كان أحمد بن حنبل يتتبّع حديثه في كتابه، إذْ إنّ هذه المسألة تُعَـدُّ من أَدَقِّ المسائل التي بيّنها النقّاد لَـمّا كانوا يُميّزون بين رواية الراوي من حفظه وروايته من كتابه، فقالوا ما مُفادُه: إنّ الراوي مادام يُحدِّثُ من كتابه أو أصوله فلا يؤثّر سوء حفظه في مرويّاته.

فإنْ قيل: إنّ هذه المسألة لم يذكرها أحدٌ بهذا التفصيل في حقِّ هذا الراوي، وإنّما ذُكِرَ أنّه كان سيّئ الحفظ حسب.

كان الجواب: أنّ السيرة العمليّة لأحمد بن حنبل في تعامله مع أحاديث هذا الراوي هي التي ٱقتضتْ أنْ أستظهِرَ من حاله ما قلته آنفاً، وإلّا كيف ساغ لأحمد بن حنبل أنْ يُعنى بحديثه بل يُفَضِّـلَهُ على أحاديث أفضل النقّاد عند أهل السُّـنّة؟!

فإنْ قيل: إنّ هذا الاستظهار إنْ صحَّ فإنّما يجري في خصوص روايات أحمد ٱبن حنبل لا في عموم رواياته.

كان الجواب: أنّ كلام أحمد قد ورد مطلقاً لا مُقيّداً، ثُـمَّ مع التأمّل المنصف في تفضيل حديثه على حديث سفيان وشعبة تعرف الصواب فيما ٱستظهرته آنفاً.

وأمّا العيب الآخر ـ وهو الإفراط في التشيّع ـ فلعمري أنّ الذين يَعُـدُّونَ هذه الصفة عيباً في الراوي هم أنفسهم في جانب التفريط في مسألة التشيّع كما بيّنته سلفاً، فكيف يُصَوّبُ الاستناد إلى أقوالهم من هذه الجهة التي يُستشفُّ منها

نزعة مذهبيّة واضحة كما في كلام العقيليّ، والجوزجانيّ، وابن حبّان، وابن الجوزيّ، وغيرهم ـ في موارد كثيرة ـ حين يَعُدّونَ التشيّع طريقاً إلى ضعف الراوي؟! مع أنّ الأمور العقديّة يجب ألّا تكون عقبةً في حديث الراوي من جهة نقل الحديث عن مشايخه، كما بيّنه غيرُ واحدٍ من النُّـقّاد المنصفين وَفْقاً لقواعد الجرح والتعديل، وإلّا لأَمْكَنَ أنْ نَعُـدَّ كُلَّ مَـنِ اتّصف بأنّه كان صاحب سنّة أو كان صلباً في السُّـنّة ضعيفاً، فتدبّر!

فالإنصاف ـ إذنْ ـ يقتضي أنْ نَصِفَ سليمان بن قرم ـ في أقلّ أحواله ـ بأنّه ليس بالقويّ وَفْقَاً لأغلب أقوال النقّاد الذين لا يتأثّرون بعقيدة الراوي حين يحكمون على أحواله، كابن المدينيّ وأبي حاتم وأبي زرعة والنسائيّ والبزّار وغيرهم، لا أنّه ضعيف لا يحتجُّ بحديثه كما يزعم بعض الباحثين المعاصرين.

أما فطر بن خليفة: فهو ثقة حافظ كيّس، هذا هو مجمل ما ورد عن النقّاد في حقّه[1]، ولكنْ في الوقت نفسه ورد في حقّه كلام عن يحيى بن سعيد القطّان يتعلّق بسماعه من بعض المشايخ، أو لإيراده بعض الأحاديث بصيغة سمعت فلاناً سمعت فلاناً[2]، فلذلك أُثيرت حوله شبهة التدليس التي تشبّث بها بعض

(١) قال ابن نُمير والنسائيّ: فطر بن خليفة ثقة حافظ كيّس، وقال سفيان الثوريّ: صدوق، وقال أحمد: ثقة صالح الحديث، حديثه حديث رجلٍ كيّس، إلّا أنّه يتشيّع، وقال عبد الله بن داود: فطر أوثق أهل الكوفة، وقد وثّقه القطّان وأبو نعيم وابن معين والعجليّ وابن سعد، وقال أبو حاتم الرازيّ: صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويُحسن القول فيه ويُحدِّث عنه. نعم، تَكلّمَ فيه بعض المحدّثين لأجل مذهبه، وهذا ليس من الجرح في شيء، بل هو أسلوب العاجزين كما لا يخفى على أهل الصنعة المنصفين، فانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزّيّ، رقم الترجمة (٥٣٦٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر.

(٢) ينظر: ترجمة (فطر بن خليفة) في كتاب «الضعفاء» للعقيليّ، رقم الترجمة (١٥٢٧).

الباحثين المعاصرين، فردّ حديثه على هذا الأساس، ودونك بيان ذلك: إذِ ٱدّعى الباحث ٱبن ٱرحمه في كتابه «حديث الطير»[١] أنّ عنعنة فطر بن خليفة في هذا الحديث تُعَدُّ إحدى العلل التي يُرَدُّ بها حديث الطائر، فاستند في ذلك إلى ما أورده الحافظ السخاويّ عن عليّ بن المدينيّ لـمّا قال: «قلت ليحيى بن سعيد القطّان: يُعتمد على قول فطر: ثنا ويكون موصولاً؟ فقال: لا، فقلت: أكان ذلك منه سجيّة؟ قال: نعم»[٢]، وكذا قال الفلّاس: «إنّ القطّان قال له: وما ينتفع بقول فطر: ثنا عطاء ولم يسمع منه»، وقال ٱبن عمّار عن القطّان: «كان فطر صاحب ذي سمعت سمعت [يعني أنّه يُدلّس فيما عداها]»[٣].

فعلّق السخاويّ على هذه العبارة قائلاً: «ولعلّه تجوّز في صيغة الجمع فأوهم دخوله، كقول الحسن البصريّ: خطبنا ٱبن عبّاس، وخطبنا عتبة بن غزوان، وأراد أهلَ البصرة بلده، فإنّه لم يكن بها حين خطبتهما ...، ولكن صنيع فطر فيه غباوة شديدة يستلزم تدليساً صعباً كما قال شيخنا» (يريد به شيخه الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ).

قلت: لم يُصِبِ الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ ولا تلميذه السخاويّ في فهم المراد بكلام القطّان هنا، إذ المعروف عن النقّاد المتقدّمين ولاسيّما مَنْ عاصر منهم فطر بن خليفة، أنّهم ما وصفوه بالتدليس في تلك الحالات التي أوردتها آنفاً،

---

(١) ينظر: الصفحة (١٨٠) من كتابه.

(٢) «فتح المغيث» للسخاويّ (ج١/ ص٣١٧).

(٣) تنبيه: لقد جعلت آخر الكلام في هذا النصّ بين معقوفتين، لأُنبِّهَ على أنّه ليس من كلام القطّان ولا تلميذه ٱبن عمّار، بل هو من كلام السخاويّ نفسه، إذْ أورده هنا وَفْقاً لِـما فهمه من كلام القطّان، وتبعاً لكلام شيخه ٱبن حجر العسقلانيّ.

ذلك بأنّهم عرفوا من شيخهم القطّان أنّ السبب في ذلك ليس هو التدليس، وإنّما هو سجيّة كانت فيه وعادة تجري على لسانه، فيورد الحديث بهذه الصورة، لا أنّه يتعمّد فِعْلَ ذلك، ولذا لا تجد أحداً من النقّاد المتقدّمين أو مَنْ جاء بعدهم أو مَنْ تأخّر زمانه إلى زمان الحافظ الذهبيّ مَـنْ يصف فطر بن خليفة بالتدليس في مثل هذه الحالات كما هو واقع الحال حتّى جاء الحافظ ابن حجر العسقلانيّ ومِنْ بعده تلميذه السخاويّ فوصفا صنيعه هذا بالتدليس، مع أنّ كلام الناقد يحيى القطّان لا يُفْهَمُ منه ذلك، بل يُفْهَمُ منه أنّ فطراً كان من عادته وسجيّته أنْ يقول في روايات شيوخه ومَنْ فوقهم: (سمعت فلاناً سمعت فلاناً)، وأنّ بعض الرواة ـ مِـمّنْ هُمْ أحفظ من فطر بن خليفة كالمسعوديّ[1] مثلاً ـ يورد تلك الروايات نفسها بصيغة (عن فلان عن فلان)، لا كما يوردها فطر بن خليفة، بل إنّ موافقة يحيى القطّان نفسه لسؤال عليّ بن المدينيّ على أنّ صنيعَ فطرٍ هذا إنّما هو لسجيّة كانت فيه، لَيدُلُّ على أنّ فطر بن خليفة ما كان يُدَلّسُ أو يُوهِمُ السامعين حين يورد الحديث بصيغة (سمعتُ فلاناً سمعتُ فلاناً)، إذْ لو كان فعله هذا عن قصد وإيهام لَعُـدَّ مُدَلِّساً بنظر النقّاد ولاسيّما يحيى القطّان الذي كان من أكثر النقّاد معرفةً به وبأحواله، إذْ كان معاصراً له، وهو الذي نبّه بقيّة النقّاد على هذه الحالة.

ثُـمَّ إنّ هذه السجيّة التي كانت تجري على لسان فطر بن خليفة كانت

---

(١) قال يحيى القطّان: «كان فطر صاحب ذا (سمعت سمعت)، والمسعوديّ أحفظ من فطر» كما في ترجمة (فطر بن خليفة) في «الضعفاء» للعقيليّ، رقم الترجمة (١٥٢٧)، و«العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل رقم الترجمة (٥٠٤٣).

كذلك تجري على لسان قرّة بن خالد السدوسيّ[(١)] وجرير بن حازم ويحيى بن أيوب الغافقيّ ويونس بن أبي إسحاق وغيرهم[(٢)]، فهي ـ إذنْ ـ مسألةٌ معـروفة بين النقّاد يحكمون من أجلها على الراوي ـ الذي فيه هذه السجيّة والعادة ـ بالغلط أو الخطأ إنْ خالفه غيره، وأمّا إذا لم يُخالف غيره مع وجود شروط الرواية من جهة الاتّصال وغيرها، فيحكم على روايته بالاتّصال وَفْقاً لمعايير علم الحديث كما هو معروفٌ بين النقّاد.

وأمّا ما ورد عن يحيى القطّان نفسه أنّه كان ينفي سماع فطر من عطاء، فجوابه: أنّ هذه المسألة تُعَـدُّ من المسائل التي اختلف فيها القطّان وغيره من النقّاد، إذِ البخاريّ نصَّ على سماعه من عطاء[(٣)]، وهناك ما يؤيّد كلام البخاريّ[(٤)]، وكذلك ما يتعلّق بروايته بعض الأحاديث عن بعض المشايخ بغير واسطة ويرويها مرّة أخرى بواسطة عن الشيخ نفسه، فهذا لا مانع منه في حدٍّ نفسه، بل هو أمرٌ معروفٌ بين النقّاد، إذْ ليس من المحال أنْ يروي التلميذ الحديث الواحد عن شيخه بغير واسطة أو يجعل بينه وبين شيخه رجلاً آخر مادام سماعه منهما ثابتاً كما في رواية فطر عن أبي الطفيل حديث (حصى الجمار)، إذْ لا مـانع من أنْ يروي هذا الحديث عن أبي الطفيل بغير واسطـة، ويرويـه مـرّةً أُخرى عن رجلٍ عن أبي الطفيل مادام سماعه من أبي الطفيل ومِمّنْ روى عن

---

(١) ينظر: «المعرفة والتاريخ» (ج٢/ ٥٣) طبعة مكتبة المدينة، وفي (ج٢/ ص٣٣) طبعة دار الكتب العلمية.

(٢) ينظر: «معجم المدلّسين»، إعداد محمّد طلعت (ص٣٦٥-٣٦٧).

(٣) ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٤/ ١٣٩)، رقم الترجمة (٦٢٥).

(٤) ينظر: ما نقله فطر عن عكرمة في مسألة (سَبَقَ الكتابُ المسحَ) في «الكامل في الضعفاء» لابن عديّ في ترجمة (فطر بن خليفة)، رقم الترجمة (١٥٨٣).

أبي الطفيل ثابتاً، ولهذا تجد الذهبيّ لَـمّا أورد كلام القطّان هذا في ترجمة (فطر بن خليفة) يُعلّق عليه قائلاً: «وما يبعدُ أنْ يكون لقي المشايخ المذكورين، لكنّه ليس بذاك المتقن، مع ما فيه من بدعة، ومن أجل ذلك قرنه البخاريّ بآخر، وحديثه من قبيل الحسن»[١].

فإذا عرفت ما تقدّم فاعلم أنّ كُلّ ما أُثير من إشكالات حول فطر لم تَحطّ من وثاقته عند القطّان نفسه المعروف بتشدّده وتعنّته في الرواة، بل بقي يحدِّث عنه ويرتضيه، ولو كان هناك أدنى قرينة على ما يُفضي إلى التدليس لبيّنَ ذلك ونبّه عليه كما نبّه على ذلك في مرويّات إسماعيل بن أبي خالد وسعيد بن أبي عروبة وسفيان الثوريّ وسليمان بن طرخان وغيرهم، فينتج مِـمّا تقدّم أنّ الحديث من جهة فطرٍ لا إشكال فيه.

ثُـمَّ إنّ هناك متابعتين لحديث سليمان بن قرم، **المتابعة الأولى**: أخرجها أحمد[٢]، وابن عساكر[٣]، وابن كثير[٤] عن مطير بن أبي خالد عن ثابت البجليّ عن سفينة مولى رسول الله ﷺ، فذكر حديث الطائر.

الدراسة والتعليق:

مطير بن أبي خالد: قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال المحقّق وصيّ الله: ثابت البجليّ لم يتعين لي.

والمتابعة الثانية: عن سهل بن شعيب ثنا بريدة بن سفيان عن سفينة ـ وكان خادماً لرسول الله ﷺ، قال: فذكر الخبر.

---

(١) «سير أعلام النبلاء»، رقم الترجمة (١٠١٥).

(٢) ينظر: «فضائل الصحابة» (ج٢/ ص٥٦٠-٥٦١)، رقم الحديث (٩٤٥).

(٣) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٨).

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٢).

تخريج الحديث: أخرجه البزّار[١].

الدراسة والتعليق:

قلت: سنده ضعيفٌ من أجل سهل بن شعيب، إذْ ترجمه ٱبن أبي حاتم الرازيّ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٢]، وترجمه كذلك الذهبيّ فذكر طائفة من الثقات مِمّن روى عنه، إلى أنْ قال: «وما علمت به بأساً»[٣].

وبريدة بن سفيان: قال أبو حاتم الرازيّ: «ضعيف الحديث»[٤]، وقال البخاريّ: «فيه نظر»[٥]، وقال في ترجمة أبيه سفيان بن فروة الأسلميّ: «وبريدة يتكلّمون فيه»[٦]، ونقل الحافظ مغلطاي عن أبي عبيد الآجريّ أنّه قال: «سألت أبا داود عن بريدة بن سفيان؟ فقال: لم يكنْ بذاك، تكلّمَ فيه إبراهيم بن سعد،

---

(١) ينظر: «كشف الأستار» (ج٣/ ص١٩٣)، رقم الحديث (٢٥٤٧).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (ج٤/ ص١٩٩).

(٣) «تأريخ الإسلام» (ج٧/ ص٦٩)، تنبيه: لا يُستفاد من قول الذهبيّ هذا أنّ سهلاً ثقةٌ كما لا يخفى، بل الرجل ـ على حسب القواعد ـ مقبول الحديث، أو يُمكن أنْ نقول: إنّ الحديث من جهته لا إشكال فيه، إذْ لم يظهر ما يخدش في حديثه، والرواة عنه هُمْ من الثقات، وحينئذٍ فإنّ جانب الاطمئنان فيه أقوى من عدمه.

(٤) «الجرح والتعديل» (ج٢/ ص٤٢٤).

(٥) «التاريخ الكبير» (ج٢/ ص١٤١).

(٦) «التاريخ الكبير» (ج٤/ ص٩٦)، ثُمّ إنّ كلام البخاريّ هذا فيه تنبيه على ما ورد عن إبراهيم بن سعد وغيره مِمّنْ تكلّموا في بريدة لأجل ما رواه ٱبن إسحاق أنّه رآه يشرب الخمر، ومنه تعلم ما ورد في «العلل» لأحمد بن حنبل، رقم الترجمة (١٥٠٠) أنّ ٱبنه عبد الله قال: «سألته عن بريدة ٱبن سفيان، كيف حديثه؟ فقال: له بليّة تحكي عنه»، قلت: هذه البليّة لها توجيهٌ نافعٌ مفيدٌ بيّنه المحدِّث عبّاس الدوريّ تلميذ يحيى بن معين، وقد أوردته هنا عَقِبَ حكاية شرب الخمر!

قال الآجريّ: قلت لأبي داود: كان يتكلّم في عثمان ؟ قال: نعم»[١]، وقال الدوريّ: سمعت يحيى يقول: سمعت يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه قال أخبرني مَنْ رأى بريدة بن سفيان يشرب الخمر في طريق الرَّي، قال يحيى: وقد روى محمّد بن إسحاق عن بريدة بن سفيان هذا.

قال الدوريّ: «والذي يُظَنُّ ببريدة بن سفيان أنّه شرب نبيذاً، فرآه محمّد ٱبن إسحاق فقال: رأيته يشرب خمراً، وذاك أنّ النبيذ عند أهل المدينة ومكّة خمر، لا أنّه يشرب خمراً بعينها إنْ شاء الله، فهذا وجه الحديث عندي»[٢]، وقال الدارقطنيّ: «متروك»[٣]، وقال النسائيّ: «ليس بالقويّ»[٤]، وقال ٱبن عديّ: «ليس له كبير رواية، وعامّة حديثه يرويه ٱبن إسحاق، ولم أرَ له شيئاً منكراً جدّاً»[٥]، **قلت:** وقد ذكره ٱبن حبّان في «الثقات»، وٱبن شاهين في جملة «الثقات»[٦]، ونقل عن الحافظ أحمد بن صالح المصريّ أنّه قال فيه: «صاحب

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال»، رقم الترجمة (٧١٠)، ثُـمَّ إنّ هذا النصّ الذي نقله مَغْلَطاي عن الآجريّ عن أبي داود ساقط من المطبوع، ولا يوجد له أثرٌ في طبعة الدكتور محمّد بن عليّ العمريّ، أو في طبعة الدكتور عبد العليم البستويّ أو في طبعة الأزهريّ.

قلت: ومن هذا النصّ تعلم قول الجوزجانيّ الخسّاف في بريدة: «إنّه رديء المذهب جدّاً، غير مقنع، مغموص عليه في دينه».

(٢) «موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله» (ج١/ ص٣٠٦)، رقم الترجمة (٣٨٧).

(٣) «الضعفاء والمتروكون»، رقم الترجمة (١٣٤).

(٤) «الضعفاء والمتروكون»، رقم الترجمة (٩١).

(٥) «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (٢٩٥).

(٦) الصفحة (٨٦)، رقم الترجمة (١٢٨).

مغازٍ، له شأنٌ، روى عنه ٱبن إسحاق، وأبوه سفيان بن فروة له شأنٌ، من تابعيّ المدينة، قيل لأحمد: الذي روى بكير عنه ؟ فقال: نعم»[١].

هل تُعَـدُّ رواية بريدة بن سفيان عن سفينة مُنقطعة؟

إدّعى الباحث المعاصر خليفة بن ٱرحمه الكواريّ أنّ حديث بريدة عن سفينة فيه علّة الانقطاع بدعوى أنّ بريدة لم يلقَ سفينة، وحجّته في ذلك أنّ الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ جعله في أصحاب الطبقة السادسة، الذين عاصروا الطبقة الخامسة، ولكنْ لم يثبتْ لهم لقاء أحد من الصحابة[٢].

والجواب عن ذلك بما يلي: **أوّلاً**: أنّ سنوات الوفيات في هذه الطبقات غير مُقسّمة تقسيماً مُتساوياً، بل الوفيات متداخلة، فهناك من الرواة مَـنْ هو في الطبقة الثالثة ووفاته سنة (١٣١هـ)، وهناك مَـنْ هو في الطبقة الخامسة ووفاته سنة بضعة عشر ومئة، وهناك مَـنْ هو في الطبقة السادسة ووفاته سنة (١٢٥هـ)، وغير ذلك كثير.

وثانياً: أثَـمّةَ نصٌّ عن أحد النقّاد يدلُّ على أنّ بريدة بن سفيان تُوفّي في سنة

---

(١) نبّه المحقّقان إبراهيم الزيبق وعادل مرشد في تعليقهما على أحوال (بريدة) في كتاب «تهذيب التهذيب» لابن حجر (ج١/ ص٢٢٠) نبّها على أنّ هذا الكلام عن ٱبن شاهين في «الثقات» لا يوجد في المطبوع من «الثقات»، قلت: السبب في ذلك يُعزى إلى ما حصل من سقط وتحريف في المطبوع من «الثقات» لابن شاهين كما بيّنَ ذلك المحقّق محمّد بن عليّ الأزهريّ في تحقيقه لهذا الكتاب، وترجمة (بريدة بن سفيان) مثبتة في تحقيقه في الصفحة (٨٦)، رقم الترجمة (١٢٨)، فراجع إنْ شئت ذلك.

(٢) ينظر: «حديث الطير»، رقم الصفحة (١٧٩).

مُعيّنة توافق وفيات الطبقة السادسة على حسب تقسيم ابن حجر؟ الجواب: كلّا، وعليه فلا يُمكن الاعتماد على التقدير الذي قدّره الحافظ ابن حجر للمدّة التي توفّي فيها بريدة بن سفيان، لأنّه يُخالف الواقع.

وثالثاً: لَـمّا كانت سنة وفاة بريدة غير معلومة، فحينئذٍ يلجأ الباحث المنصف إلى تحديد مدّة وفاته بِمَنْ روى عنه وعمّنْ روى، ولذا تتبّعت رواياته وأقوال أصحاب التراجم فيه، فتبيّنَ لي أنّه قد روى عن الصحابيّ مسعود بن هبيرة كما في رواية النسائيّ، وروى عنه الشعبيّ كما في رواية أحمد في «المسند»[١]، زِدْ على ذلك أنّه لم يرد عن النقّاد أنّهم قالوا: إنّ بريدة يُرسِل الأحاديث عن الصحابة.

فإذا تبيّنَ هذا الأمر فاعلم أنّ الذهبيّ قد جعل وفاة بريدة بن سفيان في ضمن وفيات الطبقة الثالثة عشر، وهي المدّة المحصورة ما بين (سنة ١٢١هـ إلى سنة ١٣٠هـ)، وهذا هو الصواب، لأنّه أقرب إلى الواقع من حيث رواية الشعبيّ عنه، وروايته هو عن الصحابي مسعود بن هبيرة كما أسلفت.

ثُـمَّ إنّ الصحابيّ سفينة ـ الذي روى حديث الطائر ـ هو كذلك غير

---

(١) ينظر: (ج١/ ص٢٧١)، قلت: وقد ذكر هذه الرواية ابن كثير في «البداية والنهاية» (ج٢/ ص١١٢)، ثُـمَّ مَـنْ يُنْـعِمُ النظر في رواية الإمام أحمد، ويتدبّر قول سعيد بن جبير في حواره مع حصين بن عبد الرحمن مع شيءٍ من الإنصاف يتبيّن له أنّ بريدة بن سفيان مقبول الرواية لا إشكال فيه، دَعْكَ مِنْ قول يحيى بن معين ـ الذي تسالم عليه نُقّاد الحديث كما هو الظاهر ـ لَـمّا قال: إذا حدّثك الشعبيّ عن رجلٍ فسمّاه فهو ثقة يُحتجُّ بحديثه، دَعْكَ من ذلك، وتدبّر جيّداً في هذه الرواية وفي غيرها من الروايات، فحينها سَيَبِيْنُ لَكَ أنّ قول الحافظ أحمد بن صالح المصريّ في حقّ بريدة بن سفيان ـ إنّ له شأناً كما أنّ لأبيه شأناً ـ لم يكنْ جُزافاً.

معلوم الوفاة، وقد جعل الذهبيّ وفاته في ضمن الطبقة الثامنة، وهي المدّة المحصورة ما بين (سنة ٧١هـ إلى سنة ٨٠هـ)، ثُمَّ لَـمّا كان الصحابيّ سفينة قد سمع منه وروى عنه كُلٌّ من سعيد بن جمهان ومحمّد بن المنكدر وغيرهما، وأنّ ٱبن جمهان قد توفّي سنة ١٣٦هـ وٱبن المنكدر توفّي سنة ١٣٠هـ أو سنة ١٣١هـ فحينئذٍ لا مانع من رواية بريدة بن سفيان عن سفينة، إذْ هو بهذا التقريب يُعَدُّ من الطبقة نفسها التي سمعت من سفينة أو قريباً منها، فليس هناك ـ إذنْ ـ ما يُثيرُ شبهة الإرسال، وعليه فإنّ هذا الإسناد لا إشكال فيه من جهة الاتّصال، إنّما الإشكال يكمنُ في بريدة نفسه، إذْ يظهر من كلمات النقّاد أنّ نسبة شرب الخمر إليه قد أثّرت في الحكم على أحواله كما لا يخفى، فكيف إذا أُضيفَ إليها أنّه كان يتكلّمُ في عثمان؟! ومع هذا فإنّي لا أريد بهذا التفصيل في بيان أحواله أنْ أجعل منه ثقةً يُعتمد عليه مُطلقاً، وإنّما قصدتُ أنْ أُبيّنَ أنّ هذا الراوي يُعَدُّ ـ في أقلّ أحواله ـ في مرتبة مَنْ يُحَسَّنُ حديثه وبخاصّةٍ في المتابعات والشواهد، وهي مرتبةٌ توافق قول النسائيّ وأبي داود وما ٱستقرَّ عليه ٱبن حجر في «التقريب»، لا أنّه ضعيفٌ كما يدّعي الدكتور بشّار والشيخ الأرنؤوط[1].

❊ الطريق الحادي والثلاثون:

عن الدارقطنيّ نا محمّد بن مخلد بن حفص نا حاتم بن الليث نا عبيد الله ٱبن موسى عن عيسى بن عمر عن السُّـدّيّ نا أنس بن مالك، فذكر حديث الطائر.

---

(١) ينظر: «تحرير تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (٦٦١).

تخريج الحديث: أخرجه الترمذيّ[١]، وابن الجوزيّ[٢]، وابن عساكر[٣] واللفظ له، عن سفيان بن وكيع أخبرنا عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر عن السُّـدّيّ عن أنس، فذكر الحديث.

الدراسة والتعليق:

قلت: هذا السند متّصل، بل يُعَـدُّ من أحسن الأسانيد في هذا الباب، فرجاله كلّهم معروفون بالوثاقة والصدق، وفي إسماعيل السُّـدّيّ كلامٌ يسيرٌ لا يُنزل حديثه عن درجة الحسن، ودونك بيانَ أحوالهم:

السُّـدّيّ: هو إسماعيل بن عبد الرحمن المفسِّر المشهور: قال ابن حجر: «صدوق يهم، ورُمي بالتشيّع»[٤].

قلت: وفي بعض ما قاله نظر، إذْ فيه بعض المخالفة الواضحة لِـما هو مذكورٌ في ترجمته، ولذا تعقّبه الدكتور بشّار والشيخ الأرنؤوط بكلام يُعَـدُّ الفصل فيه، إذْ قالا: «بل صدوقٌ حسن الحديث، إمام في التفسير، ما نُقِمَ عليه سوى التشيّع، ومفهوم التشيّع في زمانه غير الذي عُرِفَ فيما بعد، فهي علّة غير قادحة، وقد روى عنه أئمّة النّاس: سفيان الثوريّ وشعبة وسليمان التيميّ وزائدة بن قدامة وأبو عوّانة الوضاح بن عبد الله اليشكريّ وغيرهم، ووثّقه أحمد ابن حنبل والعجليّ وابن حبّان، وارتضاه يحيى بن سعيد على تشدّده، فقال:

---

(١) ينظر: «السنن»، رقم الحديث (٣٨٢٣).

(٢) ينظر: «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٣٠).

(٣) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٤).

(٤) «تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (٤٦٣).

لابأس به ما سمعت أحداً يذكره إلّا بخير، وما تركه أحد، وقال النسائيّ: لا بأس به، وغضب عبد الرحمن بن مهديّ لَـمّا ضعّفه يحيى بن معين وكره ما قال، وقال أبو زرعة: ليّن، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتجُّ به، وذكره الذهبيّ في كتابه (مَـنْ تُكلّم فيه وهو موثّق)، أمّا في (التفسير)، فقد ذكر إسماعيل بن أبي خالد أنّ السُّـدّيّ أعلم بالقرآن من الشعبيّ، وفضّل أبو يعلى الخليليّ تفسير السُّـدّيّ على جميع التفاسير بما فيها تفسير ٱبن جرير الطبريّ، وقد خبر ٱبن عديّ حديثه ودرسه، ثُـمَّ قال: وهو عندي مستقيم الحديث، صدوقٌ لا بأس به»[١].

قلت: وقد توصّل إلى هذه النتيجة كذلك المحقّق عمرو عبد المنعم سليم عند تعليقه على أحواله[٢].

---

(١) «تحرير تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (٤٦٣).

(٢) ينظر: «تحرير أحوال الرواة»، الصفحة (٦٩-٧٠)، وأمّا الحكاية التي وردت عن الحسين بن واقد المروزيّ أنّه سمعه يشتم أبا بكرٍ وعمر ففيها نظر، إذِ ٱنفرد بها عليّ بن الحسين بن واقد عن أبيه كما رواها العقيليّ في «الضعفاء»، رقم الترجمة (١٠٢)، وكُلُّ مَنْ أوردها في ترجمة السُّـدّيّ فقد أخذها من كتاب «الضعفاء» للعقيليّ، وهي حكايةٌ لا ينبغي لنا الاعتداد بها لو أنصفنا، إذْ إنّ عليّ بن الحسين بن واقد المروزيّ الذي ٱنفرد بهذه الحكاية عن أبيه ليس بحجّة حتّى يُركنَ إلى ما تفرّد به. نعم، قال فيه النسائيّ: لا بأس به، لكنْ ضعّفه أبو حاتم الرازيّ، وقال البخاريّ: كنت أمُرّ عليه طرفي النهار ولم أكتب عنه كما في «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلانيّ، وكذلك أبوه (الحسين بن واقد) ليس بحجّة، إذْ إنّه موصوف بـ(الوهم)، وعليه فإنّ مقتضى الاحتياط والورع يُحتّمُ على كُلِّ باحثٍ مُنصفٍ أنْ يُفتّشَ عن شاهدٍ آخر لهذه الحكاية، وإلّا فلا ينبغي له التشبّث بها لإسقاط حديث السُّـدّيّ كما يفعل أصحاب منهج السلفيّة الجوزجانيّة المعاصرين، إذْ لو كانت هذه الحكاية ثابتة لنبّه عليها بعض النُّـقّاد ولاسيّما المعاصرين للسُّـدّيّ، ويؤيّد ذلك أنّ الحافظ مغلطاي ـ في ترجمة (السُّـدّيّ) في كتابه «إكمال تهذيب الكمال»، رقم الترجمة (٥٠٣) ـ قال: «وإنْ صحّ ما ذكره عنه الحسين بن واقد، فلا ينبغي لأحدٍ عندي إخراج حديثه»، فتأمّل ذلك أخي المنصف لتهتدي للصواب.

وأمّا عيسى بن عمر فهو أبو عمر الهمدانيّ المقرئ صاحب الحروف، وثّقه ٱبن معين والنسائيّ وٱبن نُمير والعجليّ وٱبن البرقيّ(١) وٱبن حبّان، وقال أبو حاتم: حدّثنا مقاتل بن محمّد حدّثنا وكيع عن عيسى بن عمر الهمدانيّ، وكان ثقة، ووثّقه كذلك الخطيب البغداديّ، وقال أحمد وأبو بكر البزّار: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ليس بحديثه بأس.

وأما عبيد الله بن موسى العبسيّ فهو ثقة، وقد قدح فيه بعضهم لأجل التشيّع، وحديثه لا إشكال فيه إلّا عن سفيان، فإنّه ٱستُصغِرَ فيه، وكان يضطرب فيه، وأمّا في غير سفيان فهو ثقة كما يظهر من ترجمته، فقد وثّقه ٱبن معين، وقال أبو حاتم الرازيّ ـ وهو متعنّت ـ: صدوق كوفيّ حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن، وهو ثقة، وقال العجليّ: كوفيّ ثقة، كان عالماً بالقرآن صدوق، وكان يتشيّع، وكان صاحب قرآن رأساً فيه، شجيّ القراءة، وقال ٱبن سعد: كان من أروى أهل زمانه عن إسرائيل، وكان ثقةً صدوقاً إنْ شاء الله كثير الحديث حسن الهيئة، وكان يتشيّع ويروي أحاديث في التشيّع مُنكرة، فضُعِّفَ بذلك عند كثير من النّاس، وكان صاحب قرآن، وقال ٱبن عديّ: ثقة، وذكره ٱبن حبّان في كتابه «الثقات»، وقال: كان يتشيّع، وذكره ٱبن خلفون في كتاب «الثقات»، وقال: تُكلِّمَ في مذهبه، ونُسِبَ إلى التشيّع، وهو عندهم ثقة، وكان من أثبت النّاس في إسرائيل، وذكره ٱبن شاهين في «الثقات»، وقال: قال عثمان بن أبي شيبة: صدوق ثقة، وكان يضطرب في حديث سفيان ٱضطراباً قبيحاً، وقال ٱبن قانع: كوفيّ صالح يتشيّع، وقال الساجيّ: صدوق، وكان يفرط في التشيّع، وقال الآجريّ

---

(١) ينظر: «تمييز ثقات المحدّثين وضعفائهم» لابن البرقيّ، رقم الترجمة(١٩٥)، رقم الصفحة(٦٧).

عن أبي داود: كان محترقاً شيعياً جاز حديثه، وقال يعقوب بن شيبة: شيعيّ، وإنْ قال قائلٌ: رافضيّ لم أُنكِرْ عليه، وقال الذهبيّ: شيخ البخاريّ، ثقة في نفسه، لكنّه شيعيّ منحرف ... ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين، وكان ذا زهد وعبادة وإتقان[١].

وأمّا كلام أحمد بن حنبل المنقول عنه في «تهذيب الكمال»، و«الميزان»، و«تهذيب التهذيب» فربّما يظهر منه أنّ أحمد يميل إلى تضعيفه، وهناك ثلاثة أقوال تُؤيّد ذلك: **الأوّل**: ما جاء عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه قال: «رأيته بمكّة فأعرضتُ عنه، لم يكن لي فيه رأيٌ»، **والثاني**: ما ورد عن العقيليّ أنّه قال: «سمعت محمّد بن إسماعيل يقول: سمعت أبي يقول: أردتُ الخروج إلى الكوفة، فأتيت أحمد بن حنبل أُودّعه، فقال: يا أبا محمّد لي إليك حاجة، لا تأتِ عبيد الله بن موسى، فإنّه بلغني عنه غُلُوّاً، قال أبي: فلَمْ آتِهِ»، **والثالث**: ما ورد عن الميمونيّ أنّه قال: «وذُكِرَ عند أحمد بن حنبل عبيدالله بن موسى، فرأيته كالمنكر له، قال: كان صاحب تخليط، وحدّث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا».

ولعلّ هذا ما يُفهم من الذهبيّ وابن حجر العسقلانيّ لَـمّا اقتصرا على ذكر الأقوال الثلاثة الواردة عن أحمد بن حنبل في حقّهِ[٢]، ولكنْ يُؤخذ على هذا الفهم أنّ هناك قولاً رابعاً للإمام أحمد في حقّ عبيد الله بن موسى لم يذكره أصحاب التراجم في كتبهم المذكورة آنفاً، مع أنّه يُوضِّحُ حقيقة كلام أحمد في عبيد الله، ويُبيّن الصوابَ في موقفه من مرويّات عبيدالله.

وَهَاكَ هذا القول بفصّه ونصّه كما ورد في كتاب «العلل» لأحمد بن حنبل،

---

(١) «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٥١٢٩).

(٢) ينظر: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٥١٢٩)، و«تهذيب التهذيب»، وغيرهما.

إذْ يقول المروَذيّ في سؤالٍ ورد عنه بصيغتين وجّههُ إلى أحمد بن حنبل، **الأُولى**: قال: «قلت له: ما ترى في حديث عبيد الله بن موسى؟ فقال: قد كان يُحدِّث بأحاديث رديئة، وقد كنت لا أخرّج عنه شيئاً ثُـمَّ إنّي خرَّجت»[١]، **والثانية**: قال: «وسألته عن عبيد الله بن موسى، أخرجت عنه شيئاً؟ قال: رُبّما أخرجت عنه، ورُبّما ضربتُ عليه، حدّث عن قوم غير ثقات، فإنْ كان من حديث الأعمش فعلى ذاك»[٢].

وكما ترى، فإنّ الإمام أحمد بن حنبل لم يكن ينكر ما جاء عن عبيد الله بن موسى إلّا ما رواه عن الضعفاء وغير الثقات، وأمّا روايته عن الثقات كالأعمش وغيره، فيرويها ويُخرِّجها في كتبه.

ثُـمَّ إنّ هذا القول ـ مع أنّه يوضّح حقيقة موقف الإمام أحمد من مرويّات عبيد الله كما بيّنتُ ذلك آنفاً ـ يُكَذِّبُ في الوقت نفسه قَوْلَ أبي مسلم البغداديّ[٣] لَـمّا زعم أنّ عبيد الله بن موسى في المتروكين؛ تركه أبو عبد الله أحمد بن حنبل لتشيّعه[٤]، وكذلك فإنَّ كلَّ مُنْصفٍ يتأمّل أقوال مَـنْ تعرّضوا لهذا الراوي الثقة بالجرح لا يشكّ في أنّ الخلاف المذهبيّ بينهم هو الذي جعلهم يحملون عليه، وإلّا لم يتّهمه أحدٌ منهم بأنّه كان يكذب أو يفتعل الأحاديث سوى أنّه كان يروي

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» برواية المروذيّ والميمونيّ، رقم السؤال (٢٢١).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» برواية المروذيّ والميمونيّ، رقم السؤال (٣٠٩).

(٣) أبو مسلم البغداديّ هو عبد الرحمن بن محمّد بن عبد الله بن مهران الحافظ، وقد وصِفَ بأنّه ثقة ثبت كما في «تأريخ مدينة السلام» للخطيب البغداديّ (ج١١/ ص٦٠٤).

(٤) وقد تأثّر بقول أبي مسلم هذا الباحث أبو إسحاق الدمياطيّ ـ من المعاصرين ـ عند تعليقه على طريق يتعلّق بأحواله كما في كتاب «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» (ج١/ ص٣٩١)، رقم الخبر (٣٥٦).

بعض الأحاديث التي تدُلُّ على تفضيل الإمام عليّ على غيره من الصحابة، وكان يَجهرُ بذلك كما جاء عن ٱبن محرز عن ٱبن معين قال: سمعتُ عبيد الله بن موسى يقول: «ما كان أحدٌ [(١)] يشكُّ في أنّ علياً أفضل من أبي بكرٍ وعمر»، ومع هذا لم يتعرّض له ٱبن معين بجرحٍ ما بل كان يوثّقه، ويوصي تلاميذه بأنْ يكتبوا عنه.

إذا عرفت ما تقدّم فهذا الحديث ـ مع وثاقة رجاله وٱتّصال إسناده ـ قد تكلّم فيه من المتقدّمين: البخاريّ، ومن المتأخّرين: ٱبن الجوزيّ، ومن المعاصرين: الألبانيّ، والشيخ محمود محمّد خليل، والسيّد صبحي السامرائيّ، والشيخ سعد بن آل حميد، وأسبابُهم مختلفة، وفيما يلي توضح ذلك:

١- أمّا كلام البخاريّ صاحب «الصحيح» فقد أورده الترمذيّ عقب حديث الطائر، إذْ قال: «سألت محمّداً (يعني البخاريّ) عن هذا الحديث، فلم يعرفه من حديث السُّدّيّ عن أنس، وأنكره وجعل يتعجّب منه»[(٢)].

٢- أمّا ٱبن الجوزيّ فعلّق على الحديث قائلاً: «وهذا لا يصحّ، لأنّ إسماعيل السُّدّيّ ضعّفه عبد الرحمن بن مهديّ ويحيى بن معين»[(٣)].

٣- تابع ٱبن الجوزيّ ـ على هذا التعليل ـ الباحث سعد بن عبدالله آل حميد[(٤)]، وكذلك محقّقو كتاب «العلل الكبير» للترمذيّ، وهم السيّد صبحي

---

(١) تنبيه: في الحاشية الثانية في تهذيب الكمال (ج٥/ ص٦٥) ورد النصّ بهذه الصورة: «ما كان أحداً (كذا)! »، والصواب: ما أثبتّه، ثُمَّ إنّي ألفيته على الصواب في كتاب «موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله» (ج٣/ ص٣٢٣)، رقم الترجمة (٢٤٩٠)، فليصوّب هناك.

(٢) «العلل الكبير»، الصفحة (٤٠٢)، رقم الحديث (٦٩٨).

(٣) «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٣٠)، رقم الحديث (٣٦٣).

(٤) ينظر: «مختصر ٱستدراك الحافظ الذهبيّ على مستدرك أبي عبد الله الحاكم» للحافظ ٱبن الملقّن (ج٣/ ص١٤٥٦)، وكتاب «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألبانيّ (ج١٤/ ص١٧٩).

السامرائيّ، والسيّد أبو المعاطيّ النوريّ، والشيخ محمود محمّد خليل[١].

٤ - وأمّا الألبانيّ فلم يرضَ بهذا التعليل فأعلّه بعبيد الله بن موسى، مُدّعياً

---

(١) إذْ إنّ هؤلاء المحقّقين الثلاثة علّقوا على كلام البخاريّ على حديث السُّدّيّ آنفاً بقولهم: «كيف لا وراويه هو الرافضيّ إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدّيّ، قال أبو إسحاق الجوزجانيّ: السُّدّيّ كذّابٌ شتّام» كما في كتاب «العلل الكبير» للترمذيّ، الصفحة (٣٧٥)، الحاشية الأُولى، طبعة عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأُولى سنة ١٤٢٩هـ.

ثـمّ إنّ هؤلاء المحقِّقين قد حَذّروا ـ في مقدّمة تحقيقهم للكتاب في الصفحة العاشرة ـ ما يقوم به بعض مَـنْ يَدّعي التحقيق، فقدّموا لإخوانهم نصيحةً أو تكاد تكون نصيحة في كيفيّة التحقيق، مُفادُها: أنّه ليس بصوابٍ أنْ نترك علماء الحديث الأوائل كيحيى بن سعيد وعليّ بن المدينيّ وابن معين وأحمد والبخاريّ ومسلم والنسائيّ وغيرهم الذين جمعوا الحديث كتابة، وحفظوه رواية، ورأوا بأعينهم الرواة، وخَبِروا ضعيفهم ونقلوا عن الثقات منهم، ثُـمّ نقتصر على ما أورده الحافظ ابن حجر في «التقريب» ... إلى أنْ قالوا: فليتّقِ الله إخواننا هؤلاء، وليعودوا بنا إلى خير القرون قبل أنْ تتحكّم الأهواء في هذه الأحكام، وأيّام كان الحكم يصدر دون عصبيّة لمذهب، نسأل الله السلامة.

فأقول معقباً على هذه المقدّمة: كلامكم هذا يُثيرُ في النفس عِـدّة أسئلة لا بُدَّ منها: **أوّلها**: هل راعيتم أنتم ذلك وتحرّيتموه في أحكامكم عموماً، وفي حكمكم هذا الذي أوردتموه هنا خصوصاً؟ ثُـمّ هل الحكم الذي أوردتموه هنا عن الجوزجانيّ في حقّ السُّدّيّ يُعَـدُّ حكماً واحداً لخير القرون؟ **وثانيها**: ألا ترون أنّ حكمكم هذا مشوباً بالهوى والعصبيّة؟ **وثالثها**: أمَا عَلِمتم أنّ مصيرَ الاعتداد بالأمور العقديّة في تضعيف الأحاديث كمصير مَـنْ يبني قصراً على الرمال؟ **ورابعها**: ثُـمّ يا أيّها الناصحون لغيركم لِـمَ تقولون ما لا تفعلون، ولِـمَ تنهونَ عن خُلُقٍ وتأتون مثله؟ ألا تعلمون أنّ اعتدادكم بكلام الجوزجانيّ وبخاصّةٍ في هذه المسائل أوقَـعَكُمْ فيما تخوّفتم منه آنفاً؟ إذْ كلام الجوزجانيّ ـ كما لا يخفى على القاصيّ والدانيّ ـ لا يصدر في حقِّ رواة الكوفة إلّا عن هوى وتعصّب وكذبٍ محض، فهو ـ إذنْ ـ يصدر عن شرِّ القرون لا خيرها، بل لا يلجأ إليه إلّا مَنْ في قلبه مرضٌ!! وقانا الله شرّ قولٍ بغير عمل، وعظة بغير تنفيذ.

أنها العلّة الحقيقيّة لردِّ الحديث التي خفيت على جميع مَـنْ سبقوه في دراسة هذا الطريق، وفيما يلي الأجوبة عن ذلك، آمِلاً من القارئ المنصف أنْ لا يَسْـأمَ مِـمّا يرى فيها من إسهاب وتفصيل، ذلك بأنّ المقامَ يقتضي ذلك:

فأقول: إنّ مَـنْ أعلّ الحديث بالسُّـدّيّ بحجّة أنّه منسوبٌ إلى بدعة التشيّع بـها أسّسه وحاول أنْ يُقَعّـدَ له قاعدة ـ مُفادُها: أنّ الراوي المنسوب إلى بدعة التشيّع إنْ روى ما يعضد بدعته لا يقبل منه ـ مردودٌ، ذلك بأنّ الأساس الذي بُنيت عليه هذه القاعدة أو هذا القول باطلٌ، وما بُني على الباطل فهو باطلٌ، إذْ إنّ مسألة قبول خبر الراوي الثقة[1] أو ردِّه مبنيّةٌ على معايير بعيدة عن هذا الرأي الباطل الذي يُسَـوَّقُ مِنْ بعض المدلّسين المتأخّرين والمعاصرين على أنّه قاعدة أو قول معتمد، وأُلَخِّصُ ذلك فيما يلي:

١- أنّ أهمَّ المعايير المذكورة في مسألة قبول الخبر: أنْ يكون الراوي صدوقاً، بريئاً من الكذب، أميناً فيما ينقله عن مشايخه، وخبره خالٍ من الشذوذ والعلّة.

٢- أنّ أهمَّ المعايير التي بها يُـرَدُّ خبر الراوي الصدوق، أنْ يثبت بدليل قاطع عن أحد نقّاد الحديث وبخاصّةٍ المتقدّمين منهم، أنّ هذا الراوي قد أخطأ في هذا الحديث موضع البحث والدراسة من جهة أنّه اشتبه عليه حديث آخر، فدخل له إسناد في إسناد أو أنّه وصل ما كان مرسلاً أو اشتبه عليه بعض الرواة

---

(١) وإنّما قيّدتُ الراوي بالثقة، لأنّ خبر الراوي الضعيف مردودٌ أساساً إنْ كان عارياً من القرائن أو الشواهد أو المتابعات التي تعضده، دَعْكَ من الراوي الكذّاب ونحوه، لأنّ خبره في حيّز العدم، فلا تنفعه شواهد ولا متابعات.

الضعفاء، فظنّهم ثقاتاً من جهة ٱشتراكهم في الاسم ولاسيّما إذا كانوا في طبقة واحدة، أو غيرها من المسائل التي بيّنها النقّاد لَـمّا كانوا يعلّون بها أحاديث الثقات، فترى في إنكارهم لأحاديث الثقات وردِّها - مع غضِّ النظر عن عقيدتهم - شيعة كانوا أم سُـنّة، ناصبة كانوا أم مرجئة أم قدريّة - ما يؤيّد ويُؤكِّدُ أنّ هذا الردَّ كان وَفْقاً لضوابط ومعايير لهم بها علمٌ ودُرْبَة دونها تكذيبِ للراوي الصدوق جُزافاً، إذْ هم يعلمون أنّ الصدوق أو الثقة لا يكذب، بل يشتبه أو يخطأ، فيبيّنوا خطأه أو غلطه مهما كانت درجته العلميّة، ومهما كانت عقيدته كما هو مُبيّنٌ في كتب «العلل».

وهذا الأمر بخلاف ما يُسوِّقُ له أصحاب الاتجاه الآخر لَـمّا جعلوا من كلام بعض المتهوِّرين - كالجوزجانيّ والعقيليّ وٱبن حبّان وغيرهم مِمّنْ يجعلون عقيدة الراوي طريقاً إلى الطعن فيه - قولاً معتمداً عند نقّاد الحديث[1]، فكانوا بذلك يرفضون حديث الراوي الثقة لا لشذوذٍ أو علّةٍ ٱطّلعوا عليها، وإنّما لكونه يتشيّع ويروي الأحاديث التي تعضد التشيّع بحسب زعمهم، مع أنّهم من جهةٍ أُخرى كانوا يقبلون حديثه في أبواب أُخرى، فمعيار صدق الراوي عند هؤلاء

---

(١) ينظر على سبيل المثال: ما ذكره الباحث عمرو عبد المنعم سليم في كتابه «تحرير أحوال الرواة» في ترجمة (عبّاد بن يعقوب الرواجنيّ)، الصفحة (٢٤٥)، وفي ترجمة (عبد الملك بن أعين)، الصفحة (٢٩٤)، وفي ترجمة (فطر بن خليفة)، الصفحة (٣٢٦)، وفي ترجمة (يحيى بن الجزّار)، الصفحة (٤٧٢).

لكنْ ما يفجؤك أنّ هذا المحقّق لم يُجرِ أو يُعْمِلْ هذا القول في الرواة الذين ثبت نصبهم كما في ترجمة (عبد الله بن شقيق العقيليّ)، الصفحة (٢٥٢)، و(عكرمة) مولى ٱبن عبّاس، الصفحة (٣٢٦)، وغيرهما، فتأمّل!

أنْ تكون روايته على وَفْقِ ما يعتقدون به، ومعيار الكذب بضدِّهِ، وكأنّهم يطلبون من الراوي سَلَفاً أنْ يروي ما يُلَبّي أهواءهم، فإنْ لم يفعل ذلك أو روى ما يُفهم منه تفضيل الإمام عليّ على غيره من الصحابة، فهو كمَنْ أفشى سرّاً لا ينبغي له أنْ يظهر إلى العلن، وسهام التّهمة حينئذٍ ستكون موجّهة نحوه.

وهو ـ كما ترى ـ منهجٌ خطيرٌ يجعل مِنْ عقيدة الراوي عاملاً مؤثّراً في صدقه أو عدم صدقه، فيحقّ لنا حينئذٍ أنْ نفهم من منهج وسلوك هؤلاء (أشباه النُّقّاد)! أنّهم لَـمّا كانوا يُوثِّقون بعض الرواة لم يكنْ ذلك لأنّ أولئك الرواة كانوا يستحقّون التوثيق، وإنّما وثّقوهم، لأنّهم وجدوا رواياتهم تُلبّي أهواءهم، وتعضد معتقدهم!

ثُـمَّ إنّ مَنْ ينتقد الرواة الثقات ببدعة التشيّع، ويجعل ذلك مُسوِّغاً لردِّ أحاديثه التي لا تُلائم عقيدته، هو نفسه في جانب التفريط في مسألة التشيّع، إذْ هو بالهوى والعصبيّة كان يتكلّم على الرواة، لا أنّه اطّلع على ما يجب أنْ يحذره بقيّة المحدّثين وَفْقاً للشروط والمعايير المذكورة في علم الحديث، بل هؤلاء ـ في تعاملهم مع الرواة الشيعة ـ مِنْ أبعد النّاس عن المعايير التي ينبغي للناقد أن يتسلّح بها حين يَحْكُمُ للحديثِ أو عليه، لذا ينبغي لنا ـ إنْ كنّا منصفين ـ ألّا نخلط الأوراق ونُسمّي مَـنْ يسلك مثل هذا السلوك بالناقد كذلك، شأنه في ذلك كشأنِ غيره من النقّاد، بل يجب علينا أنْ نُفرِّق بين مَنْ كان نَقْدُهُ وَفْقاً لمعايير علم الحديث، ومَنْ كان نَـقْدُهُ وَفْقاً للهوى والعصبيّة والخلافات المذهبيّة، دَعْكَ مِنْ أنّه يُخالف مذهبَ كثيرٍ من نقّاد الأحاديث، وَهَاكَ بعض الشواهد على ذلك:

١ ـ في ترجمة (عبد الرحمن بن صالح الأزديّ)، قال يعقوب بن يوسف المطوّعيّ (وكان ثقة): كان عبدالرحمن بن صالح الأزديّ رافضيّاً، وكان يغشى

أحمد بن حنبل، فيقرِّبُه ويُدنيه، فقيل له: يا أبا عبد الله عبد الرحمن رافضيّ، فقال: سبحان الله! رَجُلٌ أحبَّ قوماً من أهل بيت النبيّ ﷺ نقول له: لا تُحِبّهم؟! هو ثقة... ، وكان يحيى بن معين يعلم تشيّعه، بل نعته بذلك، ومع ذلك فقد كتب حديثه وروى عنه، ووثّقه، وكذلك وثّقه غيره، مع أنّ أبا داود السجستانيّ قال: لم أرَ أنْ أكتب عنه؛ وضع كتاب مثالب في أصحاب رسول الله ﷺ[1].

٢- خالد بن مخلد القطوانيّ الذي هو من شيوخ البخاريّ في «صحيحه»، وأَمْرُهُ في التشيّع والغلوّ معروف، ومع هذا وثّقه غير واحد من النقّاد وكتبوا حديثه، كما هو مُبيّن في «تهذيب الكمال»، وغيره من كتب الرجال.

٣- عديّ بن ثابت وعليّ بن بذيمة وعليّ بن هاشم بن البريد، وحالهم في التشيّع كالنار على الجبل، ومع ذلك وثّقهم غير واحد من النقّاد وكتبوا حديثهم، كما هو مُبيّن في «تهذيب الكمال»، وغيره من كتب التراجم التي تنطق بأنّ البِدْعَةَ عند نقّاد الحديث لا يمكن أنْ تقدح في عدالة الراوي، وما وَصْفُ النُّقّادِ لِكثيرٍ من المحدّثين ـ مِمّن كانت فيهم بدعةٌ ما ـ بأنّهم ثِقاتٌ إلّا لأنّهم كانوا صادقين فيما

---

(١) ينظر: ترجمة (عبيدالله بن موسى) في «تأريخ مدينة السلام» للخطيب البغداديّ (ج١١/ ص٥٤٣- ٥٤٥)، رقم الترجمة (٥٣٣٠)، و«تهذيب الكمال» للمزّيّ (ج٤/ ص٤١٧-٤١٩)، رقم الترجمة (٣٨٣٩)، وقد يُقال: إنْ كان ثلب الصحابة وانتقاصهم يُعَدُّ أمراً مانعاً من الكتابة عن المحدِّث الشيعيّ وإنْ كان صدوقاً على حسب ما يدّعيه أبو داود السجستانيّ، فحينئذٍ لِمَ يجري هذا المعيار مع رواة الشيعة ولا يجري مع بقيّة أهل الأهواء وبخاصّةِ الخوارج لَمّا وصف أحاديثهم بأنّها أصحُّ أحاديث أهل الأهواء، فذكر عمران بن حطّان، وأبا حسّان الأعرج؟

فبيان ذلك وفوائده تجده مبسوطاً في (الملحق الثاني) الخاصّ بما أورده أبو داود في حقّ الخوارج.

نقلوه عن مشايخهم، وإلّا لكانوا في حيّز الضعفاء، كما في ترجمة غير واحد من رواة الحديث، الذين قُدِحوا في أحاديثهم ورواياتهم كما قُدحوا في عقيدتهم.

وبعبارة ميسّرة: الراوي صاحب البدعة قد يكون ثقةً فيما ينقله عن مشايخه، وقد يكون ضعيفاً، فلا منافاة في ذلك كما لا يخفى على أهل الصنعة.

إنْ قلت: إنّ هناك قرينةً تؤيّد هذا القول وهي: أنّ نقّاد الأخبار لـمّا وثّقوا أصحاب البدع وكتبوا أحاديثهم، كان ذلك يجري على سبيل انتقاء أحاديثهم التي تبيّنَ لهم أنّها أحاديثٌ صحيحة، لا أنّهم كتبوا جميع أحاديثهم واحتجّوا بها كما هو حال البخاريّ ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد!

كان الجواب: أنّا نُسَـلِّمُ بذلك، إذْ مِنْ حَقِّ المنتخِب أو المنتقي للأحاديث أنْ ينتقي ما يُريد من أحاديث مشايخه ويترك غيرها على حسب وجهة نظره، ومعتقده الذي ينطلق منه، لكنْ هذا الفعل لا يُسَـوِّغُ لبعض مَـنْ يدّعي فهم علم (علل الحديث) أنْ يَعُـدَّ ذلك قرينة واضحة تدعم ذلك القول، إذْ هناك فرقٌ بين انتخاب بعض الأحاديث وترك أخرى كما يفعل أصحاب (الصحيحين)، و(السنن)، و(المسانيد)، وبين ما يُسوِّق له أصحاب هذا القول الذين صدّقوا صاحب البدعة إذا روى ما يُوافق مُعتقدهم، وأنكروه بل كذّبوه في رواياته التي تعضد بدعته بحسب زعمهم، في حين أنّ المنتقي لأحاديث شيخه هو لا يُكذّبه في الأحاديث التي لم ينتقها، ذلك بأنّ منهج انتقاء الأحاديث من المشايخ لا يختصُّ بأصحاب البدع حسب، بل يجري كذلك مع مَـنْ هم على منهج المنتقي أو المنتخب للأحاديث، فهو ينتقي من الثقة المتّهم ببدعةٍ ما كما ينتقي من الثقة الذي خلا منها، ذلك بأنّ هَـمَّهُ ـ بمنهج الانتقاء ـ تحرّي الحقّ فيما قاله وفعله رسول الله صلى الله عليه وآله، منطلقاً في ذلك من ضوابط ومعايير معروفة بين أهل الصنعة،

ولا يتّخذ ـ سَلَفاً ـ موقفاً من مسألةٍ ما إلّا بعد أنْ يستوعبَ ما ورد فيها من آثارٍ وأخبارٍ على حسب ٱستقرائه ونظره وٱجتهاده، في حين أنّ المنهج الآخر القائم على الهوى والتعصّب يتّخذ مواقف ـ سلفاً ـ من قضايا عقديّة أو فقهيّة ليحكم على الحديث أو له، فتنبّه!

ثُـمَّ لخطورة هذا المنهج، ومخالفته منهج وأسلوب جُلِّ النقّاد كما أسلفنا، هُرِعَ بعض المحقّقين المعاصرين ـ كالشيخ عبد الله بن يوسف الجديع [1] ـ إلى الردِّ عليه، وبيان ما يستلزمه من تناقض، إذْ قال:

«ولا ريبة أنّ كثيراً من أهل البدع نصروا مذاهبهم برواية المنكرات إسناداً ومتناً، وجماعات منهم عُرفوا بوضع الحديث لأجل ذلك، وهو المعنى الذي خافه مَـنْ شدّدَ فردَّ أحاديث أهل البدع، لكنْ ما دامت الخشية محصورة في كون صاحب البدعة قد تدفعه بدعته إلى المجيء بالمنكرات من الروايات نُصرةً لتلك البدعة، فالأمر ـ إذاً ـ عائدٌ إلى القول في روايته، فإذا تحرّرَ لنا صدقه، وسلامة روايته من النكارة، فقد ذهب المحذور، فَمَنْ قال من المتأخّرين: إذا روى صاحب البدعة ما تعتضد به بدعته رُدَّ، وإنْ روى غير ذلك قُبِلَ، فهذا مذهبٌ وإنْ تداولته كُتُبُ علوم الحديث فليس صواباً، لأنَّ قبول روايته حيث قبلناها فإنّما حصل لأجل كونه بريئاً من الكذب معروفاً بالصدق والأمانة، فإذا صِرنا إلى ردِّ حديثه عند روايته ما تعتضد بدعته فقد ٱتّهمناه، وهذا

---

(١) قلت: والجديع لا يَقِلُّ شأناً عن الألبانيّ إنْ لم يكنْ أكثرَ سداداً منه، وأكثرَ دِقّـةً في تنفيذ قواعد علوم الحديث، كما لا يخفى ذلك على المنصفين من أهل الصنعة مِمّنْ تابعوا تعليقاته وبيانه للمسائل الدقيقة في علم الحديث، وكذلك أحكامه التي كان يطلقها على كثيرٍ من الأحاديث.

تناقض[١]، مع ملاحظة أنّ مَنْ ذهب مذهباً كان أحرص من غيره على حفظ ما يُقوِّي مذهبه، فينبغي أنْ يُقال: حَفِظَ وأتْقَنَ، لأنّ داعية الإتقان متوفّرة فيه، فيكون هذا مرجِّحاً لقبول تلك الرواية مادام موصوفاً بالصدق، وعلى مَظِنّة أنْ تدعو البدعة إلى الكذب في الرواية من معروفٍ بالصدق، فهذا لا ينحصر في البدعة، فإنّ الهوى يكون في غيرها أيضاً، وأمّا إطلاق القول بتكذيب طائفة من أهل البدع على التعيين، كقول يزيد بن هارون: (لا يكتب عن الرافضة، فإنّهم يكذبون)، فهذا مِـمّا يجري على غالب مَـنْ أدرك يزيد ورأى مِنْ هؤلاء، وأنْ يكون أراد غُلاتهم، غير أنّ واقع الأمر أنّ طائفةً من الرواة وُصفوا من قبل بعض النقّاد بالرفض كانوا من أهل الصدق، روى الأئمّة عنهم الحديثَ وأثنوا عليهم كما مثّلتُ هنا بجماعةٍ منهم[٢].

وخلاصة الفصل في هذا: أنّ ما قيل مِنْ مجانبة حديث المبتدع، ففيه اْعتبار

---

(١) وهذا المذهب هو الذي سمّيته في كتابي «حديث الثقلين» بمذهب السلفيّة الجوزجانيّة الذي اّتخذه غيرِ واحد من أتباع اّبن تيميّة ومحمّد بن عبد الوهّاب ومَنْ سلك مسلكهما منهجاً في الردّ على مذهب الشيعة الإماميّة بأسلوب منمّق يتضمّن التدليس والتلبيس، وهو مذهبٌ خطير يُـمَوّهُ على كثيرٍ من أتباعه أنّ مذهبهم هذا إنّما هو مذهب السلف الصالح، مع أنّه منهج يمجُّه كُلُّ عاقل منصف يحسب لِـما يخرج من فِيهِ ألف حساب، وأصحاب هذا المذهب يتواجدون بمصر والأردنّ والسعوديّة وغيرها من بلدان المسلمين، ولهم قنواتهم المخصّصة لنشر أفكارهم وعقائدهم، فتنبّه لذلك!

(٢) قلت: يريد بهذه الأمثلة ما ورد في ترجمة (عبد الملك بن أعين)، و(عليّ بن غراب)، و(عبدالرحمن اّبن صالح الأزديّ)، و(خالد بن مخلد)، و(الحسين بن الحسن الأشقر)، وغيرهم كما في كتابه «تحرير علوم الحديث» (ج١/ ص٤٠٣ ـ ٤١١)، هذا وقد بيّنتُ سلفاً بعض تلك الأمثلة التي أفدتُها من بحثه هذا، ومن غيره مِمّنْ كتب في هذه المسائل.

الزمان الذي كانت الرواية فيه قائمة، ومرجِعُ النّاس إلى نقلة الأخبار في الأمصار، وما كان قد حُصِرَ يومئذٍ بيان أحوال الرواة، أمّا بعد أنْ أقام الله بأهل هذا الشأن القسطاس المستقيم (علم الجرح والتعديل) فميّزوا أهل الصدق من غيرهم، وفضح الله بهذا العلم خلائق من أهل الأهواء والبدع وافتُضحوا بالكذب في الحديث، فأسقطهم الله، كما أصاب الهوى بعض مُتعصِّبة السُّنّة، فوقعوا في الكذب في الحديث كذلك، وهم وإنْ كانوا أقلَّ عدداً من أصحاب البدع، إلّا أنّهم شاركوهم في داعية الهوى والعصبيّة، وقابل هؤلاء وأولئك مَنْ ثَبَتَ له وصف الصدق من الفريقين، فأثبت أئمّة الشأن له ذلك، فلا يكون في التحقيق وصفُ مَنْ وصفوه بالصدق إلّا من أجل ما روى»[١].

ثانياً: أمّا ما يتعلّق بكلام البخاريّ فلي عليه تعقيبان:

أحدهما: أنّ كون البخاريّ لا يعرف طريق السدّيّ، فهذا لا يُعَدُّ قرينةً كاشفةً عن عدم وجود هذا الطريق بحسب الواقع، ذلك بأنّ كلامه على هذا الطريق لم يكن مبنيّاً على وجود علّةٍ فيه تُوجب ردَّه، وإنّما كان مبنيّاً على اعتقاده السابق بأنّ روايات هذا الباب فيها لينٌ وضعفٌ، كما سيتّضح ذلك لاحقاً.

والثاني: يبدو لي أنّ الذي دفع البخاريّ إلى التعجّب من هذا الطريق

---

(١) «تحرير علوم الحديث»، لعبد الله بن يوسف الجديع (ج١/ ص٤١٠)، قلت: وقد ردَّ هذا المنهج كذلك الدكتور أحمد بن فارس السلوم في تعليقه على كتاب «المدخل»، إذْ ذكر تحقيقاً مفيداً ودقيقاً يُؤيّد ما ذكره الجديع، وبيان ذلك تجده مبسوطاً في (الملحق الثالث) الخاصّ بما أورده هذا الدكتور من عبارات نافعة تفضي إلى أنّ مذهب السلفيّة الجوزجانيّة ولاسيّما المعاصرين منهم يُخالف منهج كثيرٍ من النقّاد فضلاً عمّا يستلزمه من تناقضٍ مُبِيْن.

وإنكاره[١] هو أنّه يذهب إلى أنّ ما يصحُّ من طرق هذا الحديث إنّما هو الطريق المرسل عن أنس لا المتّصل كما أسلفت في كلامه على حديث عثمان الطويل عن أنس، وتعليقه الواضح على رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن أنس[٢]، وأمّا بقيّة طرق الحديث المسندة، فعلى حسب ما نقله العقيليّ عن البخاريّ آنفاً[٣] أنّه يذهب إلى أنّ الرواية في هذا الباب فيها لين وضعف، ولا يعلم فيه شيئاً ثابتاً!

فلذا إنْ ثبت هذا الطريق إلى السُّـدّيّ فإنّه سيكون متّصلاً لا مرسلاً، إذْ سماع السُّـدّيّ من أنس ثابتٌ لا شائبة فيه، وحينئذٍ ستكون النتيجة التي بُنيَ عليها كلام البخاريّ آنفاً مرجوحة بحديث السُّـدّيّ المتّصل عن أنس، إذْ لا خلاف في أنّ الحديث المتّصل ـ بعد خُلُوِّه من كُلِّ علّةٍ وشذوذٍ ـ يُقدّم على المرسل، ولذا أطلق كلامه على هذا الطريق بناءً على أنّه ـ بحسب نظره ـ مرسلٌ عن أنس لا متّصل.

إذا عرفت هذا الأمر فهنا سؤالٌ يَسْتَحِثُّ مَـنْ يتوقُ إلى الحقيقة لمعرفة جوابه، رغبةً منه في أنْ يرى الحقيقة ـ دائماً ـ ناصعةً نقيّةً مُـبَرَّأةً مِنْ كُلِّ شوب، وهـو: أَيُعَـدُّ كلام البخاريّ على هذا الطريق تامّاً أم لا؟ إذِ البخاريّ في كلامه

---

(١) قلت: ورُبّما يُتعصّبُ للبخاريّ بكلام عمرو بن عليّ الفلّاس الذي ادّعى أنّ الحديث الذي لا يعرفه البخاريّ ليس بحديث، فالجواب عنه تجده مبسوطاً في (الملحق الرابع) الخاصّ بالحكايات التي وردت على سبيل المبالغة في مدح البخاريّ.

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاريّ (ق٢/ ج١/ ص٢-٣)، بل رُبّما يُعزّز الإرسال بطريق ثالث رواه الطبرانيّ في «الأوسط» بسنده إلى يحيى بن أبي كثير عن أنس، كما في (الطريق الثاني) الذي مرَّ سلفاً في بحثنا هذا.

(٣) ينظر: ترجمة (إبراهيم بن باب) أو (إبراهيم بن ثابت القصّار) في كتاب «الضعفاء للعقيليّ»، رقم الترجمة (٣٣).

على حديث السُّـدّيّ لم يذكرْ مستنده في ذلك، بل إنّه بكلامه آنفاً لا ينفي أصل وجود الطريق وإنّما ينفي معرفته بهذا الطريق كما لا يخفى ذلك على أهل العلم، فيا ترى: أيكفي هذا الجواب منه في ردّ الحديث أم لا؟

قد يُقال: إنّ الناقد ـ كالبخاريّ أو غيره ـ إذا أنكر حديثاً ما فلا يُفرض عليه بيان وجه الإنكار.

كان الجواب: نعم نُسلِّم بذلك، لكنْ هذا الأمر يتمُّ إنْ كان الناقد على علم ومعرفةٍ بطريق الحديث الذي ينكره، فهو حينئذٍ مُخيّرٌ بين أنْ يذكر وجه الإنكار أو لا يذكره، فإنْ لم يذكره لا يُطالب ببيان وجه الإنكار، وأمّا إذا لم يكن يعرف بوجود طريقٍ آخر للحديث ـ الذي هو موضوع البحث والمناقشة ـ وانفرد برأيه، فهنا لا بدَّ من بيان سبب الإنكار وبخاصّةٍ إذا خالفه ناقدٌ آخر في الحكم على الحديث نفسه، ذلك بأنّ المثبت مُقدّمٌ على النافي ما لم يُفسِّر النافي سبب إنكاره، فإنْ لم يُفسِّرْ يصبح كلامه محض دعوى معلّقة عارية من الدليل، إذِ النافي في مثل هذه الحالة يحسب نفسه أنّه قد أحاط بطرق الحديث وعرفها، فإنْ عُرِضَ له طريقٌ آخر لم يكن يدري به ـ وهو يُخالف ما وصل إليه عِلْمُهُ بطرق هذا الحديث التي وقف عليها ودرسها ـ تجده يُطلِق عبارته على الحديث لا لوجود عِلَةٍ فيه وإنّما بحسب ما يجول في خاطره ونفسه وَفْقَاً لِـما درسه سلفاً، ولذا لا يُطالَبُ هناك ببيان سبب الإنكار، ويُطالَبُ هنا، لأنّ حكمه على هذا الحديث سيكون مبنيّاً على استقراءٍ ناقص لا تامّ، فتدبّر!

فإذا تبيّن هذا الأمر فردُّ البخاريّ هنا لا ينبغي للمشتغل بعلم الحديث أنْ يستند إليه في تضعيف الحديث، ذلك بأنّ البخاريّ ـ كما أسلفت ـ لم يكن يعرف هذا الطريق أصلاً، فكيف سيبني حكمه عليه؟ إذِ الحكْمُ على شيءٍ فرعٌ عن تصوَّر ذلك الشيء، والبخاريّ ـ كما يظهر من تعليقه ـ لم يكنْ له تصوّرٌ ما على سند هذا الحديث، فَحُكْمُهُ هنا ـ من دون أنْ يذكر مستنده مع عدم وجود مَـنْ

يوافقه في الردّ ـ مردودٌ، إذْ أساس حكمه على هذا الطريق قد جرى هنا وَفْقاً لِما يراه بحسب وجهة نظره الخاصّة لا وَفْقاً لواقع الطريق، فهو اَجتهادٌ شخصيٌّ منه مبنيٌّ على اَستقراءٍ ناقص لا تامّ، بل لو دقّق الباحث المنصف في كلام البخاريّ الذي نقله العقيليّ كما أسلفت[١]، ثُمَّ وازن بينه وبين كلامه الذي نقله عنه الترمذيّ لبانَ له أنّ البخاريّ كان يعتقد مدّة من الزمن أنّ طرق حديث الطائر فيها لين وضعف، وأنّه ما كان يعلم أنّ له طريقاً ثابتاً، فكان الأمر على ذلك حتّى فاجأه الترمذيّ بطريق السُّدّيّ الذي يُثبِتُ حديث الطائر، ويهدم ما كان يعتقده، فلذا أطلق البخاريّ كلامه على هذا الطريق لا لوجود عِلّةٍ فيه، وإنّما لأنّ طريق السُّدّيّ يُفضي إلى خلاف ما كان يقول به ويعتقده، فَحُكْمُهُ على هذا الطريق كأنّه رَدّةُ فِعْلٍ نفسيّة لِما أسّسه سلفاً[٢]، ولذا لم يُتابعه أحدٌ من المعاصرين له على هذا الردّ، بل إنّ تلميذه ومَـنْ سأله عن هذا الحديث لم يُتابعه على هذا الأمر، فأخرج الحديث في كتابه «السنن» وعلّق عليه قائلاً: «حديث غريبٌ[٣] لا نعرفه من

---

(١) قال العقيليّ « ... وهذا الباب الرواية فيه فيها لين وضعف، ولا أعلم فيه شيئاً ثابتاً، وهكذا قال محمّد بن إسماعيل البخاريّ» كما في ترجمة (إبراهيم بن باب القصّار) من كتابه «الضعفاء»، رقم الترجمة (٣٣).

(٢) والدليل على أنّ حكمَ البخاريّ على طريق السُّـدّيّ قد سبقه الحكم الذي نقله العقيليّ بهذه الصيغة، هو كلام البخاري نفسه على طريق السُّدّيّ الذي ظهر منه أنّه ما كان يعرف الحديثَ عنه، بل كان يتعجّب منه وينكره، فتدبّر.

(٣) وفي نسخةٍ أخرى علّق الترمذيّ على هذا الحديث قائلاً: «حديثٌ حسنٌ غريب» كما في طبعة الدعاس التي اَعتمدها الألبانيّ في دراسة هذا الحديث، مع تنبيهه على أنّ بقيّة الطبعات الأُخرى للكتاب قد خلت من التحسين المزبور، وهو أمرٌ معروف عن «سنن الترمذيّ»، سببه يُعزى إلى اَختلاف النسخ الخطيّة لأصل كتاب «سنن الترمذيّ» كما نبّهت على ذلك في كتابي «حديث الثقلين» هناك.

حديث السُّـدّيّ إلّا من هذا الوجه، وقد روي من غير وجهٍ عن أنس، وعيسى ٱبن عمر هو كوفيّ، والسُّـدّيّ ٱسمه إسماعيل بن عبد الرحمن، وقد أدرك أنس بن مالك، ورأى الحسين بن عليّ، [وثّقه شعبة وسفيان الثوريّ وزائدة، ووثّقه يحيى بن سعيد القطّان]..»(١).

نعم، حكم عليه بأنّه غريبٌ، لكنّه لم ينكره، بل أراد بكلامه أنْ يُوجّه النظر

(١) «سنن الترمذيّ»، رقم الحديث (٣٨٢٣)، و«العرف الشذيّ» شرح سنن الترمذيّ (ج٤/ ص٤٦٧)، رقم الحديث (٤٠٨٧) بتحقيق عمر شوكت، الطبعة الأُولى بدار الكتب العلميّة ٢٠٠٧م، و«سنن الترمذيّ»: (ج٤/ ص٤٧٥)، رقم الحديث (٣٧٢١) بتحقيق محمود محمّد محمود نصّار، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ، و«سنن الترمذيّ» (ج٥/ ص٤٥٤-٤٥٥) بتحقيق أحمد محمّد شاكر، ومصطفى محمّد حسين الذهبيّ، في دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤٢٦هـ.

تنبيه: ما بين المعقوفتين [وثّقه شعبة وسفيان ...] ورد في النسخة المخطوطة التي يُرمز لها بالحرف (م)، كما هو معروفٌ بين المحقّقين مِـمّنْ عرضوا لتحقيق «سنن الترمذيّ» كالشيخ أحمد محمّد شاكر والدكتور مصطفى الذهبيّ والشيخ نصّار وغيرهم، لكنّ الدكتور بشّاراً ـ في تعليقه على هذا الحديث في «سنن الترمذيّ» (ج٦/ ص٨٥) بعد ٱعترافه بورودها في النسخة (م) ـ حذف هذه العبارة من الأصل بغير دليلٍ، وحجّته في ذلك أنّه لم يجد لها أصلاً في النسخ والشروح التي بين يديه، فكأنّها مضافة على حسب زعمه، مع العلم أنّ العبارة مذكورةٌ في النسخة (م)، وهو يقـرُّ بذلك، بل ذكرها كذلك صاحب «العرف الشذيّ» كما بيّنتُ ذلك آنفاً، وحينئذٍ حذف العبارة من الأصل بدعوى أنّها لم ترد في بعض الشروح والنسخ الأخرى ليس بصوابٍ، إذ النسخ الخطيّة لأصل «سنن الترمذيّ» فيها ٱختلافٌ كبيرٌ من هذا القبيل، ليس في هذا المورد حسب بل في موارد عديدة وبخاصّةٍ فيما يتعلّق بأقوال الترمذيّ وتعليقاته على الأحاديث، فكان الأحرى به أنْ يُثبتها كما أثبتها غيره من المحقّقين المذكورين آنفاً ثُـمَّ يُنبّه على ذلك في الحاشية، لا أنْ يحذفها من صلب الكتاب بناءً على ظَـنِّهِ، إذ المثبت مقدّم على النافي كما لا يخفى.

إلى غرابة سنده حسب، وهو ما يُسمّيه الغريب النسبيّ[1]، وحقيقته: ما ينفرد به راوٍ ما عن شيخه بحديثٍ قد عُرِفَ متنه من غير هذا الشيخ، ومثل هذا الطريق يستغربه النقّاد مادام متن الحديث معروفاً من طرق أخرى غير هذا الطريق[2]،

(١) قال الترمذيّ ـ كما في «العلل الصغير» الملحق بآخر كتاب «السنن» ـ «الغريب النسبيّ: وربَّ حديثٍ يُروى من أوجه كثيرة، وإنّما يُستغرب لحال الإسناد»، ثُمَّ ذكر بعض الأمثلة على ذلك.

(٢) ولا يريد بقوله: «حديث غريب» أنّه ضعيفٌ كما زعم الألبانيّ في تعليقه على الحديث في كتاب «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزيّ (ج٣/ ص١٧٢١)، رقم الحديث (٦٠٨٥) حين فسّر الغريب بالضعيف، مُدّعياً أنّه مقصود الترمذيّ، في حين أنّ الترمذيّ لم يصدر عنه سوى ما بيّنته آنفاً، وأراد بالغريب في هذا المورد الغريب النسبيّ كما هو الظاهر من عبارته المتقدّمة، بل إنّ ذيل كلام الترمذيّ على حديث السُّدّيّ لَيُؤيّدُ أنّ هذا الحديث حَسَنٌ عنده وَفْقاً لِما بيّنه الترمذيّ نفسه في بيان (الحديث الحسن) في آخر كتابه، فإنْ قلت: قد عُرِفَ عن الإمام أحمد وغيره من النقّاد أنّهم كانوا يذمّون رواية الحديث الغريب بل يَعُدّونه ضعيفاً، كان الجواب: أنّ ذلك يختصُّ ببعض الأحاديث التي كان النقّاد يُحذِّرون المحدِّثين الاشتغال بها وقطع الأوقات في طلبها كما بيّن ذلك الخطيب البغداديّ في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (ج٢/ ص١٦٠) بتحقيق محمود الطّحان، أو (ج٢/ ص٢٢٧) بتحقيق محمّد عجاج الخطيب، لَـمّا قال: «والغرائب التي كره العلماء الاشتغال بها، وقطع الأوقات في طلبها، إنّما هي ما حكم أهل المعرفة بِبُطُوله، لكون رواته مِمّنْ يضع الحديث أو يدّعي السماع، فأمّا ما آستغرب لتفرّد راويه به، وهو من أهل الصدق والأمانة، فذلك يلزم كتبه، ويجب سماعه وحفظه».

قلت: فلعلّ الألبانيّ آغترَّ بكلام أحمد وغيره على الحديث الغريب، فظنَّ أنّ الترمذيّ يريد بقوله: «حديث غريب» هو عين ما جاء عن غيره من نقّاد الحديث في هذه المسألة، والله العالم، ثُـمَّ مَـنْ أراد أنْ يقف على حقيقة (الحديث الغريب)، فليرجع إلى دراسة قيّمة في هذا المجال، نهض بعبئها الدكتور سعيد محمّد حمد المريّ في كتابه «إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور»، المطبوع ببيروت في دار آبن حزم سنة ١٤٣١هـ.

ثُـمَّ إنّ الراوي المنفرد بالحديث الغريب إمّا أنْ يكون ثقةً ومِـمّنْ يُحتمل منه التفرّد، وإمّا أنْ لا يُحتمل منه التفرّد، فالأوّل: حديثه يُصَحّحُ ويُقبل، والثاني: حديثه يُضعّفُ ويُرَدُّ وإنْ كان صدوقاً، وهذا معنى قولهم في (علم مصطلح الحديث): «إنّ الحديث الغريب منه الصحيح ومنه الضعيف»[1]، فإذا تدبّرت هذا الطريق بمنهج النُـقّاد المنصفين سَيَبِيْنُ لَكَ أنّ أحد رواته قد انفرد به من هذا الوجه لا غير.

وهذا ما جزم به الحافظ الدارقطنيّ ـ أحد نقّاد الأخبار، ومِـمّنْ له معرفة ثاقبة بعلل الأحـاديث – لَـمّا علّق على هذا الطريق قائلاً: «تفرّد به عيسى بن عمر عن السُـدّيّ»[2].

والحقُّ أنّ قولَ الدارقطنيّ المزبور يُعَـدُّ القولَ الفصلَ في هذا الطريق وَفْقَاً لمعايير علم الحديث، وهو ما سأعرض له بالدراسة والتعليق، لأُبيّنَ أنّ عيسى بن عمر ـ الذي انفرد بهذا الحديث عن السُـدّيّ ـ أيُحتمل تفرّده أم لا؟ إذِ التفرّد ـ من حيث الجملة ـ لا يعني ضعف الحديث، فالأفراد فيها: الصحيح ، والحسن،

---

(١) هذا الكلام وما بعده مبنيٌّ على أنّ كلام البخاريّ المجمل أو غيره من نقّاد الحديث المتقدّمين لا تأثير له، أمّا لو كان كلام البخاريّ أو غيره على هذا الحديث على نحو الجزم والقطع لم ينفع هذا التفصيل أو التحليل في الكلام حتّى لو كان عيسى بن عمر في مرتبة يحيى بن سعيد القطّان أو شعبة بن الحجاج، إذْ ستكون النتيجة المتمخّضة عنه مخالفةً لمنهج النقّاد المتقدّمين في الحديث الذين هم أقرب إلى واقع الحديث من المتأخّرين، فتنبّه لذلك وتدبّر!

(٢) «تأريخ دمشق» لابن عساكر (ج٤٢/ ص٢٥٤)، ونقل قول الدراقطنيّ المزبور ابن طاهر المقدسيّ في كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» (ج١/ ص١٥٧)، رقم الحديث (٦٤٨)، طبعة دار التدمريّة بالرياض.

والضعيف المنكر، والأصل في تفرّد الثقات القبول، لا خلاف بين أهل العلم بالحديث في ذلك، وعلى هذا بَنى أصحاب الصحاح كُتُبَهم، وعليه جرى حُكْمُ الأئمّة في تصحيح أكثر الحديث، وعلى هذا جرى المبَـرَّزونَ من أئمّة الحديث في معرفة علله، كأحمد وابن المدينيّ والبخاريّ ومسلم والرازيَّين، وغيرهم، يحتجّون بأفراد الثقات[1].

ما الفائدة من كلام الترمذيّ على هذا الحديث؟

فأقول: قد عرفت مِـمّا تقدّم أنّ رجال إسناد هذا الحديث صادقون لا إشكال فيهم، وعرفت كذلك كلام البخاريّ على الحديث نفسه، لكنْ تعليق الترمذيّ على هذا الحديث قد حثّني ـ مرّةً أُخرى ـ على إعادة النظر في إسناد الحديث والتدقيق فيه، لتبيين حقيقة كلام البخاريّ على هذا الحديث وَفْقاً لمعايير علل الحديث، إذْ ظهر لي من تعليق الترمذيّ على إسناد الحديث أنّه يوجّه النظر إلى ما يُمكن أنْ يكون مَظِـنَّةً لاستغراب الحديث أو إنكاره، إذْ لو أنعمت النظر في كلام الترمذيّ لوجدته كَمَنْ يَحْسبُ نفسه في مقام جوابٍ عن إشكالٍ محتملٍ في المقام، وهو:

لِـمَ أخرجت الحديث في كتابك «السنـن»، مـع أنّ شيخـك البخـاريّ قـد شكّك فيه من جهة السُّـدِّيّ؟ فأجـاب: أنّ السُّـدّيّ قـد أدرك أنس بن

---

(١) لاحظ ما ذكره المحقّق عبد الله بن يوسف الجديع في مبحث (التعليل بالتفرّد) في كتابه «تحرير علوم الحديث» (ج١/ ص٦٥٩ إلى ص٦٦٨)، إذْ ضمّنه فوائد كثيرة لا يستغني عنها أهل العلم وطلّابه.

مالك[١]، وعيسى بن عمر كوفيٌّ.

ومعنى ذلك: أنّه يُوَجِّهُ النظر إلى مسألتين: **الأُولى**: أنّ إدراك السُّـدّيّ لأنس بن مالك وسماعه منه أمرٌ مقطوعٌ به، وهذا ما صرّحَ به البخاريّ نفسه[٢]، **والثانية**: أنّ رواية عيسى بن عمر ـ وإنْ وردت بصيغة العنعنة عن السُّـدّيّ ـ يُمكن حملها على الاتصال لعدّة أمور، **الأوّل**: أنّ عيسى بن عمر كوفيٌّ مِنْ بلديِّ السُّـدّيّ الذي لا إشكال في كوفيّته، **والثاني**: أنّه كان محدِّثاً معروفاً ومشهوراً، وأقوال النُّـقّاد فيه تكاد تتّفق على وثاقته وأمانته، **والثالث**: أنّه لم يُدلِّس أو يُرسل، والرابع: أنّه كان معاصراً للسُّـدّيّ كما تدلّ عليه طبقته في الحديث، إذْ توفّي السُّـدّيّ سنة (١٢٧هـ) أو (١٢٩هـ)، في حين توفّي عيسى بن عمر القارئ سنة (١٥٦هـ)، فبين وفاتيهما (٢٣ سنة) أو (٢١سنة).

فالنتيجة التي لا بُـدَّ منها: أنّه لا مانع من أنْ يروي عيسى بن عمر القارئ عن السُّـدّيّ، إذ الأصل في رواية الراوي بالعنعنة عن شيخه المعاصر له ـ إنْ كان ثقة معروفاً ولم يدلّس أو يُرسل ـ أنّها تُحمل على الاتّصال إلّا إذا دَلَّ دليلٌ على خلاف ذلك، ثُـمَّ إنّ الأحوال والأوصاف التي أطلقها نُقّاد الحديث على عيسى

(١) أُوَجِّـهُ النظر إلى مسألةٍ ذات خطرٍ لعلّه يغفل عنها مَـنْ يَـمُـرُّ عليها مَـرَّ الكرام مُفادُها: أنّه ليس كُلُّ مَـنْ أدرك شخصاً سمع منه، إذْ تارة يتحقّق الإدراك والسماع معاً، وتارةً ثانية يتحقّق الإدراك دون السماع على حسب حال الراوي كما لا يخفى، فإذا تبيّن ذلك فاعلم أنّه لا خلاف بين أهل العلم أنّ السُّـدّيّ قد أدرك أنساً وسمع منه لدليلٍ في المقام مذكور في الكتب الرجاليّة التي عرضت لأحواله.

(٢) ينظر كتابه: «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ٣٦١)، رقم الترجمة (١١٤٥)، وكتابه «التاريخ الأوسط» (ج٣/ ص٢٤٥)، رقم الترجمة (٣٩٠).

ٱبن عمر القارئ لَتُصَيِّرَهُ في إحدى مراتب مَنْ يُحتملُ منهم التفرّد، ويُسْتَحْسَنُ حديثهم، إذْ إنّه بتلك الأوصاف غيرُ بعيدٍ مِنْ درجة الحافظ الضابط المقبول تفرّدَهُ لو أنصفنا[1].

زِدْ على ذلك أنّ التفرّد في هذا الحديث لم يقع من راوٍ في طبقةٍ متأخّرة حتّى يكون مَظِنّةَ خطأ أو وهم ما كما هو حال أغلب الأحاديث الغرائب أو التي ينفرد بها الرواة، وإنّما وقع من راوٍ معدودٍ في طبقة أتباع التابعين، إذِ السُّدِّيّ ـ نسبةً إلى أنس بن مالك ـ يُعَدُّ تابعياً من المرتبة الأُولى، والراوي عنه عيسى بن عمر يُعَدُّ تابعياً من المرتبة الثانية، فتدبّر؟!

إذا عرفت ما تقدّم فالظاهر أنّ البخاريّ كان يُشكّك في رواية عيسى بن عمر عن السُّدّيّ لا في رواية السُّدّيّ عن أنس، ثُمَّ لأنّه فوجئ بهذا الطريق الذي لم يكنْ يعرف به أصلاً، أطلق حكمه ـ بغير دليلٍ ـ على إسناد هذا الحديث، لأنّ ثبوته سيُفضي إلى نتيجةٍ تختلف عمّا كان يذهب إليه وأسّس عليه كما أسلفت.

فإنْ قلت: إنّ المشهور بين غير واحدٍ مِنْ أهل العلم أنّ البخاريّ يشترط العلم بالسّماع في الإسناد المعَنْعَنِ[2] بين المتعاصِرين في طبقة واحدة، فلعلّه

---

(١) ينظر: «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح، معرفة الشاذ، الصفحة (١٢٣) بتحقيق محمّد محمود شعبان.

(٢) العَنْعَنَةُ في الإسناد هي قول الراوي: (فلان عن فلان)، وهي صيغة محتملة للسماع وعدمه، وتُعَدُّ هذه المسألة من المسائل العويصة التي ٱختلفت فيها آراء الباحثين والمحقّقين وبخاصّة المعاصرين، وقد سلك العلماء في حكم العنعنة مذاهب معروفة، من أهمّها مذهبان معروفان، وبيان ذلك تجده في (الملحق الخامس) الخاصّ بـ(الإسناد المعَنْعَنِ)، فقد ضمّنته فوائد لا يستغني عنها أهل العلم وطلّابه.

لم يَعرفْ لعيسى بن عمر سَماعاً من السُّـدّيّ ولاسيّما في هذا الحديث الذي ورد من جهته بصيغة العنعنة، فلذا أطلق كلامه آنفاً.

فإذا كان الأمر كذلك فجوابه من وجهين: **أحدهما**: أنّ سَماعَ عيسى بن عمر من السُّـدّيّ لا شكّ فيه وإنْ لم يُذكرْ في كتب التراجم التي عرضت لأحواله، إذْ يظهر من حديثه أنّه معروف بروايته عن السُّـدّيّ، وأنّ سَماعَهُ منه ثابتٌ لا ريب فيه[١]، وعليه فإنّ الراجح في التعبير بالعنعنة ـ الوارد في حديث عيسى عن السُّـدِّيّ في خصوص حديث الطائر ـ أنّه جاء من الرواة الذين هم دون عيسى بن عمر في الرواية، وهـو أمـرٌ مألوفٌ بين المحـدِّثين سـوّغوا فـيه أسـتعمال (عن) مكان (حدّثنا)، للتخفيف من الأخبار[٢].

والثاني: أنّه على فَرْضِ التسليم بذلك الشرط، فعبارة البخاريّ: «أنّ فلاناً لا يُعرف له سماعٌ من فلان، أو لا يُعلم له سماع من فلان» لا تدلّ على عدم السماع بحسب الواقع كما بيّنتُ هذا الأمر آنفاً، إذْ هي محض إخبارٍ عن مبلغ علم البخاريّ في تلك المسألة حسب، ثُـمَّ إنّها بخلاف صيغة الجزم التي تدلُّ على عدم السماع، فافهم!

---

(١) ويؤيّد ذلك ما أورده الإمام أحمد بن حنبل في «مسنده»، إذْ قال: «حدّثنا ابن نُمير حدّثنا عيسى القارئ أبو عمر بن عمر حدّثنا السُّـدّيّ عن رُفاعة الفُتيانيّ قال: دخلتُ على المختار ... » إلى آخر الحديث، كما في «المسند» للإمام أحمد بن حنبل (ج١٠/ ص٥١٤٥) طبعة دار المنهاج، أو (ج٣٦/ ص٢٧٨- ٢٧٩)، رقم الحديث (٢١٩٤٧) بتحقيق طائفة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية في مؤسسة الرسالة ١٤٢٩هـ، أو (ج٥/ ص٢٢٣) الطبعة الميمنيّة بمصر، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ (ج٤/ ص٥٠٤)، رقم الترجمة (٣٦٧).

(٢) ينظر: «تحرير علوم الحديث» لابن الجديع (ج١/ ص١٦٥- ١٦٦).

ولذا فإنّ عبارته: «فلان لا يُعرف له سماعٌ» ـ من حيث الاعتبار ـ هي دون عبارته: «فلان لم يسمع من فلان»، ومع ذلك لا تجد لهاتين العبارتين أثراً ما في تعليقه على هذا الحديث سوى ما أطلقه من كلام يُنبئُ عن عدم معرفته بهذا الطريق أصلاً كما بيّنتُ هذا الأمر آنفاً.

وأما قول ابن الجوزيّ: «وهذا لا يصحّ، لأنّ إسماعيل السُّدّيّ قد ضعّفه عبد الرحمن بن مهديّ ويحيى بن معين»[1] فلا يُعبأُ به، إذْ كلام ابن الجوزيّ على رواة الحديث في كثير من الأحيان ليس بحجّة، ويتضمّن التدليس، وَهَاكَ مثالين على ذلك: فقد ذكر الذهبيّ في ترجمة (أبان بن يزيد العطّار)[2] أنّ العلّامة أبا الفرج بن الجوزيّ قد أورد أبان العطّار هذا في كتابه «الضعفاء» ولم يذكر فيه أقوال مَـنْ وثّقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، وفي ترجمة (طالوت بن عبّاد الصيرفيّ) قال الذهبيّ: «قال أبو حاتم: صدوق، وأمّا ابن الجوزيّ فقال من غير تثبّت: ضعّفه علماء النقل، قلت: (والقائل الذهبيّ نفسه) إلى الساعة أُفتِّش فما وقعتُ بأحدٍ ضعّفه»[3].

فالنتيجة التي نصل إليها وَفْقاً لمعايير علم الحديث أنّ هذا السند يُحْكَمُ

---

(١) «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٣٠)، رقم الحديث (٣٦٣).

(٢) ينظر: كتابه «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (١٩).

(٣) «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٣٧٧٩)، ثُـمَّ إنّي ألفيت الذهبيّ نفسه قد أورد خبراً آخر يتعلّق بأوهام ابن الجوزيّ لا بُدّ من التأمّل فيه كثيراً، إذْ ألفيته يقول في كتابه «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٣٨٢): «قال الحافظ سيف الدين بن المجد سمعت ابن نقطة يقول: قيل لابن الأخضر: ألا تُجيب عن بعض أوهام ابن الجوزيّ؟ قال: إنّما يُتتبّع على مَنْ قلّ غلطه، فأمّا هذا فأوهامه كثيرة».

عليه من دون تردّدٍ بأنّه سَنَدٌ حَسَنٌ، وذلك لوجود شروطٍ ثلاثة: الأوّل: أنّ رجال السند كُلّهم ثقاتٌ، والكلام الذي ورد في السُّدِّيّ لا يقدح فيه، ولا يُنزل درجته عن الصدوق الذي يُحسّنُ حديثه، والثاني: أنّه متّصل، والثالث: خُلُوِّهِ من كلِّ علّة وشذوذ.



المبحث الثاني

تعليق الشيخ محمّد ناصر الدين الألبانيّ

للشيخ الألبانيّ تعليقٌ على حديث الطائر بصفة عامّة، وعلى حديث السُّـدّيّ بصفة خاصّة، أُبيّنه فيما يلي مع الجواب عنه:

أوّلاً: ما يتعلّق بحديث الطائر عموماً فقد ذهب إلى أنّ الحديث فيه ٱضطرابٌ في المتن، مؤيّداً في ذلك ما ذكره الشيخ سعد بن عبد الله آل حميد لَـمّا قال: «وبالجملة فالحديث لا ينقصه كثرة طرق، وإنّما يفتقر إلى سلامة المتن، فإنّما أنكر من الأئمّة هذا الحديث لِـما يظهر من متنه تفضيل عليّ على الشيخين، بل على الرسول ﷺ، بالإضافة لِـما في متنه من ركّة اللفظ والاضطراب، فَمِمّا يدلّ على سقوط هذا الحديث ٱضطراب الرواة في متنه، فالمتأمّل في متن الحديث من الطرق المتقدّمة يجد الاختلاف ظاهراً بين الروايات»[1]، ثُـمَّ ذكر بعض الأمور والأمثلة التي تدلّ على الاضطراب على حسب زعمه، فتابعه الألبانيّ على ذلك فزاد مثالاً آخر[2].

وهأنذا أذكر لك تلك الأمثلة، مع بيان درجتها وَفْقاً لقواعد علم الحديث

---

(١) «مختصر ٱستدراك الذهبيّ» لابن الملقّن (ج٣/ ص١٤٧٠).

(٢) ينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألبانيّ (ج١٤/ ص١٨٤).

حتّى يتبيّن لك أنّها تصلح ليستدلّ بها على الاضطراب أم لا؟

الرواية الأُولى: عن عبد الله بن صالح حدّثني ٱبن لهيعة عن محمّد بن المنكدر عن جابر قال: «صنعت ٱمرأة من الأنصار لرسول الله ﷺ أربعة أرغفة، وذبحت دجاجة فطبختها فقدّمته بين يدي النبيّ ﷺ، فبعث إلى أبي بكر وعمر فأتياه، ثُـمَّ رفع رسول الله ﷺ يديه إلى السماء ثُـمَّ قال: اللّهمّ سقْ إلينا رجلاً رابعاً محبّاً لك ولرسولك، اللّهمّ ٱجعله عليّ بن أبي طالب ... إلى أنْ دخل عليّ، ثُـمَّ بعد ذلك دخل جابر وٱبن مسعود مع الأربعة، فأكلوا جميعهم من تلك الدجاجة بل بقيت فضلة لأهل البيت».

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن عساكر[١]، ونبّه عليه ٱبن كثير[٢].

الدراسة والتعليق:

قال ٱبن عساكر: «هذا حديث غريب، والمشهور حديث أنس»[٣]، **قلت:** سنده واهٍ جدّاً من أجل ٱبن لهيعة، فإنّه ضعيف الحديث، وحديثه لا بأس به إنْ وجِدَ له متابعٌ أو شاهد، وكان الراوي عنه أحد العبادلة أو مَـنْ حدّث عنه قبل أنْ يتغيّر، وأمّا عبد الله بن صالح الراوي عنه فهو أضعف منه، إذْ منهم من وثّقه ومنهم من ضعّفه وكذّبه، ثُـمَّ إنّ بعضاً من ألفاظ الحديث مرويٌّ على سبيل الحكاية لا الرواية، والحديث هنا يحكي عن دجاجة لا عن طائر، وعن طائفة من الصحابة دعاهم النبيّ ﷺ ليأكلوا معه، وليس المدعوّ شخصاً واحداً، فتدبّر!

---

(١) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٥).

(٢) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٣).

(٣) «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٥).

ثُـمَّ بالموازنة بين حديث الطائر وحديث الدجاجة، فإنّ الاختلافَ بينهما من جهة المتن لا مفرَّ منه، ولذا ٱستغربه ٱبن عساكر كما أسلفت، بل لو ٱستنكره لم يبعد عن الصواب.

الرواية الثانية: عن أبي هشام الرفاعيّ عن ٱبن فضيل عن مسلم الملائيّ عن أنس، فذكر الحديث وفيه: «اللّهمّ أدخل من تحبّه يأكل معي من هذا الطير».

تخريج الحديث: أخرجه ٱبن عساكر[١]، وٱبن الجوزيّ[٢]، وٱبن كثير[٣]، من طريق عليّ بن مسهر عن مسلم الملائيّ عن أنس.

الدراسة والتعليق:

هذا الحديث ذكره الذهبيّ في ترجمة (مسلم الملائيّ) عن أبي هشام الرفاعيّ عن ٱبن فضيل عن الملائيّ عن أنس، فذكر الحديث، لكنْ بصيغة (أفعل التفضيل) أي بلفظه المشهور: «اللّهمّ ٱئتني بأحبِّ خلقك إليك ...»[٤].

قلت: ويشهد لصيغة أفعل التفضيل هذه ما رواه الخطيب[٥]، وٱبن عساكر[٦] بسنديهما إلى مسلم الملائيّ عن أنس، إذْ ذكرا الحديث بلفظ «اللّهمّ ٱئتني بأحبِّ خلقك ...»، فتدبّر!

---

(١) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٨).

(٢) ينظر: «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٣٥).

(٣) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨١).

(٤) ينظر: «ميزان الاعتدال» للذهبيّ، رقم الترجمة (٨٠١٥).

(٥) ينظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج٢/ ص٣٩٨).

(٦) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٦).

الرواية الثالثة: قال ٱبن عساكر: أخبرنا أبو الأعز قراتكين بن الأسعد أنا أبو محمّد الجوهريّ أنا أبو حفص عمر بن عثمان نا يحيى بن محمّد بن صاعد نا إبراهيم بن سعيد الجوهريّ نا حسين بن محمّد نا سليمان بن قرم عن محمّد بن شعيب عن داود بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس عن أبيه عن جدّه ٱبن عبّاس، فذكر حديث الطائر بلفظ «اللّهمّ ٱئتني برجل يحبّه الله ورسوله»(١).

عقّبه ٱبن عساكر بطريق آخر فقال: وأخبرناه أبو القاسم بن السمرقنديّ وأبو غالب أحمد بن عليّ بن الحسين، قالا: أنا أبو الحسين بن النقور أنا محمّد بن عبد الله بن الحسن نا يحيى بن محمّد نا إبراهيم بن سعيد الجوهريّ إلى آخر السند عن ٱبن عبّاس، لكنْ بلفظ «اللّهمّ ٱئتني بأحبِّ خلقك إليك»، بل إنّ ٱبن الجوزيّ ذكر ما يُوكِّد أنّ أصل هذا الحديث إنّما هو بلفظه المشهور: «اللّهم ٱئتني بأحبّ خلقك إليك»، إذْ قال: «أنبأنا إسماعيل بن أحمد أنا مسعدة أخبرنا حمزة بن يوسف أنا ٱبن عديّ نا إبراهيم بن سعيد نا حسين بن محمّد نا سليمان بن قرم إلى آخر السند عن ٱبن عبّاس»(٢).

وهذا يدلُّ على أنّ التغيير في ألفاظ الحديث من صيغة أفعل التفضيل إلى الصيغة الأُخرى كان بفعل أحد الرواة الذين هم دون يحيى بن محمّد بن صاعد في طريق ٱبن عساكر الأوّل.

الرواية الرابعة: أخرج ٱبن عساكر بسنده عن محمّد بن عليّ بن عليّ نا عليّ ٱبن عمر بن محمّد نا أبو محمّد عبد الله بن إسحاق المدائنيّ نا عبد الله بن عليّ بن

---

(١) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٦).

(٢) ينظر: «العلل المتناهية» (ج١/ ص٢٢٨).

الحسن نا محمّد بن عليّ نا الحكم بن محمّد بن سليم عن أنس، فذكر حديث الطائر بلفظ «اللّهمّ أدخل عليّ من تحبّه وأحبّه يأكل معي من هذا الطير»[١].

الدراسة والتعليق:

محمّد بن عليّ بن عليّ يُعرف بأبي الغنائم ٱبن الدَّجاجيّ، ترجمه الخطيب في كتابه، فقال: «كتب عنه أصحابنا ولم أكتب عنه شيئاً، وكان سماعه صحيحاً»[٢]، وأمّا شيخه عليّ بن عمر فهو المعروف بالسكّريّ، ترجمه الخطيب كذلك، فذكر أنّه كان صدوقاً في نفسه، لكنّه أُضِـرَّ في بصره، فكان بعض أصحاب الحديث قرأ عليه شيئاً لم يكن فيه سماعه وألْـحَقَ فيه السماع، وجاء آخرون فحكوا الإلحاق وأنكروه، ولم يكن للشيخ ذنب في ذلك[٣]، وأمّا شيخه المدائنيّ ومَـنْ فوقه فهم في عداد المجهولين.

الرواية الخامسة: أخرج ٱبن عساكر[٤] عن حفص بن عمر العدنيّ عن موسى بن سعد البصريّ عن الحسن عن أنس، فذكر حديث الطائر بلفظ «اللّهمّ ٱئتني برجل يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله».

الدراسة والتعليق:

حفص بن عمر العدنيّ ضعيفٌ جدّاً، بل أكثر النقّاد قالوا فيه: إنّه ليس بثقة أو ليس بشيء، وأمّا شيخه موسى بن سعد، فهو موسى بن سعيد البصريّ

---

(١) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٣).

(٢) «تأريخ مدينة السلام» (ج٤/ ص١٨٢).

(٣) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» (ج١٣/ ص٤٩٤-٤٩٥).

(٤) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٤٩).

ترجمه ابن أبي حاتم[1]، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول.

فها هي الروايات التي ادّعي فيها الاضطراب، لم يبقَ منها إلّا روايتان، وقد عرفت حالهما، ولو سلّمنا بوجود الاضطراب فيها فمصداقه ما جاء عن مسلم الملائيّ حسب، إذْ ورد عنه ثلاث روايات بصيغة أفعل التفضيل، وروايتان بصيغة التبعيض في المحبّة، ونحن إنْ لم نقل بترجيح الروايات الثلاث ففي أقلّ الأحوال ليس للروايتين الأخريين نسبةٌ من التأثير إزاء الكمّ الهائل من الروايات التي وردت بصيغة أفعل التفضيل، وأمّا بقيّة الروايات فقد تبيّن لك أنّ رواية جابر الأُولى مع ضعف سندها غريبة منكرة، وأمّا الرواية الثالثة عن ابن عبّاس، فقد بَانَ لك كذلك أنّ التغيير في ألفاظها قد حصل بفعل أحد الرواة، مع أنّي بيّنتُ آنفاً أنّ كفّة الترجيح لواقع الرواية عن ابن عبّاس تَـميلُ إلى صيغة أفعل التفضيل، فلم يبقَ إلّا الرواية الرابعة والخامسة، وهما روايتان حسب، وبإزائهما كمٌّ هائلٌ من الروايات التي وردت بصيغة أفعل التفضيل، فلا يمكن حينئذٍ أنْ يحدثَ من أجلهما اضطرابٌ في متن الحديث كما يدّعي الشيخ سعد بن آل حميد والشيخ الألبانيّ، بل الصواب أنّ هذه الروايات تُعدُّ روايات شاذّة نسبةً إلى الروايات الكثيرة في هذا الباب وَفْقاً لِـما ذُكِرَ في قواعد علم الحديث في باب الحديث الشاذ.

ثُـمَّ إنّ لبَّ المسألة ـ في تضعيف هذا الحديث وردِّهِ ـ ليس له علاقة بالاضطراب المدّعى في هذا المقام وإنّما يكمن في أنّ متن الحديث يظهر منه تفضيل الإمام عليّ على الشيخين، وهو ما صرّح به أخيراً سعد بن عبد الله،

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (ج٨/ ص١٤٥).

وتابعه الألبانيّ على ذلك، إذْ قال: «وبالجملة فالحديث لا ينقصه كثرة طرق وإنّما يفتقر إلى سلامة المتن، فإنّما أنكر من الأئمّة هذا الحديث لِـما يظهر من متنه من تفضيل عليّ على الشيخين، ... بالإضافة لِـما في متنه من ركّة اللفظ والاضطراب»(١).

قلت: فكان الأجدر بهما أنْ يدعا الأسلوب الملتوي في دراسة هذا الحديث ويدخلا في صلب الموضوع، فيكونا بذلك قد وفّرا جهداً كبيراً لِـمَنْ يأتي من بعدهما، ليستغلّوا وقتهم في دراسة مسألةٍ أخرى بدلاً من توجيه نظرهم إلى مسائل رِكّةِ اللفظ أو جودته التي هي ليست من ٱختصاص سعد بن آل حميد ولا متابعه الألبانيّ.

زِدْ على ذلك أنّ حكمهما باضطراب الحديث لم يجرِ وَفْقاً لمعايير الحديث المضطرب كما لا يخفى ذلك على ذوي الاختصاص.

فاتّضح مِـمّا تقدّم أنّ دعوى الاضطراب هنا من بعض الباحثين المعاصرين ما هي إلّا حشوٌ من الكلام لتوكيد التشكيك في ذهن القارئ ليتقبّل تضعيف الحديث شيئاً فشيئاً، وإلّا ليس لسعد بن آل حميد أو للألبانيّ مستند ما في دعوى الاضطراب المزبور عن المتقدّمين أو عن المتأخّرين، وهو أمرٌ لا بُـدَّ منه لِـمَنْ يريد أنْ يُعِلَّ حديثاً ما وَفْقاً لمعايير علم علل الحديث، بل لا ينبغي لباحثٍ ما أنْ تُصوِّرَ له أوهامه أنّه قد ٱستدرك أمراً ما قد خفي على المتقدّمين أو المتأخّرين من نقّاد الحديث، فتكون نتيجة ٱجتهاده ـ في كثيرٍ من الأحايين ـ مخالفةً

---

(١) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألبانيّ (ج١٤/ ص١٨٣)، القسم الأوّل، رقم الحديث (٦٥٧٥).

لِـما عليه المتقدّمون أو المتأخّرون من نقّاد الحديث، ذلك بأنَّ هذا الأمر مخالفٌ لمعايير علل الحديث، والمسألة مُبَيّنَةٌ بإسهاب في مظانّها في كتب (علل الحديث)، فعلى مَنْ يُريد الإيضاح فليرجع إليها هناك.

وثانياً: ما يتعلّق بكلام الألبانيّ على حديث السُّـدّيّ بصفةٍ خاصّة، فقد ذهب إلى أنّ العلّة الحقيقيّة في هذا الطريق هي وَهَمُ عبيد الله بن موسى واَضطرابه في إسناده، قال: (إسماعيل السُّدّيّ) مكان (إسماعيل بن سلمان)، وحجّة الألبانيّ في ذلك هي: أنّ عبيد الله بن موسى ـ وإنْ كان ثقةً من رجال الشيخين ـ فيه كلامٌ كثير كما في «التهذيب» وغيره، وكان له تخاليط ومنكرات، مع غُلوٍّ في التشيّع، مستنداً في ذلك إلى ما قاله اَبن سعد في «الطبقات»، وإلى ما ذكره الميمونيّ عن أحمد بن حنبل: «أنّه كان صاحب تخليط، وحدّث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا فحدّث بها، ثـمَّ قيل لابن حنبل: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله، كان أستر منه، وأمّا هو فأخرج تلك الأحاديث الرديّة».

فعقّبَ الألبانيّ على هذه العبارة قائلاً: «لعلّ حديث الطائر من تلك الأحاديث الرديّة» بدعوى أنّ الإمام أحمد قد ذكر لعبيد الله بن موسى حديثاً في (العلل) (١/ ٥٥٦/ ١٣٢٧)، بتحقيق وصيّ الله)، وعقّبَ عليه بقوله: «أراه دخل لعبيدالله بن موسى إسناد حديثٍ في إسناد حديث».

فقال الألبانيّ كذلك: «وحديث الترجمة (يعني حديث الطائر) من هذا القبيل في نقدي لِـما سأذكره قريباً»، ثـمَّ ذكر السبب الذي بيّنته آنفاً وهو: أنّ عبيد الله بن موسى اَضطرب في إسناده، فجعل إسماعيل السُّدّيّ مكان إسماعيل اَبن سلمان، فالحديث بحسب نظره حديث اَبن سلمان المتروك[1] لا حديث

---

(١) ينظر: ترجمة (إسماعيل بن سلمان الأزرق) في «تهذيب التهذيب» وغيره.

السُّدّيّ الثقة، مُستأنساً في ذلك بقول البزّار: «وكلّ مَـنْ رواه (يعني حديث الطير) عن أنس فليس بالقويّ»[١]، وكذلك بما قاله الخليليّ: «وما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سليمان الأزرق وأشباهه، ويردُّه جميع أهل الحديث»[٢].

قال الألبانيّ: «وعلى رأسهم البخاريّ ...»، فذكر كلامه المتعلّق بحديث عبدالملك عن أنس لَـمّا عَـدَّه مرسلاً، فطفق الألبانيّ يُعلّق على هذا الموضع قائلاً: «ولعلَّ هذا هو أصل الحديث: الانقطاع، لا يُدرى الراوي له عن أنس، ثُمَّ سرقه بعض الوضّاعين من الشيعة والضعفاء والمجهولين منهم أو المتعاطفين معهم، فركّبوا عليه أسانيد كثيرة»[٣] ... ثُمَّ إنّ الألبانيّ ردَّ كذلك على الشيخ أحمد البلوشيّ الذي لم يُعلّق على حديث عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر عن السُّـدّيّ، بدعوى أنّ سكوته عن هذه الطريق، وعدم التعليق عليها قد أوهم أنّها سالمة من العلّة التي مدارها على عبيد الله بن موسى[٤].

إلى أنْ عبّر الألبانيّ عن دراسته لهذا الحديث، وبيانه لتلك العلّة الحقيقيّة التي خفيت على جميع مَنْ درسوا هذا الحديث بقوله: «وهو مِـمّا لم أُسبق إليه فيما علمت، فإنْ أصبت فمن الله وفضله، وإنْ أخطأت فمن نفسي ...»[٥].

---

(١) «كشف الأستار عن زوائد البزّار» (ج٣/ ص١٩٤).

(٢) «الإرشاد»، رقم النصّ (٢٣٩)، الصفحة (١٤٤).

(٣) وكلامه في هذا الموضع ليس عليه برهان وما أنزل الله به من سلطان، وإنّما خرج من جَيبِهِ.

(٤) ينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألبانيّ (ج١٤/ ص١٧٩)، رقم الحديث (٦٥٧٥).

(٥) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألبانيّ (ج١٤/ ص١٨٠)، رقم الحديث (٦٥٧٥).

فأقول بغير تَرَدّدٍ: إنّك أخطأت ولم تُصِبْ، بل إنّي أقطع بذلك وَفْقَاً لمعايير علم الحديث، وبيان ذلك من وجوه:

الوجه الأوّل: أنّ المعروف من عمل النُّـقّاد من علماء الحديث ـ قديماً وحديثاً ـ أنّهم إذا حكموا على الراوي الثقة بالغلط في حديث معيّن ـ سواءٌ في المتن غَلِطَ أم في السند ـ فذلك الحكم لا يصير سبباً مطّرداً في ردِّ بقيّة أحاديثه، بل تُعامل بقيّة أحاديثه على حسب معايير الردِّ والقبول التي دَرَجَ عليها نقّاد الحديث كما هو مُبيّنٌ في كتب العـلل وغيرهـا، وهي مـن المسائل المعروفـة التي لا خلاف فيها بين المشتغلين بنقد الحديث.

وللحافظ ٱبن قيّم الجوزيّة كلامٌ مفيد في هذا الأمر، أنقله لك برمّته حتّى يَتبيّنَ لك الغلط الواضح، والوهم الفاضح الذي وقع فيه الألبانيّ في نقد حديث السُّـدِّيّ.

إذْ قال ٱبن قيّم الجوزيّة: «مـن الغـلـط أنْ يرى الرجـل قـد تُكلِّمَ في بعض حـديثه، وضُعِّفَ في شيخٍ أو في حـديثٍ، فيُجعـل ذلك سبباً لتعليل حديثـه وتضعيفه أين وجـد، كما يفعلـه بعض المتأخّـرين من أهل الظاهر وغيرهم.

وهذا أيضاً غلط، فإنَّ تضعيفه في رجلٍ أو في حديثٍ ظهر فيه غلط، لا يوجب تضعيف حديثه مُطلقاً، وأئمّة الحديث على التفصيل والنقد، وٱعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما ٱنفرد به أو وافق فيه الثقات.

قال: وهذه كلمات نافعة في هذا الموضع، تُبيّن كيف يكون نقد الحديث، ومعرفة صحيحه من سقيمه، ومعلوله من سليمه، ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ ٱللهُ لَهُ نُوراً فَمَا

لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: آية ٤٠]...»[١].

قلت: إذا عرفت هذا الأمر فاعلم أنّ الحديث الذي نبّه عليه الألبانيّ وعزاه لأحمد بن حنبل في (العلل)، ليس له علاقة بحديث الطائر لا من جهة سنده ولا من جهة متنه، إذْ إنّه ورد عن عبيد الله بن موسى عن سفيان عن حكيم ابن الديلم عن أبي بردة عن أبيه قال: قام فينا رسول الله ﷺ بأربع، فقال: «إنّ الله لا ينام»، فقال أبي (يعني أحمد بن حنبل): «هذا حديث الأعمش عن عمرو ابن مرّة عن أبي عبيدة عن أبي موسى، هذا لفظ حديث عمرو بن مرّة، أراه دخل لعبيد الله بن موسى إسناد حديث في إسناد حديث» [٢].

وكما ترى فإنّ عبيد الله بن موسى ـ وإنْ سلّمنا بتوهُّمِهِ في هذا الإسناد الخاصّ بهذا الحديث ـ بناءً على ما رآه أحمد بن حنبل الذي لم يجزم بذلك، فهذا لا يُسَوِّغُ لناقدٍ ما أنْ يَرُدَّ بقيّة أحاديثه وبخاصّة التي لا توافق مسلكه بدعوى أنّ الخطأ أو الوهم الذي حصل في هذا الحديث قد يحصل كذلك في بقيّة أحاديثه، فتجده يُصْدِرُ حكمه ـ بناءً على هذا الاحتمال ـ من دون أنْ يكون له في ذلك مستندٌ ما.

فإنْ قلت: إنّ رَدَّ الألبانيّ لحديث عبيد الله قد جرى وَفْقَاً لمنهج النُّقّاد من أهل الجرح والتعديل الذين ذكروا أنّ عبيد الله بن موسى قد روى بعض

---

(١) «الفروسيّة» لابن قيّم، الصفحة (٢٤٠ وما بعدها) بتحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان الذي أورد هذا الكلام نفسه في كتابه «البيان والإيضاح شرح نظم العراقيّ للاقتراح»، الصفحة (١٨٩-١٩٠)، مع العلم أنّ الشيخ مشهور بن حسن يُعَدُّ من أفضل تلاميذ الألبانيّ كما هو معروف.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (ج١/ ص٥٥٦)، رقم الحديث (١٣٢٧).

الأحاديث التي تدعو إلى التشيّع والتي أنكرها بعض النُـقّاد وَفْقاً لِـما ذكره ابن سعد وغيره، ولَـمّا كان حديث الطائر من تلك الأحاديث التي تدعو إلى التشيّع، وتفضيل الإمام عليّ على غيره هرع إلى الحكم عليه بما أسلفت، فكيف تقول: إنّ الألبانيّ أخطأ في جوابه بدعوى أنّه لم يكن له مستندٌ في ذلك؟!

كان الجواب: أنّ كلامَ الألبانيّ هنا مبنيٌّ على الفرض والاحتمال، إذْ لم يَرِدْ عن النقّاد المتقدّمين أو المتأخّرين أنّهم غلّطوا عبيد الله بن موسى بما ذكره الألبانيّ، بل مثل هذا الأسلوب سيشجّعُ بعض ضعاف النفوس من أصحاب الهوى لتضعيف الأحاديث التي لا تُلائم معتقدهم، إذْ ما مِنْ راوٍ إلّا وقد أخطأ في بعض الأحاديث، وبأسلوب الألبانيّ هذا سيحاول أصحاب الهوى أنْ يستغلّوا تلك الأخطاء التي حصلت في بعض الأحاديث المنصوص عليها من النقّاد لتضعيف ما يشتهون تضعيفه من الحديث حتّى يلبّي رغباتهم، وهو أسلوبٌ مخالفٌ لمنهج النقّاد المتقدّمين فضلاً عن المتأخّرين كما تقدّم في كلام ابن قيّم الجوزيّة[1]، زِدْ على ذلك أنّ عبيد الله بن موسى لم ينفرد بهذا الطريق عن

---

(١) تنبيه: المعروف بين أهل العلم المنصفين أنّ محض رواية الأحاديث التي تدعو إلى التشيّع لا ينبغي لها أنْ تُؤثّر في الراوي. نعم، لو كان الراوي نفسه يميلُ إلى الاعتداد بما رواه عن الضعفاء والمجاهيل ويكثرُ من ذلك، فهذا يُفضي إلى القدح فيه، إذ الأصل في قبول الرواية أنْ تكون عن الثقات والصادقين لا عن الضعفاء والمجاهيل، وهذه المسألة واضحة، لكنْ إذا كان الراوي الثقة يروي تلك الروايات تارةً عن الضعفاء وتارةً ثانية عن الثقات فقد برئت عهدته منها، إذْ هو محض راوٍ لها لا غير، نظير ما يرويه من روايات في باب العقائد والتفسير والفقه، فكما نتعامل مع رواياته هناك ينبغي لنا أنْ نتعامل مع رواياته هنا بالمعايير والضوابط نفسها، لا كما يفعل أصحاب النظرة الضيّقة حين يضعّفون الراوي في روايته إنْ كانت تدعو إلى التشيّع، ويُوثّقونه إنْ روى ما يعضدُ مُعتقدهم، وهو أسلوبٌ يُغَضْغِضُ كثيراً من جهد الباحث ومِـنْ =

عيسى بن عمر بل تابعه مسهر بن عبد الملك كما عند النسائيّ[١]، وأبي يعلى[٢]، وابن عساكر[٣]، وابن كثير[٤] بسندهم عن مسهر بن عبد الملك عن عيسى بن عمر عن السُّدّيّ عن أنس، وذكروا الحديث.

بل إنّ الحافظ الذهبيّ قد نبّه على ذلك لَـمّا قال: «وقال عبيد الله بن موسى وغيره عن عيسى بن عمر عن السُّدّيّ قال حدثنا أنس بن مالك»[٥]، فذكر حديث الطائر، بل فوق ذلك فإنّ الذهبيّ نفسه ـ لَـمّا كان يُعلّقُ على حديث عبيدالله بن موسى عن عيسى بن عمر القارئ ـ صرّح قائلاً: «تابعه مسهر بن عبدالملك عن عيسى»[٦]، فتدبّر!

ثُـمَّ إنّ مِـمّا يُستغربُ في هذا المقام أنّ أوّل الطرق التي أوردها الألبانيّ في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة» حين بدأ بالكلام على حديث الطائر، إنّما هو حديث مسهر بن عبد الملك عن عيسى بن عمر، إذْ ذكر أنّ النسائيّ وابن

= قيمة ما كتب، إذْ ليس له معيار يُعاير به سوى أنّ أصحابه يشتهون تضعيف بعض الأحاديث حتّى لو كان ذلك بالتكلّف الواضح، واقتناص بعض الكلمات من هنا وهناك لدعم ما حكموا به، دَعْكَ من مخالفته لمنهج النقّاد في نقدهم للروايات، وما يترتّب عليه من مخاطر عظيمة على التراث الإسلامي لو بقي الأمر على هذا الحال، فالله المستعان على كُلِّ مَـنْ يُظْهِر خلاف ما يُضْمِر.

(١) ينظر: «خصائص الإمام عليّ»، الصفحة (٢٥-٢٦)، رقم الحديث (١٢).

(٢) ينظر: «المسند» لأبي يعلى (ج٧/ ص١٠٥-١٠٦).

(٣) ينظر: «تأريخ دمشق» (ج٤٢/ ص٢٥٤).

(٤) ينظر: «البداية والنهاية» (ج٧/ ص٥٨٠).

(٥) «تأريخ الإسلام» للذهبيّ (ج٣/ ص٣٥٩).

(٦) «تلخيص العلل المتناهية» للذهبيّ، الصفحة (٧٨).

الجوزيّ قد أخرجاه، بل فوق هذا صرّحَ بأنّ حديث مسهر قد تابعه الترمذيّ في «سننه» (٣٨٢٣)، وذهب بعد ذلك إلى الردِّ على ابن الجوزيّ وعلى غيره مِمّنْ درسوا هذا الحديث، مُبيّناً أنّ إعلال الحديث بـ(عبيد الله بن موسى) أَولى من إعلاله بالسُّدّيّ ... إلى آخر كلامه الذي بيّنته آنفاً[١].

وهذا هو التخبّط الفاضح والاضطراب الفاحش في دراسة الحديث والتعليق عليه، ذلك بأنّ حديث مسهر إنْ كان عبيدالله بن موسى قد تابعه فهذا يعني أنّ عبيدالله بن موسى قد بَرِئَتْ عهدته مِـمّا زعمتَه آنفاً أنّه أخطأ فيه لَـمّا جعل مكان إسماعيل الأزرق إسماعيل السُّدّيّ، وكذلك الحال فيما يتعلّق بـ(مسهر ابن عبدالملك)، إذِ الفائدة من المتابعة بين الراويَيْنِ تعني أنّ كلًّا منهما يشهد لصاحبه أنّه سمع الحديث بهذه الصورة، فلو كان هناك خطأٌ ما في الحديث الذي حدّثا به كما تزعم لوجب أنْ يكونَ السببُ من غيرهما، وهو في مثل هذه الحالة إمّا أنْ يقع من شيخهما المباشر أو من شيخ شيخهما بحسب سلسلة الإسناد.

والضدُّ صوابٌ كذلك، فلو بدأتَ حديث الترجمة بطريق عبيد الله بن موسى، ثُـمَّ جعلت حديث مسهر متابعاً له، فلا يجوز لك بعد ذلك أنْ تقدح في حديث مسهر بدعوى أنّه أخطأ في لقب إسماعيل، فظنّه السُّـدِّيّ وهو الأزرق للسبب نفسه، بل إنّ قول الدارقطنيّ سلفاً: «تفرّد به عيسى بن عمر عن السُّـدّيّ»[٢] لَيَقْضي بأنّ الحديث من جهة عبيد الله بن موسى لا شائبة فيه، وإنْ

---

(١) ينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، رقم الحديث (٦٥٧٥).

(٢) وذلك بعد أنْ روى حديث الطائر بسنده إلى عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر عن السُّدّيّ عن أنس كما في «تأريخ دمشق» لابن عساكر (ج٤٢/ ص٢٥٤)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الألبانيّ نفسه قد اطّلع على قول الدارقطنيّ هذا كما يظهر من تعليقه على هذا الحديث.

حاول بعض المشكّكين أنْ يُوهِمَ القرّاء بأنّ الألبانيّ لعلّه أراد المتابعة المطلقة عن أنس.

فجوابه: أنّ الألبانيّ نفسه لـمّا قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «مسهر ابن عبدالملك ليّنُ الحديث» تعقّبه قائلاً: «لكنْ له متابع، فقال الترمذيّ (٣٨٢٣): حدّثنا سفيان بن وكيع أخبرنا عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر به، ثُـمَّ أردف هذا الطريق بطريقٍ آخر ذكره ابن الجوزيّ بسنده إلى حاتم بن الليث قال نا عبيد الله بن موسى به ...».

فالألبانيّ ـ إذنْ ـ لم يكنْ غافلاً عن هذه المسألة، فيترتّب على ذلك أنّ كلًّا من سفيان بن وكيع ومتابعه حاتم بن الليث[1] قد سمعا الحديث من عبيدالله بن موسى، ثُـمَّ بَانَ لكَ كذلك أنّ عبيدالله بن موسى لم ينفرد بهذا الحديث عن عيسى بن عمر وإنّما تابعه مسهر بن عبد الملك، فيكون عيسى بن عمر شيخاً

---

(١) قلت: حاتم بن الليث ثقة ثبت وَفْقاً لِـما في «تأريخ مدينة السلام» للخطيب البغداديّ (ج٩/ ص١٥٣)، رقم الترجمة (٤٢٩٩)، ومتابعته لسفيان بن وكيع في هذا الحديث تنفي عنه تفرّده بهذا الحديث، إذْ سفيان بن وكيع (شيخ الترمذيّ) فيه كلام كثير، إذْ هو في نفسه صدوقٌ، لكنّه أبتلي بورّاقه الذي كان يُدخل عليه من الحديث ما لم يُحدِّث به، فنصحه بعض النقّاد من أجل ذلك فلم يأخذ بنصيحتهم فسقط حديثه، وقد بيّن الألبانيّ نفسه هذه المسألة في معرض ردِّهِ على الباحث سعد بن آل حميد الذي جهل حال المحدّث حاتم بن الليث.

فائدة:

لقد تتبّعتُ عدداً كثيراً من أحاديث سفيان بن وكيع المذكورة في «سنن الترمذيّ»، وكتابه «العلل الكبير» فظهر لي أنّه لم ينفرد به، وهذا يُفضي إلى أنّ الترمذيّ قد أخذ من حديثه ما هو معروف من طريق غيره، وبإمكان بعض الباحثين أنْ يضطلع بهذه المسألة لِـما فيها من الفائدة، والله العالم وهو المسدِّد للصواب.

لكُلٍّ من عبيد الله ومسهر، وقد عرفت مِمّا تقدّم أنّ عيسى بن عمر قد روى هذا الحديث عن إسماعيل السُّدِّيّ لا إسماعيل الأزرق، وحينئذٍ لا يتمّ هذا الإشكال لو خطر في ذهن بعضهم.

وعليه كان الأحرى بالألبانيّ ـ الذي كان عازماً على تضعيف هذا الحديث منذ البداية ـ أنْ يُعبِّرَ عن حديث مسهر بن عبد الملك بأنّه تفرّد به عن عيسى بن عمر، ثُمَّ بعد ذلك يُتْبِعُ كلامه هذا بإشكالٍ مُقَدَّرٍ في المقام وهو: إنْ توهَّمَ مُتَوَهِّمٌ ما أنّ مسهر بن عبد الملك لم ينفردْ به بل تابعه عبيد الله بن موسى كما عند الترمذيّ وغيره، فيجيبه: أنّ عبيد الله بن موسى قد أخطأ في هذا الحديث حين جعل إسماعيل السُّدّيّ مكان إسماعيل الأزرق، فلا يَعُدّ حديثه هذا متابعةً لدفعِ ما تفرّد به مسهر عن عيسى.

إذنْ: كان عليه أنْ يصوغ عبارته بهذه الصورة حتّى يستقيم كلامه فَتَقِلَّ بذلك أخطاؤه وهفواته، ويُمكن حينئذٍ عَدّها من اجتهاداته الخاطئة، أمّا إذا بقي الحال على ما هو عليه فهو تخبّطٌ ما بعده تخبّط.

الوجه الثاني: تأييد حكمه بما قاله البزّار: «وكلّ مَنْ رواه (يعني حديث الطائر) عن أنس، فليس بالقويّ» لا ينفعه في المقام، إذ الطريق إلى معرفة الحكم في مثل هذه المسائل ـ بهذا الحصر التامّ ـ يبتني على التتبّع والاستقراء الناقص، إذْ يتوصّل إليه الناقد بحسب جهده واجتهاده، فلا يُمكن أنْ تفيد منه قاعدة كليّة، إذْ هو حُكْمٌ على مُجمل أحاديث الباب التي وقف عليها الناقد، وهذه المسألة هي نظير ما تراه في قول غير واحد من النقّاد: «فلان لا أعرف له راوياً غير فلان»،

ويتبيّن فيما بعد أنّ هناك أكثر من واحد قد روى عنه[1]، فهو ـ إذنْ ـ حكمٌ مستفادٌ من مجموع الروايات التي وقف عليها الناقد بحسب مبلغ علمه وجهده، لا أنّه حكم على جميع الروايات الواردة في هذا الباب. نعم، لو صدر هذا الحكم

---

(١) وهذه بعض الأمثلة التي أفدتُها مِمّا ذكره المحقّق محمّد عوّامة في كتابه «دراسات الكاشف» للحافظ الذهبيّ، (الصفحة ١٠٥ وما بعدها) تؤيّد ذلك، منها:

١- ورد عن ابن معين أنّ شبيب بن بشر البجليّ لم يروِ عنه غير أبي عاصم النبيل، مع أنّ المزّيّ في «تهذيب الكمال» ذكر خمسة آخرين سوى أبي عاصم.

٢- وفي رواية الدوري ٢: ٣٠٥ (٥٢٣٠) عن ابن معين قال: لم يروِ عن عبد الله بن دينار الحمصيّ إلّا إسماعيل بن عيّاش، مع أنّ المزّيّ ذكر ستّة آخرين.

٣- وقال ابن المدينيّ في عبد الرحمن بن ميسرة أبي سلمة الحضرميّ الأصل الحمصيّ: «مجهول لم يروِ عنه غير حريز بن عثمان»، مع أنّ المزّيّ ذكر راويين آخرين سوى حريز.

٤- وترجم المزّيّ في الكنى لأبي حسّان الأعرج، ونقل عن ابن المدينيّ أنّه سئل: هل روى عنه غير قتادة؟ فقال: لا، مع أنّ ابن أبي حاتم (٨: ٨٨٣) ـ وتبعه المزّيّ ـ ذكر أنّه روى عنه عاصم الأحول أيضا.

٥- وذكر مسلم في «المنفردات والوحدان» (٣٧٢) أنّ أبا إسحاق السبيعيّ انفرد بالرواية عن الهيثم بن حنش، وتبعه على ذلك الخطيب في «الكفاية» ص٨٨، مع أنّ البخاريّ ذكر في ترجمة الهيثم من «تاريخه الكبير» ٨ (٢٧٥٧) أنّ سلمة بن كهيل يروي أيضاً عن الهيثم، وتبعه ابن أبي حاتم ٩ (٣٢٠)، وابن حبّان في «الثقات» ٥: ٥٠٧، وانظر التعليق على مصنّف ابن أبي شيبة (١٥٨١٤).

٦- وقال الترمذيّ في «سننه» (١١٨٢) عن مظاهر بن أسلم: «لا نعرف له غير هذا الحديث»، مع أنّ ابن عديّ ذكر له في «الكامل» ٦: ٢٤٤٢ حديثاً آخر.

٧- وقال البزّار في «مسنده» عن خالد بن عرفطة: «مجهول، لا نعلم روى عنه غير قتادة»، مع أنّ المزّيّ ذكر ثلاثة آخرين غير قتادة. وأكتفي بهذا المقدار من الأمثلة، ومن أراد المزيد فليرجع إليها هناك، إذْ بقي منها ما يزيد على الثلاثين مثالاً.

من أغلب النقّاد لكان للحكم وجهٌ ما، لكنْ أنّى يوجد هذا، بل كيف إذا كان الأمر بخلافه؟!

وما نحن فيه إنّما هو من هذا القبيل، إذْ قول البزّار هنا يُمكن نقضه برواية السُّدِّيّ - موضع البحث والمناقشة - إذ الظاهر أنّه لم يطّلع عليها كما هو الحال مع البخاريّ وغيره من النُّقّاد كالحافظ ابن عديّ لَـمّا كان يُعلِّق على رواية حديث الطائر من طريق مسهر بن عبد الملك عن عيسى بن عمر عن السُّدّيّ عن أنس، قائلاً: «وهذا من هذا الطريق ما أعلم رواه غير مسهر»[١]، مع أنّك عرفت مِـمّا تقدّم أنّ هناك طريقاً آخر رواه الترمذيّ من حديث عبيد الله بن موسى عن عيسى بن عمر عن السُّدّيّ عن أنس، إلى آخر الحديث[٢].

الوجه الثالث: تأييد حكمه كذلك بقول أبي يعلى الخليليّ: «وما روى حديث الطير ثقة، رواه الضعفاء مثل إسماعيل بن سلمان الأزرق وأشباهه، ويردّه جميع أهل الحديث»[٣] لا ينفعه كذلك، بل لا ينبغي لباحث ما أنْ يستند إليه، إذْ عدم معرفة الخليليّ بطريق السُّدّيّ واضح من عبارته التي تضمّنت من التهويل والمبالغة والبعد عن جادّة الصواب ما لا يخفى على المنصفين[٤]، إذْ لو كان جميع أهل الحديث يردّ حديث الطير كما يزعم، فهل يُعَـدُّ الترمذيّ والنسائيّ من الشعراء؟!

---

(١) «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (١٩٤٤).

(٢) وهذا ما جزم به الشيخ محمّد أنس مصطفى الخن محقّق كتاب «الكامل في الضعفاء»، عند تعليقه على كلام ابن عديّ على طريق مسهر بن عبد الملك آنفاً كما في (ج٨/ ص٦٠).

(٣) «الإرشاد»، رقم الترجمة (٢٣٩).

(٤) ولا أريد أن أتّهمه بالكذب تورّعاً وإنْ كان أهلاً له في هذا المقام!

الوجه الرابع: تأييد حكمه كذلك بما قاله العقيليّ: «وهذا الباب الرواية فيه فيها لينٌ وضعف، لا أعلم فيه شيئاً ثابتاً، وهكذا قال محمّد بن إسماعيل البخاريّ»(١)، أقول: تأييد حكمه بما قاله العقيليّ هنا لا يفيده شيئاً، لِما بيّنته سلفاً أنّ الحكم في مثل هذه المسائل يصدر من المحدّث بحسب ما وقف عليه من طرق الحديث التي جُلُّها واهٍ كما ذكرتُ ذلك في المبحث الأوّل في بيان طرق الحديث.

وعليه فحكمهما هذا في مجمله صائِبٌ، لكنّه لا يشمل رواية السُّدّيّ، إذْ لم يطّلع عليها العقيليّ ولا البخاريّ كما بيّنت هذا الأمر سلفاً.

الوجه الخامس(٢): ما يتعلّق بما نقله البرذعيّ عن أبي زرعة الرازيّ في حديث الطائر أنّه قال: «ليس فيه حديث صحيح»(٣)، يُمكن أنْ يجاب عنه من وجهين:

أحدهما: أنّ أبا زرعة هو كذلك لم يطّلع على طريق السُّدّيّ، إذْ لم يُعرف عنه حكمٌ ما على هذا الطريق بعينه، وحينئذٍ الجواب عنه هو الجواب نفسه الذي أوردته على البخاريّ وغيره مِمّنْ لم يطّلعوا على هذا الطريق.

والوجه الثاني: لو ٱحتملنا أنّ أبا زرعة الرازيّ ٱطّلع على طريق السُّدِّيّ فإنّ حكمه على هذا الحديث سيبقى كما هو من دون تغييرٍ، ذلك بأنّ أبا زرعة

---

(١) «الضعفاء»، رقم الترجمة (٣٣).

(٢) هذا الوجه يُعَدُّ من الموارد التي فات الألبانيّ التنبيه عليها، كما فاته كلام البخاريّ على حديث السُّدّيّ المذكور في «العلل الكبير».

(٣) «سؤالات البرذعيّ لأبي زرعة الرازيّ»، رقم السؤال (٣٩٠)، الصفحة (٣٩٥).

الرازيّ نفسه قد وصف السُّدّيّ بأنه لَيّنٌ[1]، ومن المعلوم أنّ الموصوف بهذا الوصف ـ عند أبي زرعة الرازيّ وصاحبه أبي حاتم الرازيّ ـ هو مِمّنْ يكتب حديثه للاعتبار، ولا يُحتجُّ به[2].

وعليه سيكون الحديث كغيره من الأحاديث التي اختلف فيه النقّاد تبعاً لأحوال الراوي له، فمن يراه ثقةً أو صدوقاً يصحّح حديثه، ومن يراه لَيّناً أو ضعيفاً يردّ حديثه، وحينئذٍ لا معنى لقول الألبانيّ: «إنّ متن الحديث خالف حقيقة علميّة مقطوعٌ بها عند أهل السنّة»!!

وبعدُ: فليُعلم أنّي حين ناقشتُ الألبانيّ ودرستُ رَدَّهُ بصفةٍ خاصّة إنّما أمتثل الدعوة التي قرّرها أصحاب مطبعة المعارف في مقدّمة (الجزء الرابع عشر)، لَـمّا قالوا: «ومن الجدير بالذكر ـ ونحن ننشر آخر تحقيقاته الموسّعة ـ أنْ نقول: إنّ هذه التحقيقات تُمثّل قـمّة ما وصل إليه علم الشيخ (يعني الألبانيّ) في الحديث والفقه ودروبه ... فتلمّس أخي القارئ قواعد وأساليب منهجه في البحث والتحقيق، وانْهَلْ من معين فقهه وفكره، وَهَاكَ أمثلةً على ما أشرنا إليه، نُقرِّبُها إليك سهلة ميسرة تحت الأحاديث: (٦٥٠٢ ، ٦٥٠٤ ...)..»[3]، ثُـمَّ ذكروا الحديث رقم (٦٥٧٥) المخصّص لحديث الطائر.

وهأنذا قد تلَـمّستُ تلك القواعد، وتأمّلتُ أسلوب الألبانيّ ومنهجه في دراسة هذا الحديث بصفةٍ خاصّة، فألفيت فيه تخبّطاً مُبِيْناً يُصيّره في أدنى مراتب

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (ج٢/ ص١٨٤)، رقم الترجمة (٦٢٥).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧)، و(٥/ ٢٦٥)، و(٦/ ١٩٩).

(٣) القسم الأوّل من هذا الجزء، رقم الصفحة (٣).

الدراسة والتحقيق لا في قمّتها، وكان الواجب يُحتِّمُ على هؤلاء ـ قبل أنْ يصدروا هذا الإطراء ـ أنْ يعرضوا دراسات الشيخ في أيّامه الأخيرة على بعض تلاميذه، كالشيخ مشهور بن حسن آل سلمان أو الشيخ طارق بن عوض الله أو غيرهما مِمّنْ هُمْ أَولى بالشيخ، إذْ لو فعلوا ذلك لربّما كان للإطراء وعبارات المديح التي صدّروها هنا وجهٌ ما.

هل الكثرة في طرق حديث الطائر تدلُّ على أنّه متواترٌ؟

قد عرفت مِـمّا مضى أنّ هذا الحديث له طرقٌ كثيرة، وأنّ أغلب هذه الطرق ضعيفة جدّاً، وأنّ ما يصحُّ من هذه الطرق ليس إلّا طريق سفينة وطريق أنس الوارد عن السُّدّيّ، فحينئذٍ لِـمَ حكم بعض أهل العلم من الشيعة الإماميّة[1] على هذا الحديث بالتواتر؟!

قبل الجواب عن هذا السؤال، لا بُـدَّ من التنبيه على أمور:

الأمر الأوّل: أنّي قد بيّنتُ في كتابي «حديث الثقلين» أنّ التواتر يتحقّق باجتماع شروطٍ أربعة:

---

(١) ينظر: كلام العلّامة الحلّيّ في كتابه «معارج الفهم»، الصفحة (٤٩١) في معرض استدلاله على أفضليّة الإمام عليّ على بقيّة الصحابة، إذْ أورد عدّة أدلّة منها: خبر الطائر، فعلّق عليه قائلاً: «وهو أنّه نُقِلَ نقلاً متواتراً أنّ النبيّ ﷺ قال: اللّهمّ آتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي، فجاء عليّ»، وعلّق الفاضل مقداد بن عبد الله السيوريّ على خبر الطائر في كتابه «اللوامع الإلهيّة»، الصفحة (٣٩٣) قائلاً: «والخبر مشهور متواتر»، وقال السيّد عليّ الميلانيّ ـ أحد الباحثين المعاصرين ـ في بحثه حديث الطير في الصفحة (٣٩): «لكنّ حديثنا حديث متواتر قطعيّ الصدور عن رسول الله ﷺ، مقبول بين الطرفين».

الأوّل: أنْ يرويه عددٌ كثيرٌ من الرواة يمتنع عادةً توافقهم أو تواطؤهم على الكذب، والثاني: أنْ يرويه عنهم مثلهم من مصدره رسول الله ﷺ إلى منتهاه، والثالث: أنْ يكون أخذ بعضهم من بعضٍ قد آستند إلى الحسّ، والرابع: أنْ يصحب خبرهم إفادة العلم لصاحبه.

والأمر الثاني: أنّي قد نوّهتُ بالشرطين الأوّل والثالث لِما بينهما من الارتباط الوثيق، إذْ بهما سنعرف أنّ هذا الحديث ـ موضع البحث والدراسة ـ أتحقّقت فيه كثرة مُعتدٌّ بها من الطرق بها تمنع العادة من تواطئهم أو توافقهم على الكذب أم لا؟ ذلك بأنّ هذا الحديث إنْ كان وارداً بطرقٍ كثيرة، فمعناه أنّ كُلَّ واحدٍ من هذه الطرق له وجود مستقلّ وواقع يُثْبِتُ ذلك، فيجيء حينئذٍ معيار العادة المطّردة فيمنع من تواطئهم أو توافقهم على آختلاق الخبر.

أمّا محض وجود الحديث بطرقٍ كثيرة في كتب الحديث والمسانيد فهو لا يكفي لتحقّق التواتر ولاسيّما مع البُعد عن عصر النصّ، ذلك بأنّ بعض الكذّابين أو المدلّسين كان يعمد إلى أنْ يسرق الحديث من غيره من أمثاله، وبطريقة السرقة هذه تتعدّد الطرق، وكلّها في الحقيقة ترجع إلى طريقٍ واحد أو طريقين، وحينئذ سينقض أهمُّ شرطٍ من شروط التواتر.

هذا وإنّ معرفة هذه الأُمور لا تتمُّ إلّا بالرجوع إلى كلمات النقّاد لبيان أنّ طرق الحديث قد خلت من المدلّسين والكذّابين، وخلت كذلك من الإرسال والانقطاع، ومن كُلِّ ما ينقض وجود الطريق أو يخلّ باستمرار هذا الشرط من بدايته إلى منتهاه وَفْقاً لمعايير علم الحديث.

والأمر الثالث: أنّي بيّنتُ كذلك أنّ العبارة المشهورة «الحديث المتواتر: لا يبحث فيه عن رجاله أثقات هم أم لا؟» إنّما تجري في مقام الثبوت لا الإثبات،

وتحديداً يُمكن جريان هذا الحكم في حالة وجود طبقة واحدة بيننا وبين القضيّة المنقولة إلينا، كما في الأمثلة المعروفة التي درج عليها غير واحد من الأعلام لتقريب الموضوع إلى ذهن المتلقّي، من قبيل: (إذا أخبرنا عدد كثير أنّه شاهد مكّة أو شاهد الصين ...)، فإنّ هذه القضيّة لا تحتاج إلى النظر والبحث عن رجالها أثقاتٌ هم أم لا؟ لأنّ العلم بهذه القضيّة والاعتقاد بها ـ استناداً إلى مستقرّ العادة ـ سيتدرّج فيقوى شيئاً فشيئاً حتّى يصل إلى مرتبة التواتر عند مَنْ يسمع هذه القضيّة بنفسه من عددٍ كثيرٍ أنّهم شاهدوا مكّة أو الصين أو نحوها من القضايا، لكنْ إذا تعدّدت الوسائط أو الطبقات، فبلغت ـ على سبيل المثال ـ سبع طبقات أو أكثر كما هو حال الأسانيد التي تنقل لنا عدّة قضايا عن رسول الله ﷺ فالأمر فيها مختلفٌ، لأنّه إذا أردنا أنْ نُثْبِتَ التواتر في هذه القضيّة ذات الطبقات المتعدّدة، فلا بُدَّ من أنْ يتحقّق التواتر عند الطبقة الثانية التي سمعت بهذه القضيّة أو ذلك الخبر من الطبقة الأُولى وَفْقاً لشروط التواتر المعروفة، وهكذا الحال عند الطبقة الثالثة، إذْ سيتحقّق التواتر عندها حين تسمع بالقضيّة نفسها من الطبقة الثانية، وهكذا يستمرّ الحال في بقيّة الوسائط والطبقات بشروط التواتر نفسها إلى أنْ يصل إلى الطبقة السابعة، فحينئذٍ يُصَوّبُ قولَ مَنْ يقول: إنّ هذا الحديث أو تلك القضيّة قد تحقّق فيها التواتر جيلاً بعد جيل وطبقة بعد طبقة، ذلك بأنّ عدد الرواة في كُلِّ طبقة من طبقاته حقّاً قد بلغ حدّاً تمنع العادة في مثله أنْ يتواطؤوا أو يتوافقوا على الكذب.

والأمر الرابع: إنْ لم نعرف سلفاً أنّ هذا الحديث كان متواتراً في الأجيال السالفة وَفْقاً لمعايير التواتر، ثُمَّ أردنا ـ نحن في العصور المتأخّرة أو المعاصرة ـ أنْ نعرفَ أنّ هذا الحديث أَيُمكنُ أنْ يكون متواتراً وَفْقاً لمعايير التواتر؟ فإنّه لابُدَّ من وجود طرق كثيرة لهذا الحديث، ولا بد لهذه الطرق من واقع ووجود

يثبت ذلك، لا أنْ تكون طرقاً مختلقة بأنْ يكون في أسانيدها رجلٌ كذّاب أو وضّاع للحديث، ذلك بأنّ وجود مثل هؤلاء الرواة في هذه الأسانيد سيجعل منها في حيّز العدم كما لا يخفى، وكذلك إنْ وُجِدَ في أحد الأسانيد راوٍ مدلّس، وفي سند ثانٍ انقطاعٌ، وفي ثالثٍ إرسالٌ، ونحو ذلك، فإنّ كلَّ ذلك مِـمّا يخلّ بالسند من جهة ثبوت واقعه ووجوده، وحينئذٍ لا يصير الخبر مُتكَـثِّراً بمثل هذه الطرق، فيترتّب على ذلك حدوث نقصٍ في كثرة الطرق، ومن ثَـمَّ سيختلّ أهمّ شرط من شروط التواتر وهو كثرة الطرق التي لا بُـدَّ مِنْ وجودها لهذا الحديث.

ويُمكن تقريب هذه المسألة بتوضيحٍ آخر: وذلك بأنْ نقول: إنّ كُلَّ طريق من هذه الطرق سيكون بمنزلة رجلٍ يخبرنا بذلك الخبر أو تلك القضيّة، فإنْ لم يكن لتلك الطرق واقعٌ يثبت وجودها، فكيف سيحصل التدرّج في العلم والاعتقاد بذلك الخبر شيئاً فشيئاً حتّى يصل إلى التواتر المنشود؟!

وعليه فلا ينبغي للباحث المنصف ولاسيّما في هذا العصر أنْ يغترَّ بتعدّد الأسانيد، فيستغني عن ثبوت أفرادها، إذْ هناك من الأحاديث التي تتعدّد أسانيدها وتتكاثر طرقها، لكنّها واهية لا يثبت منها شيء، وحينئذٍ فإنّ العادة في مثل هذه الحالات لا تمنع من الحكم على الرواة باحتمال تواطئهم أو توافقهم على الكذب.

والأمر الخامس: قد علمت أنّ من شروط التواتر أنْ يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، فما تخلّفت إفادة العلم عنه كان مشهوراً حسب.

قلت: ولهذا السبب يخفى على غير واحدٍ من أهل العلم ـ مِـمّنْ لم يكن لهم دربة بعلوم الحديث، ولا بموارد استعمال مصطلحاته ـ التفريق بين المتواتر

والمشهور، فيحكم على الخبر بأنّه متواتر وهو مشهور، أو يحكم عليه بأنّه مشهور وهو متواتر.

والأمر السادس: ثُـمَّ إنّه ينبغي للباحث أنْ يتنبّه لأمرٍ لا بدَّ منه وهو: أنّ غير واحد من أهل العلم قد آستعمل لفظ المتواتر في إطلاقه على بعض الأحاديث، لكنْ لم يُرِدْ به معناه الاصطلاحيّ المذكور آنفاً وإنّما أراد به معناه اللغويّ، وهو: التتابع والاشتهار[1].

ولذا يجدر بالباحثين الذين يرتادون حقل التصحيح والتضعيف أنْ يأخذوا هذه الأمور في آعتبارهم، وأنْ يرعوها حقّ رعايتها لتكون أحكامهم على وَفْقِ ما درج عليه نقّاد الحديث، وإلّا سيضعون أنفسهم في مكانٍ لا يُحسدون عليه[2].

فإذا تبيّن هذا الأمر فاعلم أنّ هذا الحديث مع طرقه الكثيرة لم يثبت منها

---

(١) وقد ذكر الشيخ محمّد صالح الغرسيّ في كتابه «النكت الغرر على نزهة النظر»، في الصفحة (٦٨) عدداً من أهل العلم مِـمّنِ آستعملوا لفظ المتواتر بمعنى التتابع والاشتهار، كالبخاريّ في كتابه «القراءة خلف الإمام»، الصفحة (١٠)، ومسلم في كتابه «التمييز»، الصفحة (١٨١)، والطحاويّ في «شرح مشكل الآثار»، و«معاني الآثار»، والحاكم النيسابوريّ في «معرفة علوم الحديث» في الصفحات (٥٠ و١٦٢ و١٨٨)، وفي كتابه «المستدرك» (٣/ ٤٣٧)، وغيرهم.

(٢) إذ إنّ عدم مراعاة هذه الأمور هي التي تجعل من أقوالهم عُرضةً للنقد مهما بلغوا في بعض العلوم رتبة عالية، كعلم الفقه أو الأصول أو الكلام، وَهَاكَ شاهداً على ذلك: كان أبو المعالي الجوينيّ علماً من أعلام الفقه والأصول والكلام كما لا يخفى، لكنَّ بضاعته في علم الحديث مزجاة، وتتمّة ذلك وبيانه تجده في (الملحق السادس) الخاصّ بالمآخذ التي تترتّب على عدم مراعاة كلام أئمّة الحديث ونقّاده.

سوى طريقين هما طريق أنس وسفينة، وأمّا بقيّة الطرق كطريق الإمام عليّ وطريق جابر وغيرهما فلا يثبت منها شيء. نعم بعض الطرق وإنْ كانت ضعيفة تُعَدُّ من الشواهد والمتابعات لطريقي سفينة وأنس، وهذا الأمر هو الذي جعل حديث الطائر من الأحاديث المشهورة الصحيحة، وهذا لا ينكره إلّا جاهل أو مكابر.

فإذا تبيّن ذلك فاعلم أنّ المراد بـ(تواتر حديث الطير) الذي صدر عن بعض علماء الإماميّة كالعلّامة الحلّيّ والفاضل السيوريّ وغيرهما إنّما هو الاشتهار والتتابع والاستفاضة، وليس التواتر الاصطلاحيّ، ويُؤيّد ذلك ما ورد عن المحقّق الحلّيّ في تعليقه على حديث الطائر نفسه لَـمّا قال: «أمّا أنّه خبر واحد فلا ريب فيه، لكنّه من الأخبار المقبولة التي اشتهرت بين الناقلين»[١]. نعم، دعوى السيّد عليّ الميلانيّ (وهو أحد الباحثين المعاصرين) أنّ حديث الطائر إنّما هو حديث متواتر قطعيّ الصدور عن رسول الله ﷺ، مقبول بين الطرفين[٢]، ليست بصواب، لأنّها جرت على خلاف معايير علم الحديث وأقوال نقّاده كما أسلفت.



(١) «المسلك في أُصول الدين» لأبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد المعروف بــ(المحقّق الحلّيّ)، رقم الصفحة (٢٦٦).

(٢) «حديث الطير»، رقم الصفحة (٣٩).

المبحث الثالث

ما المراد بحديث الطائر وعلامَ يدلُّ؟

والآن بعد أنْ بيّنتُ أنّ حديث الطائر إنّما هو من الأحاديث المشهورة الصحيحة ويجوز الاحتجاج به، فحينئذٍ ما المراد به وعلامَ يدلُّ؟

الجواب: أنّ «محبّة الله تعالى لا معنى لها إلّا زيادة الثواب، وذلك لا يكون إلّا بالعمل، فيجب أنْ يكون عمل عليٍّ أكثر من غيره، فهو أفضل من غيره»[1].

فإذا قيل إنّ لفظة (أحبّ) ليست باقية على العموم، إذْ يحتمل أنْ يكون أحبّ في كلّ الأمور، وفي بعضها، فلا يكون دليلاً على الأفضليّة[2].

فالجواب: أنّ هذا الكلام باطلٌ لأنّه خلاف الظاهر، فإنّ قوله ﷺ: «أحبِّ خلقك إليك» يقتضي العموم لمكان الإضافة، فجرى مجرى قولنا: زيد أفضل النّاس، فإنّه يقتضي العموم[3].

فإذا تبيّن أنّ متن هـذا الحـديث بعد ثبوتـه يقتضي تقديم الإمام عليّ على

---

(١) «معارج الفهم» للعلّامة الحلّي، الصفحة (٤٩١).

(٢) ينظر: «اللوامع الإلهيّة» للمقداد السيوريّ، رقم الصفحة (٣٩٣).

(٣) المصدر السابق نفسه.

أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة، بخلاف ما يعتقد به جمهور أهل السنّة الذين ذهبوا إلى أنّ أحبَّ الخلق إلى النبيّ ﷺ إنّما هو أبو بكر من الرجال وعائشة من النساء، فحينئذٍ يتبيّن لك السبب الرئيس الذي من أجله كان بعض الباحثين والدارسين من أهل السنّة يحكم على حديث الطائر بالإنكار أو البطلان أو غيرهما من الأحكام التي تُفضي إلى ردِّه، وإذا كان هذا الأمر كذلك فاعلم أنّ منشأ اعتقادهم في هذه المسألة يُعزى إلى ما ورد عن الصحابيّ عمرو بن العاص «أنّه سأل النبيّ ﷺ عن أيّ النّاس أحبّ إليه؟ قال: عائشة، قلت: من الرجال؟ قال: أبوها...»، ثُمَّ إنّ لهذا الحديث طرقاً أربعة وَفْقاً لِما أحصيته، وفيما يلي بيان ذلك حتّى يكون الباحث المنصف على بصيرة من أساس هذا الاعتقاد الذي كان سبباً في ردِّ حديث الطائر؟

الطريق الأوّل: ما رواه أحمد[1]، والبخاريّ[2]، ومسلم[3]، والترمذيّ[4]، والنسائيّ[5] بسندهم إلى خالد الحذاء عن أبي عثمان النهديّ قال: حدّثني عمرو ابن العاص «أنّ النبيّ ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، قال: فأتيته فقلت: أيُّ النّاس أحبُّ إليك؟ قال: عائشة، قلت: من الرجال؟ قال: أبوها، ثُمَّ مَنْ؟ قال عمر، فعَدَّ رجالاً، فسكتُّ مخافة أنْ يجعلني في آخرهم».

---

(١) ينظر: «مسنده» (ج٤/ ص٢٠٣).

(٢) ينظر: «صحيحه»، رقم الحديث (٣٦٦٢)، و(٤٣٥٨).

(٣) ينظر: «صحيحه»، رقم الحديث (٢٣٨٤).

(٤) ينظر: «سننه»، رقم الحديث (٣٨٨٥).

(٥) ينظر: «فضائل الصحابة»، الصفحة (٥١)، رقم الحديث (١٦).

الدراسة والتعليق:

قلت: لا ريب في أنّ رجال هذا الحديث كلّهم ثقات، ولكنّه مع هذا فيه علّة من جهة سنده ومتنه وإنِ ٱتّفق البخاريّ ومسلم على إخراجه في (صحيحيهما).

أما من جهة سنده: ففيه ٱنقطاعٌ بين خالد الحذّاء وأبي عثمان النهديّ، إذْ خالد الحذّاء لم يسمع من أبي عثمان النهديّ شيئاً كما قال أحمد بن حنبل[1]، وقال الآجريّ: «قلت لأبي داود: خالد الحذّاء سمع من أبي عثمان؟ فقال: سَمَاعٌ ليس بالقويّ»[2].

فإنْ قلت: إنّ هناك طائفة من المحقّقين المعاصرين كالدكتور بشّار عوّاد معروف، والشيخ جهاد محمود خليل، والشيخ محمود محمّد خليل، وغيرهم قد أوردوا نصّاً عن يحيى بن معين يُثْبِتُ فيه سماع خالد الحذّاء من أبي عثمان النهديّ[3]، وإنّ إخراج البخاريّ لحديثه في «الصحيح» يقوّي هذا السماع، فحينئذٍ يُقدّم قول مَنْ أثبت السماع على النّافي له وبخاصّةٍ أنّ البخاريّ مِمّنْ يشترطون العلم بالسماع بين الراويين المتعاصرين فلا يكفي عنده محض الإدراك.

فالجواب عن ذلك: أنّ نسبة هذا الكلام إلى يحيى بن معين ـ الذي ورد عن

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» رواية ٱبنه عبد الله، رقم السؤال (٣٥٦٥).

(٢) «سؤالات أبي عبيد الآجريّ لأبي داود»، الصفحة (١٦٧)، رقم السؤال (١٠٣٤).

(٣) ينظر: «موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله» للدكتور بشّار عوّاد معروف، وجهاد محمود خليل، ومحمود محمّد خليل (ج٢/ ص٢٠)، رقم الترجمة (٩٨٧).

هؤلاء المحقّقين الثلاثة وغيرهم ـ تُعَـدُّ نسبةً باطلة، ذلك بأنّهم اعتمدوا على نصٍّ محرّف ورد في كتاب «العلل» لأحمد بن حنبل بتحقيق الدكتور إسماعيل أوغلي والدكتور طلعت قوج، فلم يدقّقوا فيه كما اشتهر عنهم، مع أنّ تحقيق هذين الأستاذين (أعني الدكتـور إسماعيل أوغلي والدكتور طلعت قوج) لهذا الكتاب ـ في مجمله ـ يلزمهم أنْ يتحرّوا الصواب في نسبة هذا الكلام إلى يحيى بن معين ولاسيّما مع الملاحظات التي أوردها المحقّق وصيّ الله في المقدّمة على عمل هذين الأستاذين(١) والتي لا بدّ من أنّهم اطّلعوا عليها(٢)، إذْ إنّ هذه الملاحظات هي التي جعلت هذا المحقّق يُعيد النظر في دراسة وتحقيق كتاب «العلل» من جديد، ولقد أحسن في ذلك كثيراً، إذْ إنّه خدم هذا الكتاب خدمةً كبيرةً، بل إنّه كان أميناً في دراسته وتحقيقه لهذا الكتاب، وبالضدّ من ذلك فإنّ تحقيق هذين الأستاذين (أوغلي وقوج) لم يكن دقيقاً بل شابه بعض التزوير وكثير من الأخطاء والتحريفات.

فمن تزويرهما وتحريفهما العجيب أنّهما أدرجا عن عَمْدٍ نصّاً عن عبد الله ابن أحمد بن حنبل لا وجود له في مخطوطة «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل، فأقحماه بعد السؤال المخصّص لسماع أيّوب من أبي عثمان النهديّ، فصيّرا السؤال كما يلي: «قلت ليحيى: سمع أيّوب السختيانيّ من أبي عثمان النهديّ؟ قال: نعم.[قلت ليحيى: خالد الحذّاء سمع من أبي عثمان النهدي؟] قال: نعم

---

(١) ينظر: تلك الملاحظات في مقدّمة تحقيقه لكتاب «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل (ج١/ ص١١٨ - ١٢٢).

(٢) إذْ إنّ كتاب «العلل ومعرفة الرجال» بتحقيق وصيّ الله كان أحد المراجع لهؤلاء المحقّقين الثلاثة.

روى عنه، قلت: سمع منه؟ قال: نعم»[1].

قلت: وما بين المعقوفتين ـ جزماً ـ لا وجود له في المخطوطة، بل هو من تصرّفهما[2]، ويؤيّد قولي هذا أنّه جاء وَفْقاً لِما حقّقه وصيّ الله بن محمّد كما أسلفت، وكذلك وَفْقاً لِما حقّقه أبو عبد الهادي محمّد مجفان الجزائريّ[3]،

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل بتحقيقهما (ج٢/ ص١١١)، رقم السؤال (٦٧١)، المطبوع بتركيا سنة ١٩٨٧م، ثُـمَّ إنّ هذا النصّ المحرّف في هذا الكتاب قد اعتمده كذلك بغير تأمّل كلٌّ من الدكتور رفعت فوزي عبدالمطّلب، والدكتور نافذ حسين حمّاد، والدكتور عليّ عبدالباسط مزيد كما في تعليقهم على ترجمة (خالد بن مهران الحذّاء) في كتاب «تحفة التحصيل»، الصفحة (١١٢)، رقم الترجمة (٢٣١)، بل إنّ أحد الباحثين المعاصرين (وهو أبو إسحاق مجدي ابن عطيّة حمّودة) في بحثه «الإلماع في إثبات السماع»، الصفحة (٣١) قد عَدَّ هذا النصّ المحرّف دليلاً على إثبات السماع من أبي عثمان النهديّ، فرجّحه على نفي الإمام أحمد لسماعه منه بدعوى أنّ البخاريّ في «صحيحه» قد أورد له رواية بسنده إلى خالد الحذّاء عن أبي عثمان النهديّ، مع أنّ رواية البخاريّ التي استدلّ بها قد وردت بصيغة العنعنة، فحينئذٍ لا طائل فيما جاء به هنا، لأنّ هذه الرواية هي نفسها فيها حاجة ماسّة إلى دليل على إثبات السماع بين خالد الحذّاء وأبي عثمان النهديّ، فكان عليه أنْ يستدلّ برواية فيها تصريح بَيّنٌ من خالد الحذّاء أنّه سمع الحديث من أبي عثمان النهديّ لتصويب ما ذهب إليه هنا.

(٢) ينظر: مخطوطة «العلل ومعرفة الرجال»، (الورقة ١٢٤: أ)، السطر ٢٦، هذا وقد حصلت على صورة من مخطوطة «العلل ومعرفة الرجال» هذه بعد معاناة كبيرة في هذا الزمن العصيب الذي يندر أنْ تجد فيه مَنْ يُقدّر قيمة البحث وجهد الباحثين، إذْ قام أحد الأخوة بالذهاب إلى مكتبة آيا صوفيا بتركيا فأخذ نسخة من المخطوطة مصوّرة على قرص (cd) ثُـمّ أرسلها إليّ بوساطة أخي الشيخ نهاد البشيريّ، فجزاهم الله خير جزاء المحسنين وأحسن عاقبتهم.

(٣) ينظر كتاب: «العلل ومعرفة الرجال» لأبي زكريّا يحيى بن معين، رقم النصّ (١٦٧)، الصفحة (٨١)، تصنيف الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق أبي عبد الهادي محمّد مجفان الجزائريّ، دار ابن حزم.

والمحقّق محمّد بن عليّ الأزهريّ[١].

ثُـمَّ إنّ هؤلاء المحقّقين الثلاثة[٢] قد زادوا الطين بِلّة، إذْ إنّهم أخذوا النصّ المحرّف من كتاب «العلل» بتحقيق الدكتور إسماعيل أوغلي والدكتور طلعت قوج، ثُـمَّ عزوه في كتابهم «موسوعة أقوال يحيى بن معين» إلى كتاب «العلل» بتحقيق وصيّ الله، ذي الرقم (٣٩٤٣)[٣]، وهذا شيءٌ عجيب، ذلك بأنّ هذا النصّ في كتاب «العلل» لأحمد بن حنبل ذي الرقم (٣٩٤٣) يتعلّق بسماع أيّوب السختيانيّ من أبي عثمان النهديّ، لا بسماع خالد الحذاء منه.

وَهَاكَ بيان ذلك: إذْ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل «قلت ليحيى: سمع أيّوب السختيانيّ من أبي عثمان النهديّ؟ قال: نعم قد روى عنه، قلت: سمع منه؟ قال: نعم»[٤].

---

(١) ينظر كتاب: «العلل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل، (ج٢/ ص٢٦٥)، رقم النصّ (٣٩٤٣)، تحقيق محمّد بن عليّ الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة.

(٢) أعني الدكتور بشّار بن عوّاد معروف، وجهاد بن محمود خليل، ومحمود بن محمّد خليل.

(٣) ينظر: «موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله» للدكتور بشّار عوّاد معروف، وجهاد محمود خليل، ومحمود محمّد خليل (ج٢/ ص٢٠)، رقم الترجمة (٩٨٧).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل (ج٣/ ص١٥)، رقم السؤال (٣٩٤٣) بتحقيق وصيّ الله بن محمّد بن عبّاس كما في الطبعة الأُولى في المكتب الإسلاميّ ببيروت، ودار الخانيّ بالرياض ١٤٠٨هـ، وكذلك الطبعة الثانية في دار القبس بالرياض ١٤٢٧هـ، و«العلل ومعرفة الرجال» لأبي زكريّا يحيى بن معين، رقم النصّ (١٦٧)، الصفحة (٨١)، بتحقيق محمّد مجفان الجزائريّ، و«العلل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل، (ج٢/ ص٢٦٥)، رقم النصّ (٣٩٤٣)، تحقيق محمّد بن عليّ الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة، قلت: وهذا النصّ الذي نقله هؤلاء المحقّقون هو الصواب الموافق لِـما في أصل مخطوطة «العلل ومعرفة الرجال» (الورقة ١٢٤: أ)، السطر (٢٦).

ومِمّا يثير الاستغراب أنّ هؤلاء المحقّقين الثلاثة قد كرّروا هذا النصّ مرّة أخرى في ترجمة (أيّوب السختيانيّ)[١]، فتنبّه!

وهذا كُلّهُ يُعَدّ من التخبّط الواضح والوهم الفاضح الذي يكشف عن عدم الدقّة في نسبة الأقوال إلى أصحابها[٢].

فالنتيجة التي لا بُدّ منها أنّ هذا السند ضعيفٌ للانقطاع الذي بين خالد الحذّاء وأبي عثمان النهديّ، ثُمَّ لَمّا كان خالد الحذّاء معروفاً بإرسال الحديث عن غيره[٣]، فلا مناص من القول: إنّه أرسل هذا الحديث عن أبي عثمان النهديّ ولم يسمعه منه.

الطريق الثاني: ما رواه الترمذيّ[٤]، والنسائيّ[٥] وغيرهما بسندهم إلى يحيى بن سعيد الأمويّ عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص، فذكر الحديث.

---

(١) ينظر: «موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله» (ج١/ ص٢٨٥)، رقم الترجمة (٣٣٦).

(٢) مع أنّ بعض هؤلاء المحقّقين وبخاصّةٍ الدكتور بشّار الذي عمل سنوات طويلة في مجال تحقيق التراث الإسلاميّ قد نبّه غيره من الباحثين والمحقّقين على خطورة الاسترواح والاستئناس بالمطبوع من الكتب والمتداول بينهم لِما فيها من سقطٍ وتحريف وأخطاء، فرغّبهم في أنْ يرجعوا إلى مخطوطات الكتب لمعرفة الصواب في النصّ الذي يستندون إليه حين ينسبون الأقوال إلى قائليها.

(٣) قال ابن حجر العسقلانيّ في كتابه «تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (١٦٨٠): «خالد بن مهران أبو المنازل البصريّ الحذاء ... ثقة يرسل».

(٤) ينظر: «السنن»، رقم الحديث (٣٨٨٦).

(٥) ينظر: «فضائل الصحابة»، الصفحة (٤٥)، رقم الحديث (٥).

الدراسة والتعليق:

قلت: ورجاله ثقات لكنّه معلٌّ كذلك، إذْ إنّ إسماعيل بن أبي خالد متّهمٌ بالتدليس[١]، وقد عنعن حديثه هنا كما ترى.

فإنْ قلت: إنّ تدليس إسماعيل بن أبي خالد خاصّ بروايته عن الشعبيّ، فلا ينبغي التوقّف في عنعنته عن غير الشعبيّ[٢].

كان الجواب: أنّ الأخبار الكثيرة في هذا الأمر ـ وإنْ أفادت هذا المعنى ـ أفادت معنىً آخر لعلّه أرجح منه وهو: أنّ إسماعيل ـ مع أنّه كان يُعَدُّ من أعلم النّاس بالشعبيّ والمقدّم في أصحابه ـ قد وقع في أحاديثه عن الشعبيّ روايات غير صحيحة سببها التدليس، فجاءت هذه الأخبار لتبيّنَ لنا أنّ الذي يُميّز رواياته الصحيحة التي خلت من التدليس من رواياته غير الصحيحة التي وقع فيها تدليس إنّما هو يحيى بن سعيد القطّان[٣]، وعلى كلا المعنيين لا يفهم من هذه الأخبار آنفاً أنّ رواياته المعنعنة عن غير الشعبيّ قد خلت من التدليس كما لا يخفى، بل كيف يفهم ذلك مع أنّ الوَصْفَ بالتدليس ـ الذي ورد عن النسائيّ والحاكم ـ جاء مطلقاً لا مقيّداً، وهو وَصْفٌ يُوافق ما ورد عن أحمد بن حنبل لَـمّا

---

(١) وصفه بذلك النسائيّ كما في كتاب «سؤالات السلميّ للدارقطنيّ»، الصفحة (٣٦٥)، رقم النصّ (٤٧٧)، والحاكم في كتابه «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل»، الصفحة (١١٤)، وذكر ذلك الذهبيّ في «ميزان الاعتدال» في آخر ترجمة (حجّاج بن أرطاة)، رقم الترجمة (١٦٤٥).

(٢) ينظر: «معجم المدلّسين» لمحمّد طلعت، الصفحة (٨٥).

(٣) ينظر: بعض هذه الأخبار في كتاب «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل وَفْقاً لأرقام النصوص (١٢١٨)، و(٢٢٠٥)، و(٤٩٣٣)، و(٤٩٤١)، و(٤٩٤٢)، و«جامع التحصيل» للعلائيّ، الصفحة (١٤٥)، رقم الترجمة (٣٥).

قال: «يحيى أحسن النّاس حديثاً عن إسماعيل يعني ٱبن أبي خالد يقول: لأنّ فيها إخباراً، حدّثنا قيس حدّثنا حكيم بن جابر»[١]، وكذلك مع ما ورد عن عبدالرحمن بن مهديّ لَـمّا قال: «لو كنت لقيت إسماعيل بن أبي خالد لكتبت عن يحيى القطّان عنه، لأعرف صحيحها من سقيمها»[٢]، وظاهر الخبرين واضح في أنّ التدليس في عموم رواياته سواءٌ عن الشعبيّ كانت أم عن غيره، فتدبّر!

فإذا تبيّن هذا الأمر فاعلم أنّه لم يُصِبْ مَنْ يدّعي أنّ تدليس إسماعيل بن أبي خالد لا يضرّ بحجّة أنّ الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ قد جعله في المرتبة الثانية[٣]، إذْ إنّ هذا الأمر لا يُغيّر من الواقع شيئاً حتّى لو جعله ٱبن حجر في المرتبة الأُولى[٤]، إذْ كيف يكون تدليسه غير مضرٍّ مع أنّ الناقد يحيى القطّان المعاصر له قد بيّن لنا أنّه مضرّ لَـمّا حكم على بعض رواياته المعنعنة بعدم الصحّة؟!

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (ج٣/ ص٨٩)، رقم النصّ (٤٣١٩).

(٢) «تهذيب الكمال» للمزّيّ، ترجمة (يحيى بن سعيد القطّان)، رقم الترجمة (٧٤٢٩)، و«تهذيب التهذيب» للعسقلانيّ.

(٣) ينظر: «روايات المدلّسين في صحيح البخاريّ»، الصفحة (١٣٨)، وكتاب «روايات المدلّسين في صحيح مسلم»، الصفحة (٨٤) للدكتور عوّاد الخلف.

(٤) وما صنعه الحافظ ٱبن حجر في ترتيب طبقات المدلّسين ما هو إلّا ٱجتهادٌ منه لدفع بعض الإشكالات المترتّبة على مجيء بعض الروايات في (الصحيحين) بصيغة العنعنة وأصحابها وصفوا بالتدليس، فجاء بهذه المحاولة علّها تنفع، ثُـمّ إنّ المعروف بين المشتغلين بنقد الحديث أنّ مَنْ يقتصر على كتاب «طبقات المدلّسين» لابن حجر من دون الرجوع إلى كلام النقّاد المتقدّمين سيقع ـ لا محالة ـ في إشكالات كثيرة كما وقع فيها الذين ٱقتصروا على كتابه الآخر «تقريب التهذيب» بعيداً عن المطوّلات.

وكذلك فإنّ الدكتور أحمد بن فارس السلوم لم يكن مُصيباً لَـمّا فسّر تدليسه بالإرسال بدعوى أنّ الإرسال نوع من التدليس[١]، ذلك بأنّ الوصفين معاً (أعني التدليس والإرسال) قد اجتمعا فيه، وأحدهما غير الآخر عند المتقدّمين ولاسيّما عند يحيى القطّان ومَنْ في طبقته، إذ التدليس يتضمّن الإيهام، والإرسال بضدّه كما لا يخفى[٢].

فتحصّل مِـمّا تقدّم أنّ هذا السند فيه علّة التدليس، ولا يمكن غضّ النظر عنها إلّا بطريق آخر فيه تصريح بَيّنٌ من إسماعيل بن أبي خالد أنّه سمع هذا الحديث من قيس.

الطريق الثالث: ما رواه أبو يعلى[٣]، ومن طريقه ابن حبّان[٤]، وعبد الله ابن أحمد[٥]، وابن أبي عاصم[٦]، والآجريّ[٧]، وابن سعد[٨] واللفظ لأبي يعلى بسندهم إلى حمّاد بن سلمة عن الجريريّ عن عبد الله بن شقيق أنّ عمرو بن

---

(١) ينظر: «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» للحاكم النيسابوريّ، شرح وتحقيق أحمد بن فارس السلوم، الحاشية الثالثة، رقم الصفحة (١١٤).

(٢) وقد بيّنت هذا الأمر مفصّلاً في كتابي «حديث الثقلين» في الملحقين (الثامن والتاسع) الخاصّ بالردّ على الدكتور ماهر ياسين فحل وغيره في آخر الكتاب، فراجع إنْ شئت ذلك.

(٣) ينظر: «المسند» لأبي يعلى، رقم الحديث (٧٣٤٥).

(٤) ينظر: «صحيح ابن حبّان»، رقم الحديث (٦٩٩٨).

(٥) ينظر: «الفضائل» (ج١/ ص٢٤٢)، رقم الحديث (٢١٤) من دون لفظ عمر.

(٦) ينظر: «السنّة»، رقم الحديث (١٢٣٣) من دون لفظ عمر.

(٧) ينظر: «الشريعة» (ج٥/ ص٢٤٠٢ ـ ٢٤٠٣)، رقم الحديث (١٨٨٣) من دون لفظ عمر وأبي عبيدة.

(٨) ينظر: «الطبقات الكبير» (ج٣/ ص١٦١) من دون لفظ عمر وأبي عبيدة.

العاص قال: يا رسول الله، أيّ النّاس أحبّ إليك؟ قال: عائشة، قال: مِنَ الرجال؟ قال: أبو بكر، قال: ثُمَّ مَنْ؟ قال: ثُمَّ أبو عبيدة بن الجراح.

الدراسة والتعليق:

هذا إسناد معلٌّ من جهتين:

إحداهما: من جهة الجريريّ، فإنّه ـ وإنْ كان ثقة ـ آختلط. نعم، رواية حمّاد آبن سلمة عنه كانت قبل الاختلاط، لكنْ هذا لا ينفعه، لأنّ حمّاداً كثير الخطأ في روايته عن الجريريّ، قال مسلم بن الحجّاج: «والدليل على ما بيّنّا من هذا آجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم على أنّ أثبت النّاس في ثابت البنانيّ حمّاد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطّان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة، وحمّاد يُعَدُّ عندهم إذا حدّث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيّوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريريّ، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنّه يُخطئ في حديثهم كثيراً»[١].

والجهة الثانية: الظاهر أنّ نسبة هذا الحديث إلى آبن العاص هو حكاية عنه أقرب منه رواية، وكذلك فإنّ عبد الله بن شقيق راوي هذا الحديث ـ وإنْ وثّقوه ـ كان يحمل على الإمام عليّ (أي يبغضه)[٢]، وهذا يعني أنّه منافق آستناداً إلى قول رسول الله ﷺ : «يا عليّ لا يحبّك إلّا مؤمن، ولا يبغضك إلّا

---

(١) «التمييز»، الصفحة (١٧١).

(٢) ينظر: «تحرير أحوال الرواة المختلف فيهم بما لا يوجب الردّ» لعمرو بن عبد المنعم سليم، الصفحة (٢٥٢).

منافق»[١]، وقال تعالى: ﴿والله يَشْهَدُ إِنَّ الـمنافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون : ١]، فهنيئاً لِـمَنْ يحتجُّ بحديثه ولاسيّما في هذه الأمور.

والطريق الرابع: ما رواه عبد الرزّاق عن معمر عن أيّوب عن ٱبن سيرين قال: ٱستعمل النبيّ صلى الله عليه وآله عمرو بن العاص على جيش، فذكر الخبر[٢].

الدراسة والتعليق:

قلت: ورجاله ثقات، لكنّه مرسل، إذْ إنّ ٱبن سيرين تابعيٌّ لم يسمع من النبيّ صلى الله عليه وآله.

هذا هو حال الطرق الأربعة إلى عمرو بن العاص، أحدها فيه ٱنقطاع، والثاني فيه تدليس، والثالث يدور بين ناصبيّ ومختلط، والرابع فيه إرسال[٣].

---

(١) روى هذا الحديث مسلم في كتابه «الصحيح» وغيره من أصحاب السنن والمسانيد، لكنّ الغريب في الأمر أنّك تجد كثيراً من السلفيّة الجوزجانيّة ولاسيّما المعاصرين منهم يتهاونون كثيراً في مسألة النصب والبغض للإمام عليّ ولا يأبهون لها، فلذلك لا يرتّبون عليها أثراً من جهة التعليق على الأسانيد التي وردت عن بعض المنافقين مِمّنْ كانوا يحملون على الإمام عليّ، مع أنّهم في الوقت نفسه إنْ وجدوا راوياً موصوفاً بالتشيّع ٱتّهموه في نقل الحديث ولاسيّما إنْ كان الحديث في فضائل أهل البيت، في حين أنّهم لا يتعاملون بالمثل مع الناصبيّ الذي يروي الأحاديث التي هي بالضدّ مِـمّا يروى في فضائل أهل البيت، وشتّان ما بين النصب والتشيّع، فالأوّل لا شكّ في أنّ الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وآله يبغضانه، والثاني بضدّه، والأمر يومئذ لله الواحد القهّار وهو أحكم الحاكمين.

(٢) ينظر: «جامع معمر بن راشد»، رقم الحديث (٢٠٣٩٩)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظميّ، الناشر المجلس العلميّ بباكستان، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

(٣) ثُـمَّ إنّ هناك طرقاً أخرى لهذا الحديث، يأتي الكلام عليها عند مناقشة رأي الألبانيّ.

لكنْ مجموع هذه الطرق الأربعة قد يقوّي نسبة هذا الخبر إلى عمرو بن العاص كما هو مقرّرٌ في علم الحديث، وحينئذٍ لم يبقَ لي إلّا أنْ أُناقش متن الخبر نفسه، وحاصل هذه المناقشة ستكون من جهتين، إحداهما: متعلّقة بالصحابيّ عمرو بن العاص ناقل هذا الخبر، والثانية: تعارض خبره هذا مع أحاديث أُخرى.

وفيما يلي بيان ذلك:

أمّا الجهة الأُولى: فإنّ الصحابيّ عمرو بن العاص يُعَدُّ من الصحابة الأجلّاء المعروفين بولائهم لأهل البيت بصفة عامّة!! وللإمام عليّ بصفة خاصّة!! تبيّنت في أثناء سيرته ولاسيّما بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفّان، فقد وقف عمرو هذا مع معاوية وقفة الأخ لأخيه، بل سانده في حرب الإمام عليّ مساندة قويّة كما لا يخفى، ووقوفه هذا لم يكن جُزافاً بل كان نابعاً من إيمانه العميق!! وورعه واْحتياطه في أمور الدين!! إذْ بذل جهده واْجتهاده أيّاماً ولياليَ يوازن بين الإمام عليّ ومعاوية ما دام كُلٌّ منهما صحابيّاً، والفرق بينهما من جهة الفضل والسبق إلى الإسلام ضئيلاً لا يكاد يُحسب!

وكذلك فإنّ دعوة معاوية كانت بحسب نظره العميق البعيد! دعوة حقّ لا تشوبها شائبة! فلذا رجّح في نهاية المطاف أنْ يكون معه قلباً ولساناً.

لكنّه مع هذا الميل إلى حزب معاوية لم يمنعه ذلك من نشر فضائل أهل بيت النبوّة في ذلك الوسط الشاميّ، لكنْ بأسلوب يعرفه كلّ مؤمن منصف وإنْ لم تصدّق بذلك السلفيّة الجوزجانيّة المعاصرة، فبدأت تظهر على لسانه أحاديث تؤيّد هذا الحبّ والولاء! منها: أنّه قال: «سمعت رسول الله ﷺ جهاراً غير سرّ

يقول: إنّ آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء إنّما وليّي الله وصالح المؤمنين»(١).

قلت: ولا خلاف بين أهل العلم في أنّ أشهر آل أبي طالب الإمام عليّ ثُـمَّ جعفر ثُـمَّ عقيل، فتأمّل أخي المسلم هذا الحديث بإنصاف، ثُـمَّ فكّر في سؤالٍ

---

(١) قلت: وقد جاء النصُّ في «صحيح البخاريّ» وغيره بهذه الصورة: «سمعت رسول الله ﷺ جهاراً غير سرّ يقول: إنّ آل أبي (فلان) ليسوا لي بأولياء إنّما وليّي الله وصالح المؤمنين»، وفلان المبهم في هذه الرواية المراد به (طالب) كما جزم بذلك ابن العربيّ، فيكون أصل الحديث «إنّ آل أبي طالب ليسوا لي (يعني لرسول الله ﷺ بأولياء» كما في فتح الباري لابن حجر العسقلانيّ (ج١٣/ ص٥٢٤)، في باب تُبلُّ الرحم ببلالها من كتاب الأدب، وشرح الموقظة لعبد الله السعد (١/ ٢٤١)، ومستخرج أبي نعيم كما بيّن ذلك السيوطيّ، ثُـمَّ إنّ الحافظ ابن حجر العسقلانيّ ذكر أنّ بعض العلماء حمل المبهم في هذه الرواية على الحكم بن أبي العاص كما قال عياض، بل جزم الدمياطيّ في حواشيه أنّه آل أبي العاص بن أميّة.

قلت: وما ذهبوا إليه غريبٌ عجيب، إذْ كيف يسوغ حمل الحديث على شخص أو أُناس لا علاقة لهم بالدين الإسلاميّ فضلاً عن أنْ يكونوا أولياء لرسول الإسلام ﷺ، بل مَنْ كان يتوهّم أو يخطر بباله أنّ الحكم بن أبي العاص أحد أولياء رسول الله ﷺ وهو المعروف بعدائه له ﷺ كما في «سير أعلام النبلاء» للذهبيّ، رقم الترجمة (١١٠)؟! فلا بُدَّ - إذنْ - من حمل الحديث على أُناس عرفوا واشتهروا بين المسلمين أنهم أولياء لرسول الله ﷺ، فلذا جاء هذا الصحابيّ (الجليل العادل)!! ليبيّن لهم أنّ آل أبي طالب ليسوا بأولياء لرسول الله ﷺ، ولَـمّا كانت نتيجة هذا الحديث تُفضي إلى أمر على خلاف الواقع لم يستطع أحد رواة هذا الحديث أنْ يُصرّح بالمراد بالآل فكنّى عنه وأبْهَمَهُ، ثُـمَّ إنّ ما قاله الحافظ ابن حجر في قيس بن أبي حازم راوي هذا الحديث عن ابن العاص متّجه، لكنْ قوله الآخر: «وأمّا عمرو بن العاص وإنْ كان بينه وبين عليّ ما كان فحاشاه أنْ يُتّهم» فغير متّجه لِـما تقدّم، بل لولا تمسّكه بنظريّة عدالة الصحابة التي هي أوهن من بيت العنكبوت لكان في سعة من هذا التكلّف في توجيه الخبر يمنة ويسرة ولعرف في نهاية المطاف أنّه خبرٌ أُمويّ لا نبويّ.

يخطر في ذهنك وفي ذهن غيرك وهو: إنْ لم يكن هؤلاء أولياء لرسول الله ﷺ، فيا ترى مَنْ هو الوليّ!!

إنْ قلت: إنّ هذا الحديث قد رواه شعبة بن الحجّاج عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن عمرو بن العاص، فلم لا تُضعّف الحديث بعنعنة ٱبن أبي خالد كما فعلت في حديثه سلفاً؟

كان الجواب: أنّ عنعنة إسماعيل في حديثه هذا محمولة على الاتّصال، لأنّ الراوي عنه في هذا الحديث إنّما هو شعبة بن الحجّاج الذي يُعَدُّ أكثر الرواة تشدّداً في مسألة التدليس، بل ٱشتهر بين النقّاد أنّ شعبة لا يروي عن الراوي الموصوف بالتدليس إلّا بعد أنْ يثبت لديه أنّه سمع الحديث مِمّنْ روى عنه[1]، وهذا بخلاف حديث إسماعيل آنفاً، إذْ لم يروه عنه يحيى بن سعيد القطّان ولا شعبة بن الحجّاج، فتدبّر!

ثُمّ إنّ عمرو بن العاص قد ٱنفرد بهذا الحديث عن رسول الله ﷺ، مع أنّه زعم أنّ هذا الكلام قد قاله رسول الله ﷺ جهاراً غير سرّ، فيا ترى لِمَ ٱنفرد بسماعه دون غيره من الصحابة؟!

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (ج١/ ص١٦٢) تجد فيه الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازيّ قد أورد بسند صحيح إلى يحيى بن سعيد القطّان أنّه قال: «كُلُّ شيء يُحدّث به شعبة عن رجل فلا تحتاج أنْ تقول عن ذاك الرجل أنّه سمع فلاناً، قد كفاك أمره»، ولذلك كان الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ يقول في شعبة: «فالمعروف عنه أنّه كان لا يحمل عن شيوخه المعرفين بالتدليس إلّا ما سمعوه»، وقال في مورد آخر: «وإنّما جزمت بشعبة، لأنّه كان لا يأخذ عن أحدٍ مِمّنْ وُصِفَ بالتدليس إلّا ما صرّح فيه ذلك المدلّس بسماعه من شيخه» كما في كتاب «النكت على كتاب ٱبن الصلاح»، الصفحة (٤٢٩)، والصفحة (١٠٢) بتحقيق ماهر الفحل.

نعم، حديثه موضع البحث والمناقشة آنفاً ربّما يتوهّم مَنْ لا معرفة له بعلم الحديث أنّ عمرو بن العاص لم ينفرد به عن رسول الله ﷺ بل رواه كذلك أنس ابن مالك كما عند الترمذيّ في «سننه»، رقم الحديث (٣٨٩٠)، وابن ماجه في «سننه»، رقم الحديث (١٠١)، وابن حبّان في «صحيحه»، رقم الحديث (٧١٠٧) بسندهم عن المعتمر بن سليمان عن حميد عن أنس قال: قيل يا رسول الله ﷺ مَنْ أحبّ النّاس إليك؟ قال: عائشة، قيل من الرجال؟ قال: أبوها.

فجوابه: أنّ هذا الحديث قد قال فيه أبو حاتم الرازيّ: «هذا حديث منكر، يمكن أنْ يكون حُميد عن الحسن عن النبيّ ﷺ»[1]، وقال الدارقطني فيه بعد أنْ ذكر الاختلاف في طرقه: «والصحيح: عن معتمر عن حُميد عن الحسن مرسلاً»[2].

قلت: وسبب الإنكار يُمكن حمله على المعتمر بن سليمان، إذْ كان سيّئ الحفظ وإنْ وثّقه غير واحد من النقّاد، إذْ قال يحيى القطّان: «إذا حدّثكم المعتمر بشيء فاعرضوه، فإنّه سيّئ الحفظ»، وقال ابن خراش: «صدوق يُخطئ من حفظه، وإذا حدّث من كتابه فهو ثقة»[3].

وأمّا الجهة الثانية: فإنّ حديث عمرو بن العاص ـ وإنْ رواه البخاريّ ومسلم وغيرهما ـ قد خالف ما رواه غيره من الصحابة في هذا الباب، وفيما يلي

---

(١) «العلل» لابن أبي حاتم الرازيّ، رقم الخبر (٢٦٥١).

(٢) «العلل» للدارقطنيّ، رقم السؤال (٢٤٣٩).

(٣) «تهذيب الكمال» للمزّيّ، ترجمة (المعتمر بن سليمان بن طرخان التيميّ)، رقم الترجمة (٦٦٧٣)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلانيّ.

توضيح ذلك:

١- روى الإمام أحمد في «مسنده» (ج٨/ ص٤١٩٣)، رقم الحديث (١٨٧١٢)، والبزّار في «مسنده» (ج٨/ ص٢٢٣)، رقم الحديث (٣٢٧٥)، والنسائيّ في «السنن الكبرى»، رقم الحديث (٨٤٩٥)، والنسائيّ في «خصائص أمير المؤمنين»، الصفحة (٨٧)، رقم الحديث (١٠٥)، والطحاويّ في «شرح مشكل الآثار» (ج١٣/ ص٣٣٣)، رقم الحديث (٥٣٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (ج٣/ ص١٥٥) عن يونس بن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن النعمان بن بشير قال: ٱستأذن أبو بكر على رسول الله ﷺ، فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: «والله لقد عرفت أنّ عليّاً أحبُّ إليك من أبي[١] مرّتين أو ثلاثاً، فاستأذن أبو بكر فدخل فأهوى إليها فقال: يا بنت فلانة ألا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله ﷺ، [فَأَمْسَكَهُ رَسُولُ الله ﷺ، وَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُغْضَبًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: يَا عَائِشَةُ كَيْفَ رَأَيْتِنِي أَنْقَذْتُكِ مِنَ الرَّجُلِ؟ ثُمَّ ٱسْتَأْذَنَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ، وَقَدِ ٱصْطَلَحَ رَسُولُ الله ﷺ وَعَائِشَةُ فَقَالَ: أَدْخِلَانِي فِي السِّلْمِ كَمَا أَدْخَلْتُمَانِي فِي الْحَرْبِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: قَدْ فَعَلْنَا][٢] ..».

---

(١) وفي النسخة الميمنيّة لأحمد بن حنبل ورد النَّصُّ بهذه الصورة: «والله لقد عرفت أنّ عليّاً أحبّ إليك من أبي ومنّي»، وفي غاية المقصد ورد النَّصُّ بهذه الصورة: «والله لقد عرفت أنّ عليّاً أحبّ إليك منّي ومن أبي» كما في حاشية مسند أحمد (ج٨/ ص٤١٩٣) المطبوع بدار المنهاج.

(٢) ما بين المعقوفتين قد ورد في رواية النسائيّ، فرأيت أحد المشكّكين (وهو المدعوّ تقيّ الدين السنّيّ) قد ٱستغلّ هذا المقطع من الحديث ٱستغلالاً سيّئاً حين لم يتمكّنْ من تضعيف سنده كما صنع في حديث جميع بن عمير وحديث عبد الله بن عطاء، فطفق يُعلّق على متنه بكلام منشور على أحد مواقع الإنترنت مُفادُه: أنّ حديث العيزار بن حريث فيه فضيلة لعائشة ولأبيها =

الدراسة والتعليق:

قلت: عَـدَّ الحافظ ابن حجر العسقلانيّ هذا السند صحيحاً عن النعمان ابن بشير[١]، ولكنّ الصواب أنّه سند حسن من أجل يونس بن أبي إسحاق، فإنّه صدوقٌ حسن الحديث[٢] وبقيّة رجاله كلّهم ثقات، ولذلك علّق المحقّق شعيب

= (أبي بكر)، بدعوى أنّ النبيّ ﷺ دافع عنها وضاحكها وطيّب خاطرها ولم ينكر عليها!!
فانظر أخي المنصف إلى هذا الباحث المدلّس كيف أبعد النجعة عن هذا الحديث وصرفه إلى جهة ليست هي موضع البحث والمناقشة، إذْ موّه على القرّاء في هذا الموضع بعد أنْ عرف أنّ إقرار النبيّ ﷺ في هذا الحديث ظاهرٌ في أنّ الإمام علياً أحبُّ الخلق إليه ﷺ، فلذلك فعل فعلته هذه، ولكنْ إذا عرفت أنّ هذا الباحث هو أحد أتباع منهج السلفيّة الجوزجانيّة فلا تستغرب منه ذلك، لأنّ أصحاب هذا المنهج طالما جحدوا فضائل أهل البيت بعد أنِ استيقنتها أنفسهم، بل إنّهم لا يزالون يتفنّون في أساليبهم السقيمة لإطفاء البرهان الساطع والنور الواضح، ويأبى الله تعالى إلّا أنْ يتمّ نوره ولو كره المدلّسون الحاقدون.

(١) ينظر: «فتح الباري» (ج٨/ ص٣٤٨) عند شرحه حديث عمرو بن العاص، رقم الحديث (٣٦٦٢).

(٢) **قلت:** ويونس بن أبي إسحاق وثّقه ابن معين، وابن سعد والعجليّ في رواية عنه، وفي رواية أخرى قال: جائز الحديث، وذكره ابن حبّان في «الثقات»، وكذلك ابن شاهين، وقال فيه ابن مهديّ: لم يكن به بأس، وقال القطّان: كانت فيه غفلة، وكان منه سجيّة، وقال عمرو بن عليّ: حدّث عنه يحيى وابن مهديّ كما في «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٤٣-٢٤٤)، و«تهذيب الكمال»، رقم الترجمة (٧٧٦٥)، **قلت:** وهما لا يرويان إلّا عن ثقة كما هو معروفٌ بين النقّاد، وقال النسائيّ: ليس به بأس، وقال الساجيّ: صدوق، وقال ابن عديّ: له أحاديث حسان، وروى عنه النّاس، وقال أبو حاتم: كان صدوقاً إلّا أنّه لا يُحتجُّ به.
قلت: أبو حاتم فيه تشدّدٌ معروف، إذْ إنّه يُطلق هذا الوصف على كثيرٍ من الرواة، وكذلك على رواة (الصحيحين)، وقد ضعّفه أحمد، لكنّ تضعيفه ليس مطلقاً وإنّما يتعلّق بروايته عن أبيه كما هو الظاهر من أقواله لَـمّا كان يـوازن بين رواياتـه وروايات أبنائـه (عيسى وإسرائيل)، ويؤيّد =

الأرنؤوط على هذا الحديث قائلاً: «إسناده حسن من أجل يونس بن أبي إسحاق، ورجاله رجال الصحيح»[1].

٢- روى الترمذيّ في «سننه»، رقم الحديث (٣٨٧٤)، والنسائيّ في «السنن الكبرى»، رقم الحديث (٨٤٤٣)، وأبو يعلى في «المسند»، رقم الحديث (٤٨٥٧)، والحاكم في «المستدرك» (ج٣/ ص١٦٧، وص١٧١)، والخطيب في «تأريخ مدينة السلام» (ج١٣/ ص٣٨٣)، و«تاريخ جرجان» (١/ ٢١٣)، وغيرهم بإسنادهم إلى أبي إسحاق الشيبانيّ وأبي الجحّاف وكثير النوّاء جميعهم عن جميع بن عمير عن عائشة أنّها سُئِلت: أيّ النّاس كان أحبّ إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: فاطمة، قلت: فمِنَ الرجال؟ قالت زوجها.

الدراسة والتعليق:

قال الذهبيّ: «وجميع بن عمير كذّبه غير واحد»[2]، **قلت:** ما ورد تكذيبه

= ذلك ما ورد عن الأثرم قال: سمعت أحمد يضعّف حديث يونس عن أبيه، وقال: حديث إسرائيل أحبّ إليّ منه، وقال عبد الله: سألت أبي أيّما أصحّ حديثاً عيسى أو أبوهُ يونس؟ قال: عيسى أصحّ حديثاً كما في «العلل ومعرفة الرجال»، رقم (١٣٣٥)، وفي «تاريخ الغلابيّ»: كان يونس بن أبي إسحاق مستوي الحديث في غير أبي إسحاق، مضطرباً في حديث أبيه كما في «شرح علل الترمذيّ» لابن رجب ٢/ ٦٧٢)، بتحقيق عتر.

تنبيه: ذكر ابن حجر في «تهذيب التهذيب» عن يحيى القطّان أنّه قال: «كانت فيه غفلة شديدة»، والصواب عن القطّان أنّه قال: «كانت فيه غفلة» من دون كلمة (شديدة) كما في الجرح والتعديل (ج٩/ ص٢٤٤)، و«تهذيب الكمال» للمزّيّ، رقم الترجمة (٧٧٦٥).

(١) «شرح مشكل الآثار» للطحاويّ (ج١٣/ ص٣٣٤)، الحاشية الأولى.

(٢) «سير أعلام النبلاء»، ترجمة (الإمام عليّ)، (ج٢/ ص٥٠٦) بتحقيق الشبراويّ، طبعة دار الحديث القاهرة.

إلّا عن ابن نمير حسب لأجل حكاية الكراكي التي تفرّخ في السماء ولا تقع فراخها إنْ صحّت[١]، وهي حكاية لا علاقة لها بالحديث كما ترى، بل تصلح لأنْ تكون من الحكايات التي تُروى للأطفال قبل نومهم، ثُمَّ إنّ جميع بن عمير قال فيه أبو حاتم الرازيّ (وهو متشدّد): «من عتق الشيعة، ومحلّه الصدق صالح الحديث، كوفيّ من التابعين»، وقال الساجيّ: له أحاديث مناكير، وفيه نظر، وهو صدوق.

٣- روى النسائيّ في «السنن الكبرى»، رقم الحديث (٨٤٤٤)، وفي كتابه «خصائص أمير المؤمنين»، رقم الحديث (١٠٨)، والترمذيّ في «سننه»، في باب مناقب الزهراء، رقم الحديث (٣٩٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (ج٣/ ص١٥٥) عن جعفر بن زياد الأحمر عن عبد الله بن عطاء عن ابن بريدة قال: جاء رجل إلى أبي فسأله أيّ النّاس كان أحبّ إلى رسول الله ﷺ؟ قال: «من النساء فاطمة، ومن الرجال عليّ».

الدراسة والتعليق

قلت: قال النسائيّ عقب إيراده الحديث: «عبد الله بن عطاء ليس بالقويّ في الحديث»، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يُخرّجاه»، ووافقه الذهبيّ، وقال الترمذيّ: «حديث حسن غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه».

قلت: لكنّ الألبانيّ حكم على هذا الحديث بالبطلان[٢]، إذْ أعلّ الطريق

---

(١) إذْ في السند إلى ابن نمير (جعفر بن أبان الحافظ)، وهو مجهول، وعلى فرض صحّة السند إليه، فالحكاية معضلة، إذْ بين جميع وابن نمير غير واحد كما لا يخفى.

(٢) ينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، رقم الحديث (١١٢٤).

الثاني (وهو حديث عائشة) بـ(جميع بن عمير) مستنداً إلى كلام الذهبيّ الذي قال فيه: «جميع متّهم، ولم تقل عائشة هذا أصلاً»، وأعلّ الطريق الثالث (وهو حديث بريدة) بـ(عبد الله بن عطاء) بدعوى أنّ الحافظ ابن حجر العسقلانيّ قال فيه: «صدوقٌ يُخطئ ويدلّس»[١]، وقد عنعن حديثه، ثُـمَّ زاد الألبانيّ علّةً أخرى وهي أنّ الراوي عنه جعفر بن زياد الأحمر صدوق شيعيّ، فزعم أنّ مثله لا يطمئنّ القلب لحديثه لاسيّما وهو في فضل عليّ! بحجّة غلوّ الشيعة فيه، وإكثارهم الحديث في مناقبه مِـمّا لم يثبت[٢]، هذا هو مجمل كلام الألبانيّ على سند هذين الطريقين، وله كلام آخر على بعض طرق هذا الحديث سأعرض له في محلّه من هذا البحث.

وأشهد أنّي تصفّحتُ كلام الألبانيّ على هذا الحديث على عَجَلٍ قبل ما يقرب من أربع عشرة سنة، فلمستُ فيه هَنَات بعضها يسير يدرك صوابَها كُلُّ مَنْ له عناية بعلم الحديث، وبعضها الآخر لا يدركها إلّا المختصّ الفطن شأن كثير من الكتب والأبحاث التي تصدر هذه الأيّام والتي تعرض الأحاديث على معيار القبول والردّ، ويومئذٍ هَمَمْتُ بتعقّب هذه الهَنَات، ولكنْ صرفني عنها شواغل الأيّام والظروف الأمنيّة التي كنّا نعيشها آنذاك[٣].

---

(١) «تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (٣٤٧٩).

(٢) ينظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، رقم الحديث (١١٢٤).

(٣) إذ إنّ كثيراً من الكتب الدينيّة بصفة عامّة وبعض كتب الألبانيّ وغيره بصفة خاصّة كان تداولها محذوراً في زمن النظام المقبور الذي صار فيه أغلب النّاس متقمّصين أكثر من قميص، وكان لهم أكثر من وجه، فلا تدري مَنْ معك مِـمَّنْ عليك، فكنّا نعيش في رعب ما بعده رعب، والله المستعان على كلّ حال.

وهأنذا أعود إليه ـ والعَوْدُ أحمد ـ دارساً، متأنياً، منعماً فيه النظر ولاسيّما بعد أنْ شاع كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، وذاع أمره بين طلبة العلم وكثيرٍ من المتخصّصين، وسأبدأ بمناقشة كلامه على حديث عبد الله بن عطاء، ثُـمَّ من بعد ذلك أناقش كلامه على حديث جميع بن عمير وعلى غيرها من الأحاديث، فأرجو من القارئ الكريم ألّا يملّ من المطالعة لِـما فيها من الإسهاب في المناقشة، لأنّ المقام يقتضي ذلك.

فأقول: إنّ حكم الألبانيّ على هذا الحديث بأنّه باطلٌ، منقوضٌ ومردودٌ عليه، ذلك بأنّ حُكْمَهُ هذا لم يجرِ على وَفْقِ معايير علم الحديث، وإنّما جرى لأجل أمر عقديّ قد تقوقع في ذهن الألبانيّ دفعه إلى التعليق على أسانيد هذا الحديث بكلام لا يرتضيه أهل الصنعة المنصفون ولا يقبله المحقّقون، إذْ إنّ الألبانيّ لَـمّا كان يعتقد سلفاً أنّ هذا الحديث يُخالف حديث عمرو بن العاص المرويّ في (الصحيحين) وغيرهما من السنن والمسانيد، جاء هنا مفنّداً هذا الحديث لا دارساً ومنعماً فيه النظر كما هو حال مَنْ يبتغون الوصول إلى الحقيقة ويأملون أنْ يروها دائماً ناصعة نقيّة مبرّأةً من كلّ شوب، فلم يكن له بُـدٌّ إلّا أنْ يتمسّك بما قاله الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ في «التقريب» لردّ هذا الحديث، مع أنّ كلام الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ في «التقريب» لا ينبغي للمشتغلين بعلم الحديث أنْ يستندوا إليه لِـما فيه من المخالفات الواضحات في هذا المورد وغيره، وقد نبّهت على كثيرٍ منها كما نبّه على ذلك غير واحد من المحقّقين المعاصرين كالشيخ مقبل بن هادي الوادعيّ والشيخ الأرنؤوط والدكتور بشّار وغيرهم، وكان الحقُّ معهم في أكثر تلك الموارد، إذْ يظهر منها أنّ الحافظ ٱبن حجر كان يعتمد على حفظه وٱجتهاده ولا يرجع إلى المطوّلات، فلذلك كانت تقع منه تلك الهفوات الواضحات.

ومن ذلك قوله هنا: «عبد الله بن عطاء الطائفيّ، أصله من الكوفة، صدوق يُخطئ ويدلّس»[١]، وكذلك قوله الآخر: إنّ «قضيّته في التدليس مشهورة، رواها شعبة عن أبي إسحاق السبيعيّ»[٢].

وكلا القولين باطل، وبيان ذلك فيما يلي: أمّا وصفه بأنّه صدوق يُخطئ ففيه نظر، إذْ يظهر من أقوال النقّاد في حقّه أنّه فوق هذا الوصف بكثير، فقد وثّقه البخاريّ، وابن معين، وقال الترمذيّ: هو ثقة عند أهل الحديث، وذكره ابن حبّان وابن شاهين وابن خلفون في «الثقات»، وقال الدارقطنيّ: ليس به بأس[٣]، وقال النسائيّ: «ليس بالقويّ»[٤].

ولذلك قال الذهبيّ في حقّه: «صدوقٌ» في ثلاثة موارد[٥]، وفي موردٍ رابع

---

(١) «تقريب التهذيب» لابن حجر، رقم الترجمة (٣٤٧٩).

(٢) «طبقات المدلّسين» لابن حجر، الصفحة (٢٨)، رقم الترجمة (١٦).

(٣) ينظر: ترجمة (عبد الله بن عطاء) في كتاب «العلل الكبير» للترمذيّ، الصفحة (٤١٩)، رقم الترجمة (٧٢)، و«تهذيب الكمال» للمزّيّ، رقم الترجمة (٣٤١٦)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر.

(٤) وهذا هو الصواب فيما نُقِلَ عن النسائيّ وَفْقَاً لتعليقه على إسناد هذا الحديث موضع البحث والمناقشة، وكذلك وَفْقَاً لِـما في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، الصفحة (٢١٦)، رقم الترجمة (٣٤٥) بتحقيق وليد متولّي، ويؤيّد ذلك أنّ هذا الوصف نقله عن النسائيّ كلٌّ من ابن عديّ في «الكامل في الضعفاء»، رقم الترجمة (٩٨٩) أو (٩٩٠) بحسب طبعات الكتاب المتداولة، وابن الجوزيّ في «الضعفاء»، رقم الترجمة (٢٠٧٣)، والذهبيّ في «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٤٢٣١)، ولم يضعّفه النسائيّ كما زعم المزّيّ، فتدبّر!

(٥) المورد الأوّل: «ميزان الاعتدال»، رقم الترجمة (٤٢٣١)، والمورد الثاني: «الكاشف»، رقم الترجمة (٢٨٦٠)، والمورد الثالث: «مَنْ تُكُلِّمَ فيه وهو موثّق»، رقم الترجمة (١٨٦).

قال فيه: «وكان ثقةً إنْ شاء الله»[١].

أمّا وصف ٱبن حجر له بالتدليس، فمستنده في ذلك ما ورد عن شعبة بن الحجّاج قال: «سألتُ أبا إسحاق عن عبد الله بن عطاء الذي روى عن عقبة بن عامر قال: (كنّا نتناوب رعيّة الإبل)، فقال شيخ من أهل الطائف حدّثنيه، قال شعبة: فلقيت عبد الله، فقلت: سمعته من عقبة؟ قال: لا، حدّثنيه سعد بن إبراهيم، فلقيت سعداً فسألته، فقال: حدّثني زياد بن مخراق، فلقيت زياد بن مخراق فسألته، فقال: حدّثني رجل عن شهر بن حوشب»[٢].

قال ٱبن العراقيّ: «هذا يدلّ على أنّ عبد الله بن عطاء كان يدلّس»[٣].

وقد تابع ٱبن العراقيّ على ذلك الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ الذي زعم أنّ «قضيّته في التدليس مشهورة، رواها شعبة عن أبي إسحاق السبيعيّ»[٤].

وكما ترى فإنّ وصفه بالتدليس قائم على أساس ما فهمه ٱبن العراقيّ من الحكاية الواردة عن شعبة، والحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ ما كان إلّا متابعاً لابن شيخه ومعاصره ٱبن العراقيّ، فلم يكن هناك نصٌّ بَيّنٌ من أحد النقّاد المتقدّمين أو المتأخّرين أو ما يقوم مقام النصِّ يُثبت ما ذهب إليه ٱبن العراقيّ الذي هو عمدة ما ينبغي للمحقّق أو الباحث أنْ يستند إليه إنْ أراد أنْ يصف راوٍ ما

---

(١) «تأريخ الإسلام»، (ج٦/ ص٦٨١)، رقم الترجمة (١٤٥).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاريّ، (ج٥/ ص١٦٥)، رقم الترجمة (٥٢٣).

(٣) «المدلّسين» لابن العراقيّ، بتحقيق رفعت فوزي عبدالمطّلب ونافذ حسين، الصفحة (٦٣)، رقم الترجمة (٣٤).

(٤) «طبقات المدلّسين» لابن حجر، الصفحة (٢٨)، رقم الترجمة (١٦).

بوصف التدليس وَفْقَاً لِـما هو معروف بين أهل الصنعة.

ثُـمَّ إنّ هذه الحكاية لا تدلّ على هذا الفهم، ذلك بأنّها جرت على خلاف معيار التدليس، إذْ إنّ المعيار في التدليس هو أنْ يروي الراوي حديثاً عمّن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنّ سمعه منه، أو عمّن عاصره ولم يلقه موهماً أنّه لقيه وسمع منه[١]، فإذا تبيّن هذا الأمر فاعلم أنّ ما ورد عن شعبة آنفاً لا يدلّ على أنّ عبدالله بن عطاء كان يدلّس، وذلك لسببين:

الأوّل: أنّ عبد الله بن عطاء لم يدرك عقبة ولم يره[٢]، فحينئذٍ روايته عن عقبة ستكون مرسلة لا مدلّسة كما هو معروفٌ بين أهل الصنعة.

زِدْ على ذلك أنّ شعبة لَـمّا سأل عبدالله بن عطاء: أسمعت الحديث من عقبة؟ فقال: لا حدثنيه سعد بن إبراهيم ... إلى آخر الحكاية.

فهو ـ إذنْ ـ لم يستعمل صيغة الإيهام التي على أساسها يستحقّ الراوي أنْ يوصف بالتدليس ليوهم شعبة أنّه سمع الحديث من عقبة كما لا يخفى.

والثاني: أنّ الباحث لو دقّق النظر في هذه الرواية لتبيّن له أنّ الذي أسقط الرواة ما بين عبد الله بن عطاء وعقبة إنّما هو أبو إسحاق السبيعيّ الموصوف بالتدليس لا عبدالله بن عطاء، وأنّ الذي كشف ذلك إنّما هو شعبة بن الحجّاج الذي كان خِرِّيتَ هذه الأمور، إذِ اُشتهر عنه أنّه كان يوقف الرواة الذين يروون الأحاديث ولاسيّما المدلّسين منهم، فيسألهم عن سماعهم لِـما يروونه من

---

(١) ينظر: «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح، الصفحة (١١٦)، النوع الثاني عشر، معرفة التدليس وحكم المدلّس.

(٢) ينظر: «الثقات» لابن حبّان، (٥/ ٣٣)، وكذلك قول المزّيّ في «تهذيب الكمال»، رقم الترجمة (٣٤١٦): «عبد الله بن عطاء روى عن عقبة بن عامر ولم يدركه».

أحاديث، فتراه لا يكتفي بجوابهم بل تجده يفتّش عن ذلك بنفسه فيكشف الرواة الذين سقطوا من أسانيد تلك الروايات كما في هذه الرواية، وكذلك في رواية عليّ بن ربيعة قال: «كنت ردف عليّ»[(١)]، ورواية ابن عمر «أنّ النبيّ ﷺ نهى عن نبيذ الجر»[(٢)]، وغيرها من الروايات، ولذا روي عنه أنّه كان يقول: «كفيتكم تدليس ثلاثة: قتادة وأبي إسحاق والأعمش»[(٣)].

ثُـمَّ لو كان هذا الأمر على ما فهمه ابن العراقيّ، فلِمَ لم يصفه شعبة أو غير واحد من تلاميذه بالتدليس وبخاصّةٍ أنّ شعبة هو مَنْ فتق باب الكلام في هذه المسألة الخطيرة؟ فالنتيجة التي نصل إليها أنّ اتّهام عبد الله بن عطاء بالتدليس من أجل هذه الرواية ليس بصواب، ويؤيّد ذلك أنّ غير واحد من المحقّقين المعاصرين لم يُصوّبوا الحافظ ابن حجر العسقلانيّ لَـمّا زعم أنّ قضيّة عبد الله بن عطاء في التدليس مشهورة[(٤)]، كالمحقّق أبي معاذ طارق بن عوض الله الذي علّق

---

(١) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج١/ ص١٦٨) بإسناده إلى شعبة قال: قلت لأبي إسحاق: مَنْ حدّثك عن عليّ بن ربيعة قال: كنت ردف عليّ، فلمّا ركب قال: سبحان الذي سخّر لنا هذا؟ قال: سمعت من يونس بن خبّاب، فأتيت يونس بن خبّاب فقلت مَنْ حدّثك؟ قال: حدّثني رجل عن عليّ بن ربيعة.

(٢) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج١/ ص١٦٩) بإسناده إلى شعبة عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنّ النبيّ ﷺ نهى عن نبيذ الجر، قال شعبة: قلت لقتادة مِمّنْ سمعته؟ قال: حدّثنيه أيوب السخياني، قال شعبة فأتيت أيّوب فسألته فقال: حدّثنيه أبو بشر، قال شعبة فأتيت أبا بشر فسألته فقال: أنا سمعت سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبيّ ﷺ نهى عن نبيذ الجر.

(٣) «معرفة السنن والآثار» للبيهقيّ (ج١/ ص٨٦) بتحقيق سيّد كسروي، طبعة دار الكتب العلميّة ١٤٢٢هـ، أو (ج١/ ص٨١) بتحقيق أبي الطيّب بهجة يوسف الحسينيّ الأنباريّ، طبعة مركز البحوث والدراسات الإسلاميّة في ديوان الوقف السنّي بالعراق سنة ٢٠٠٩م.

(٤) «طبقات المدلّسين» لابن حجر، الصفحة (٢٨)، رقم الترجمة (١٦).

على كلامه قائلاً: «وهذه القضيّة[١] هي من الإرسال، فابن عطاء لم يدرك عقبة، فكيف يدلّس عنه؟»[٢]، وكذلك الباحث محمّد طلعت لَـمّا قال: «فروايته عن عقبة بن عامر مرسلة بلا شكّ، وقد أرسل حديث الوضوء عن عقبة بن عامر ولم يُبيّن الواسطة، فلمّا سأله شعبة مِمّنْ أخذته؟ بيّن له مِمّنْ أخذه، فما أظنّ أنّ عبد الله ابن عطاء يستحقّ الوصف بالتدليس، لأنّه لم يسمع من عقبة بن عامر مطلقاً، ولم يصفه أحد من المتقدّمين بالتدليس والله أعلم»[٣]، وكذلك المحقّق عمرو عبدالمنعم سليم لَـمّا علّق على أحواله قائلاً: «وليس في ترجمته ما يدلّ على أنّه قد دلّس، أو أنّ أحداً من أهل العلم قد وصفه بالتدليس، فيُحرّر»[٤]، وكذلك الدكتور بشّار والشيخ الأرنؤوط لَـمّا تعقّبا قول ابن حجر آنفاً، إذْ قالا: «لو قال: صدوق وسكت، لكان أحسن وأصوب، إذْ لم نقف على خطئه وتدليسه»[٥].

---

(١) ورد النصُّ في كلام المحقّق أبي معاذ بهذه الصورة: «وقصّته في التدليس مشهورة»، لكنّ الصواب (وقضيته ...) وَفْقاً لِـما ورد في «طبقات المدلّسين» لابن حجر، الصفحة (٢٨)، رقم الترجمة (١٦)، ولذلك أوردت العبارة هنا على الصواب.

(٢) «علوم الحديث لابن الصلاح مع نكت الحافظين العراقيّ والعسقلانيّ» (ج٢/ ص٢٨٦).

(٣) «معجم المدلّسين»، الصفحة (٢٧٧).

(٤) «تحرير أحوال الرواة»، الصفحة (٢٥٨)، رقم الترجمة (١٨٦).

(٥) «تحرير تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (٣٤٧٩)، بَيْدَ أنّي ألفيتُ الباحث (الدكتور ماهر ياسين الفحل) يتعقّب قولهما هذا في كتابه «كشف الإيهام» في الصفحة (٤٣٦)، رقم الترجمة (٣٤٠) بقوله. «لو سكتا لكان خيراً لهما، ولقلَّ الخطأ وكثر الصواب، وتدليس عبد الله بن عطاء أثبته الإمام شعبة بن الحجّاج، بل رحل وسافر من أجله حتّى قطع الفيافي والقفار، وفارق الأهل والفراش، فقد روى الخطيب في (الكفاية ص٤٠٠) بسنده إلى نصر بن حمّاد الورّاق قال: كنّا قعوداً على باب شعبة نتذاكر قال: فقلت: حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر ....، وهذه القصّة مختصرة في (ميزان الاعتدال) (٢/ ٤٦١ الترجمة ٤٤٥١)،

=

= وقد روى عبد الرحمن بن أبي حاتم بسنده في تقدمة الجرح والتعديل (١/ ١٦٧) إلى بشر بن المفضّل قال قدم علينا إسرائيل فحدّثنا عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر بحديثين، فذهبت إلى شعبة فقلت: ما تصنع شيئاً، حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله ابن عطاء عن عقبة بكذا، فقال: يا مجنون هذا حدّثنا به أبو إسحاق، فقلت لأبي إسحاق: مَنْ عبد الله بن عطاء؟ قال: شابٌ من أهل البصرة قدم علينا، فقدمت البصرة فسألت عنه، فإذا هو جليس فلان، وإذا هو غائب في موضع، فقدم فسألته، فحدّثني به، فقلت: مَنْ حدّثك ؟ قال: حدّثني زياد بن مخراق، فأحالني على صاحب حديث، فلقيت زياد بن مخراق فحدّثني به، قال: حدّثني بعض أصحابنا عن شهر بن حوشب، أمّا خطؤه فقد روى الترمذيّ (٣٨٦٨)، والطبرانيّ في (الأوسط) (٧٢٥٨)، والحاكم (٣/ ١٥٥) من طريقه عن ابن بريدة عن أبيه قال: (كان أحبّ النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة، ومن الرجال عليّ).

ولا يشكّ ناقد في صناعة الحديث أنّ هذا خطأ، فإنّما ذلك في عائشة وأبي بكر كما هو متّفق عليه في الصحيحين (البخاريّ ٥/ ٦ و٢٠٩، ومسلم ٧/ ١٠٩) من حديث عمرو بن العاص، ومن حديث أنس عند ابن ماجه (١٠١)، والترمذيّ (٣٨٩٠)، وابن حبّان (٧١٠٧)، فكلام الحافظ على هـذا هـو الصواب الصحيح، فإنّ الحافظ ابن حجر لا يلقي القول جزافاً كغيره، بل يقارن ويوازن وينظر في أحاديث الراوي، وإلّا فكيف استغرق في هذا الكتاب ثلاثة وعشرين عاماً؟!..».

قلت: يا دكتور ما كنت منصفاً في تعقّبك هذا، إذْ كلامك ليس عليه برهان وما أنزل الله به من سلطان، وقطع الفيافي والقفار، أو مفارقة الأهل والفراش لا يُوصلك إلى ما ترومه، ثُـمَّ ليس العبرة بطول المدّة التي قضاها الحافظ ابن حجر في تأليف هذا الكتاب كما لا يخفى، وإنّما العبرة بما يصدره الحافظ من أحكام على رواة الأحاديث، أتتوافق مثل هذه الأحكام وأقوال النقّاد المذكورة في كتب الجرح والتعديل أم لا؟ ثُـمَّ لم يكن الدكتور بشّار والشيخ الأرنؤوط هما وحدهما مَنْ تفرّدا بتعقّب الحافظ ابن حجر، بل هناك غير واحد من أهل العلم تعقّبوه وأظهروا أنّه لم يكن مصيباً في كثير من أحكامه التي أوردها في «التقريب»، بل يظهر من كتابك «كشف الإيهام» أنّك توافق الدكتور بشار والأرنؤوط في أغلب أقوالهما، فلِمَ تصرّ على أمر لا طائل فيه.

أمّا قوله في جعفر بن زياد الأحمر: صدوق شيعيّ، فمثله لا يطمئنّ القلب لحديثه لاسيّما وهو في فضل عليّ! فإنّ من المعلوم غلوّ الشيعة فيه، وإكثارهم الحديث في مناقبه مِـمّا لم يثبت.

فأقول: هذا من أسلوب العاجزين في دراسة الحديث، إذِ الحَمْلُ في الأحاديث الكثيرة التي لم تثبت في مناقب الإمام عليّ إنّما هو على رواة ضعفاء أو كذّابين ونحوهما، ولا علاقة لهذه المسألة بالمذهب، نظير الأحاديث الكثيرة التي رويت في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من الصحابة والتي لم تثبت كذلك، ولا عبرة في ذلك بمذهب الراوي وإنّما العبرة بصدقه وأمانته في نقل الحديث، وهذا ما درج عليه نقّاد الحديث قديماً وحديثاً.

ولعلّ هذا ما عُرِفَ عن الألبانيّ نفسه في كثيرٍ من دراساته وتعليقاته على الأحاديث، إذْ لم يكن يتأثّر بمذهب الراوي وعقيدته، ولا بكلام مَنْ تقدّمه أو عاصره بل كان يرجع إلى الأصول فيبحث فيها ويُدقّق قبل أنْ يحكم، فانظر مثلاً تعليقه على حديث الغدير الوارد في فضل الإمام عليّ الذي كان في سنده شيعيٌّ، والشاهد لحديثه قد ورد في سنده شيعيٌّ آخر، إذْ إنّ الألبانيّ ـ بعد دراسته الحديث والحكم عليه وَفْقاً لمعايير علم الحديث ـ أورد سؤالاً في المقام وهو: فإنْ قال قائل: راوي هذا الحديث شيعيّ، وهو جعفر بن سليمان، وكذلك في سند الشاهد لحديثه شيعيّ آخر، وهو الأجلح، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلّة فيه؟

فأقول: كلّا، لأنّ العبرة في رواية الحديث إنّما هو الصدق والحفظ، وأمّا المذهب فهو بينه وبين ربّه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي (الصحيحين) وغيرهما، قد أخرجوا لكثيرٍ من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة

وغيرهم[١].

فتأمّل كلام الألبانيّ على هذه الأحاديث، ثُـمَّ وازن بينه وبين كلامه على أحوال جعفر بن زياد الأحمر راوي هذا الحديث، فحينها سَيَبِيْنُ لك أنّ الألبانيّ قد وضع نفسه في موضع المناقضة في المنهج المتّبع في الحكم على الأحاديث، وهو مِـمّا يفضي إلى نسف كلامه برمّته.

زِدْ على ذلك أنّه بكلامه هذا يُضاهي كلام السلفيّة الجوزجانيّة المعاصرة ومنهجها في نقد ما يرد من أحاديث في فضائل أهل البيت على أساس عقيدة الراوي، وهو منهجٌ يَمُجّهُ كلّ ناقد منصف سليم العقل، فيا ترى ألا يدري الألبانيّ بهذا التخبّط في المنهج؟ وإلّا فما عدا مِـمّا بدا!!

والآن أعود لأُبيّنَ أنّ المحدّث جعفر بن زياد الأحمر قد وثّقه ابن معين ويعقوب بن سفيان الفسويّ والعجليّ وعثمان بن أبي شيبة والساجيّ، وذكره ابن شاهين وابن خلفون في جملة الثقات، وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود: صدوق، وقال النسائيّ: ليس به بأس، وقال أحمد: صالح الحديث، قلت: وما تكلّموا فيه إلّا من أجل التشيّع، إذْ قال الأزديّ: مائل عن القصد، فيه تحامل وشيعيّة غالية، وحديثه مستقيم، وقال الجوزجانيّ: مائل عن الطريق، (قال الخطيب: يعني في مذهبه وما نُسِبَ إليه من التشيّع).

لكنّي ألفيتُ ابن عمّار الموصليّ يدّعي أنّه ليس بحجّة عندهم، كان رجلاً صالحاً كوفياً، وكان يتشيّع! فكأنّه يتحدّث عن رجل آخر، إذ كلمات النقّاد يظهر

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، رقم الحديث (٢٢٢٣).

منها ضدّ ذلك.

بل إنّه أرفع حالاً من رواة كثيرين آحتجّ بهم البخاريّ ومسلم في الأصول من كتابيهما (الصحيحين) كما لا يخفى ذلك على المشتغلين بنقد الحديث[(١)].

ثُـمَّ مهما يكن من شيء فإنّ جعفر بن زياد الأحمر لم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه مندل بن عليّ الذي هو ـ وإنْ كان ضعيفاً ـ يعتبر بحديثه[(٢)]، إذْ علّق الطبرانيّ على هذا الحديث قائلاً: «لم يروِ هذا الحديث عن جعفر إلّا شاذان، ولا عن عبد الله بن عطاء إلّا جعفر الأحمر ومندل بن عليّ»[(٣)].

فالنتيجة التي لا بُدَّ منها أنّ هذا السند حسنٌ في أقلّ أحواله وَفقاً لمعايير

---

(١) ينظر: ترجمة (جعفر بن زياد الأحمر) في كتاب «تهذيب الكمال» للمزّيّ، رقم الترجمة (٩٢٤)، وكتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، رقم الترجمة (٩٩٥)، وكتاب «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلانيّ، ثُـمَّ بعد ذلك لاحظ تعليق المحقّق عمرو عبد المنعم سليم على أحواله في كتاب «تحرير أحوال الرواة»، الصفحة (١٠٩)، رقم الترجمة (٦٧) لتطمئنّ إلى ما بيّنته هنا.

(٢) ينظر: ترجمته في «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلانيّ.

(٣) «المعجم الأوسط» (ج٧/ ص١٩٩)، رقم الحديث (٧٢٦٢)، لكنّ هذا الحديث عند البزّار في «مسنده» (ج١٠/ ص٢٨٥-٢٨٦)، رقم الحديث (٤٣٩٦) قد ورد على الترديد بين مندل بن عليّ وحبّان بن عليّ، إذْ قال البزّار: حدّثنا محمّد بن المثنّى قال: نا بكر بن يحيى بن زبّان العنزيّ قال: نا مندل بن عليّ أو حبّان عن عبد الله بن عطاء ... فذكر الحديث. قلت: ولعلّ الترديد سببه آبن زبّان نفسه الذي لم يرد في حقّه سوى أنّه شيخ كما في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج٢/ ص٣٩٤)، ثُـمَّ لَـمّا ثبت أنّ آبن زبّان يروي عن حبّان بن عليّ كما يروي عن مندل بن عليّ، فلعلّ الأمر آشتبه عليه من هذه الجهة، وعلى كلّ حال فإنّ هذا لا يؤثّر في درجة الحديث مادام كلٌّ من حبّان ومندل ضعيفاً.

علم الحديث[١].

وأمّا ما يتعلّق بحديث جميع بن عمير، فإنّ الألبانيّ علّق عليه قائلاً: «روي الحديث عن عائشة، وهو باطل عنها أيضاً، يرويه جميع بن عمير التيميّ قال: (دخلت مع عمّتي (وفي رواية: أمّي) على عائشة، فسُئِلت: أيّ النّاس كان أحبّ إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: فاطمة، فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها)، أخرجه الترمذيّ (٢/ ٣٢٠) والحاكم (٣/ ١٥٤) من طريقين عن جميع به، والسياق للترمذيّ، وقال: (حديث حسن غريب)، وقال الحاكم ـ والرواية الأخرى له ـ: (صحيح الإسناد)! وردّه الذهبيّ فأحسن: (قلت: جميع متّهم، ولم تقل عائشة هذا أصلاً)، ويؤيّد قوله شيئان:

---

(١) ثُمَّ لا يفرح القارئ الشيعيّ بما صنعه الشيخ مقبل بن هادي الوادعيّ ـ أحد علماء الوهّابيّة المعاصرين الذين يُحتجُّ بأقوالهم ـ لَـمّا أورد حديث عبد الله بن عطاء هذا في كتابه «الصحيح المسند مِـمّا ليس في الصحيحين» (ج١/ ص١١٥)، فَيَعُدَّ ذلك تأييداً لثبوت الحديث والاحتجاج به، إذْ إنّ هذا الشيخ لم يورد هذا الحديث في كتابه آنفاً إلّا لزيادة عبارةٍ في آخر الحديث ـ وهي عبارة «يعني من أهل بيته» ـ جاء بها المحدّث إبراهيم بن سعيد الجوهريّ شيخ الترمذيّ في هذا الحديث، وأراد بها أنّ هذا الحديث ليس على عمومه بل هو مقيّد بأهل بيته، أي: أحبّ النساء إلى النبيّ ﷺ من أهل بيته فاطمة، وأحبّ الرجال إليه ﷺ من أهل بيته عليّ، فلذلك أورد الوادعيّ هذا الطريق في كتابه آنفاً، ظنّاً منه أنّ هذا التأويل ينفع في دفع التعارض في هذا المقام، مع أنّ هذه العبارة التي جاء به هذا المحدّث ما هي إلّا محض رأيٍ لم يقم على قرينةٍ ما فضلاً عن دليل، فالعموم في هذا الحديث باقٍ على حاله كما لا يخفى، زِدْ على ذلك أنّ هذه العبارة لو جاء بها صحابيٌّ ما لا تُقبل منه لأنّ الحجّة إنّما هي قول رسول الله ﷺ لا قول أصحابه، فكيف إذا جاء بهذه العبارة مَـنْ كان بينه وبين هذا النصّ مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل؟!

الأوّل: أنّه ثبت عن عائشة خلافه، فقال الإمام أحمد (٦/ ٢٤١) : حدّثنا عبد الواحد الحدّاد عن كهمس عن عبد الله بن شقيق، قال: قلت لعائشة: (أيّ النّاس كان أحبّ إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: عائشة، قلت: فمن الرجال؟ قالت: أبوها)، قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلّهم ثقات رجال الصحيح.

والآخر: أنّه صحّ عن النبيّ ﷺ من رواية عمرو بن العاص قال: (أتيت رسول الله ﷺ فقلت: أيّ النّاس أحبّ إليك؟ قال: عائشة، قلت: من الرجال؟ قال: أبوها، ثُـمَّ من؟ قال: عمر، فعدّ رجالاً)، أخرجه الشيخان وأحمد (٤/ ٢٠٣)، وله شاهد من حديث أنس قال: (قيل: يا رسول الله، أيّ النّاس...) دون قوله: (ثُـمَّ من ...)، أخرجه ٱبن ماجه (١٠١) والحاكم (٤/ ١٢) وقال: (صحيح على شرط الشيخين)، وهو كما قال، وشاهد آخر، فقال الطيالسيّ (١٦١٣): (حدّثنا زمعة قال:[سَمِعْتُ ٱبن أبي مليكة يقول:][1] سَمِعَتْ أمّ سلمة الصرخة على عائشة، فأرسلت جاريتها: ٱنظري ما صنعت، فجاءت فقالت: قد قضت، فقالت: يرحمها الله، والذي نفسي بيده، قد كانت أحبّ النّاس كلّهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلّا أباها).

قلت: (وهذا الإسناد لا بأس به في الشواهد)..»[2]، هذا هو كلام الألبانيّ على هذا الحديث، وفيما يلي الجواب عنه.

فأقول: لقد بيّنت سلفاً أنّ حديث عمرو بن العاص فيه علّة الانقطاع،

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من نسخة الألبانيّ، وهو ثابت في «المسند» للطيالسيّ، رقم الحديث (١٧١٨).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، رقم الحديث (١١٢٤).

وحديث أنس إنّما هو حديث منكر، وأمّا حكم الألبانيّ على حديث كهمس عن عبد الله بن شقيق بأنّ إسناده صحيح رجاله كلّهم ثقات رجال الصحيح، فليس الأمر كذلك بل هو حديث معلّ، والخطأ الواضح في متنه هو الذي يكشف عن علّته، إذ الصواب في جواب عائشة ينبغي أنْ يكون بـ(أنا) لا بـ(عائشة) فتنبّه! ثُـمَّ إنّ عبد الواحد الحدّاد ـ وإنْ كان ثقة من رجال الصحيح ـ قد قال فيه أحمد ٱبن حنبل: «أخشى أنْ يكون أبو عبيدة الحدّاد ضعيفاً»، وقال أبو الفتح الأزديّ: «ما أقرب ما قاله أحمد بن حنبل، لأنّ له أحاديث غير مرضيّة عن شعبة وغيره»(١)، وفي رواية أخرى قال أحمد: «لم يكن صاحب حفظ، إلّا أنّ كتابه كان صحيحاً»(٢)، قلت: فلعلّ حديثه هذا من حفظه لا من كتابه(٣).

وأمّا ٱدّعاؤه أنّ إسناد حديث الطيالسيّ لا بأس به في الشواهد، فليس الأمر كذلك، بل فيه كُلُّ البأس ولا يصلح حديثه شاهداً لحديث عائشة كما لا يخفى، إذْ زمعة ضعيفٌ جدّاً(٤)، وقد ٱنفرد بهذا الحديث عن ٱبن أبي مليكة، والخبر هنا حكاية لا رواية، فتنبّه!

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي، رقم الترجمة (٣٥٦٨).

(٢) «تأريخ الإسلام» للذهبيّ (ج٨/ ص١٠١٩)، رقم الترجمة (٤٤١).

(٣) وهناك طريق آخر لحديث كهمس رواه أبو يعلى في «مسنده»، رقم الحديث (٤٨٠٠)، ومن طريقه ٱبن عساكر في تأريخ دمشق (ج٢٥/ ص٤٦٩)، إذْ قال: «حدّثنا موسى بن محمّد بن حيّان حدّثنا يحيى بن سعيد حدّثنا كهمس حدّثنا عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة، مَنْ كان أحبّ النّاس إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: أبو بكر ثُـمَّ عمر ثُـمَّ أبو عبيدة، **قال ٱبن عساكر**: هذا حديث غريب، والمحفوظ حديث الجريريّ، فساقه بإسناده إليه من عدّة طرق، **وتتمّة هذا الأمر وبيانه تجده في (الملحق السابع) الخاصّ بطرق حديث الجريريّ**.

(٤) ينظر: ترجمة (زمعة بن صالح) في كتاب «تهذيب التهذيب» لابن حجر.

بل مِـمّا يُثبت أنّ الألبانيّ كان يناقش هذا الحديث من وجهة نظر عقديّة لا حديثيّة هو كلامه على حديث الحاكم النيسابوريّ لَـمّا قال: «حدّثنا مكرم بن أحمد القاضي حدّثنا أحمد بن يوسف الهمدانيّ حدّثنا عبد المؤمن بن عليّ الزعفرانيّ حدّثنا عبد السلام بن حرب عن عبيد الله بن عمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، أنّه دخل على فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فقال: يا فاطمة والله ما رأيت أحداً أحبّ إلى رسول الله ﷺ منك، والله ما كان أحد من النّاس بعد أبيك ﷺ أحبّ إليّ منك»، قال الحاكم: «صحيح الإسناد على شرط الشيخين»، وقال الذهبيّ: «قلت: غريب عجيب»[١].

فقال الألبانيّ: «أمّا أنّه على شرط الشيخين، فوهم لا شكّ فيه، لأنّ من دون عبد السلام بن حرب لم يخرّجا لهم، وعبد السلام بن حرب ليس من شيوخهما.

وأمّا أنّه صحيح ففيه نظر، والعلّة عندي تتردّد بين عبدالسلام وعبدالمؤمن، فالأوّل ـ وإنْ كان من رجال الشيخين فقد ٱختلفوا فيه، ووثّقه الأكثرون، وقال الحافظ: (ثقة حافظ، له مناكير)، وأمّا عبد المؤمن، فلم أرَ من وثّقه توثيقاً صريحاً، وغاية ما ذكر فيه ٱبن أبي حاتم (٣/ ١/ ٦٦) أنّ الإمام مسلماً قال: (سألت أبا كريب عن عبد المؤمن بن عليّ الرازيّ فأثنى عليه، وقال: لولا عبد المؤمن من أين كان يسمع أبو غسّان النهديّ من عبد السلام بن حرب؟ والله أعلم)..»[٢].

---

(١) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (ج٣/ ص١٥٥).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، رقم الحديث (١١٢٤).

أقول: لا ريب في أنّ كلام الحاكم على هذا الحديث خطأٌ بيّن، ولكنْ كلام الألبانيّ أكثر خطأً منه، لأنّه أعلّ الحديث بـما لا يُعَدُّ علّةً عند نقّاد الحديث، إذْ كون المحدّث الثقة له مناكير، فهذا لا يُسوّغ للباحث المعاصر أنْ يحكم على أحاديثه بالضعف لأجل ذلك إلّا بعد أنْ يثبت لديه أنّ هذا الحديث من مناكيره، كأنْ يستند إلى أقوال مَنْ تقدّمه من أهل الصنعة إنْ كان لهم كلام على حديثه موضع البحث والدراسة أو تثبت لديه قرينة من القرائن الواضحة التي كان يستعملها النقّاد في إعلال الأحاديث، لا أنْ يبني كلامه على الظنّ والترديد، أضف إلى ذلك أنّ كلامه هنا قد تضمّن من التهوين والتقليل من شأن عبدالمؤمن ما لا يجدر بالباحث الذي يبتغي الوصول إلى الحقيقة (لو كان ورعاً) أنْ يصدر منه، لأنّ كلام أبي كريب (وهو من أهل الصنعة) وثنائه على عبد المؤمن ينبغي أنْ يكون كافياً في الاعتماد عليه، ولكنْ إصرار الألبانيّ على ردّ هذا الحديث بكلّ وسيلة هو الذي أوقعه في هذه الهفوات الواضحات، ثُـمَّ إنّ الباحث المنصف إنْ أراد أنْ يعرف الصواب في الحكم على هذا الحديث فلا بُدَّ له من التدقيق في أحوال رواته، لأنّه حينئذٍ سَيَبِيْنُ له أنّ علّة هذا الحديث تكمن في تدليس عبد السلام بن حرب لا في عبد المؤمن، إذْ عبد السلام بن حرب ـ وإنْ كان ثقةً ـ مدلّس[1]، وقد عنعن حديثه هنا، فلذا حديثه ضعيف من هذه الجهة وَفْقاً لمعايير

---

(١) ينظر: كتاب «معرفة الرجال» ليحيى بن معين رواية ابن محرز البغداديّ، رقم الترجمة (١٧١٦)، وكتاب «معجم المدلّسين» لمحمّد طلعت، الصفحة (٣٠٧)، رقم الترجمة (٩٦)، لكنّ هذا الباحث عدّ تدليسه بمعنى الإرسال بغير دليل، فضلاً عن أنّه لم يتنبّه لقول أحمد فيه الذي يدلّ على معنى التدليس، وذلك لَـمّا قال: «كنّا نذكر من عبد السلام بن حرب شيئاً، كان لا يقول حدّثنا إلّا في حديث واحد أو حديثين، سمعته يقول فيه: حدّثنا» كما في «العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل، رقم الترجمة (٦٠٧٦).

وشروط الحديث الصحيح التي من أهمّها خُلُوّه من الشذوذ والعلّة.

هذا ما أردت بيانه في الردّ على كلام الألبانيّ الذي ناقش طرق هذا الحديث وَفْقاً لأمر عقديّ قد تقوقع في ذهنه، لا وَفْقاً لمعايير علم الحديث.

زِدْ على ذلك أنّ الألبانيّ بردّه هذا الحديث في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة» يناقض ما ذهب إليه في كتابه الآخر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» لـمّا صحّح حديث العيزار بن حريث سلفاً[1] الذي يدلّ دلالة بيّنة على أنّ مسألة كون الإمام عليّ أحبّ الخلق إلى رسول الله ﷺ إنّما هي من المسائل المسلّمات التي لا يرتاب فيها إلّا المبطلون.



(١) ينظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (ج٦/ ص٩٤٥ ـ ٩٤٦)، رقم الحديث (٢٩٠١)، طبعة مكتبة المعارف بالرياض.

خلاصة البحث

تبيّن لي من دراسة هذا الحديث ما يلي:

١ - أنّ طرق هذا الحديث كثيرة جدّاً، ولكنّ أغلبها واهٍ.

٢- لا يصحُّ من هذه الطرق سوى طريق سفينة وطريق أنس المرويّ عن السدّيّ.

٣- كلام المتقدّمين على هذا الحديث في مجمله صواب، ولكنّه لا يشمل حديث السدّيّ، إذْ لم يكنْ لهم به علم، وهذا ظاهر من تعليق البخاريّ والخليليّ وابن عديّ وغيرهم.

٤- البخاريّ مِـمّنْ يذهبون إلى أنّ هذا الحديث مرسل عن أنس بن مالك، لا متّصل.

٥ - كلام الحافظ أبي زرعة الرازيّ على هذا الحديث ناظرٌ إلى طرقه الكثيرة التي هي ضعيفةٌ جدّاً، ولا يشمل حديث السدّيّ كما أسلفت، وعلى فرض شموله فلا يتغيّر حينئذٍ موقف أبي زرعة من هذا الحديث، لأنّه وصف السدّيّ بأنّه ليّن الحديث.

٦- كلام الخليليّ على هذا الحديث فيه كثيرٌ من المجازفة.

٧- رأي الذهبيّ في هذا الحديث قد مرَّ بمراحل ثلاث: الأُولى: أنّه كان ينكر هذا الحديث ويردّه، والثانية: أنّه لم يردّ الحديث ولم يثبته، والثالثة: ذهب إلى

إثبات هذا الحديث بعد أنِ اعترف بأنّ له أصلاً، وهذا هو رأي الحافظ ابن حجر العسقلانيّ حين عَـدَّ سند كُلٍّ من طرق حديث الطائر متقارب كما في جوابه الملحق بآخر كتاب «مشكاة المصابيح» للخطيب التبريزيّ.

٨- حكم الألبانيّ على هذا الحديث قد جرى وَفْقاً لأمر عقدي قد تقوقع في ذهنه، ولم يكنْ حكمه جارياً على وَفْقِ معايير علم الحديث، فلذا وقعت منه الأخطاء الفاحشة.

٩- بعض الباحثين المعاصرين مِـمّنْ يذهبون إلى تضعيف الحديث كانوا يلهجون بذكر أكثر من علّة في الإسناد الواحد ظنّاً منهم أنّ ذلك مِـمّا يُؤيّد ضعف الحديث، في حين أنّ الحديث إذا سقط بالعلّة المسقطة له، فلا داعي لذكر بقيّة العلل التي لا تصل النوبة إليها، وهذا ما كان عليه منهج الباحث ابن ارحمه الكواريّ في كتابه «حديث الطير».

١٠- بعض الباحثين المعاصرين مِـمّنْ يذهبون إلى تصحيح الحديث لم يُحيطوا بأحوال رواته ولا بعلل الحديث كما يجب، فلذا وقعت منهم الأخطاء والمجازفات الواضحات، وهذا ما كان عليه حال الباحث حسن بن عبد الله العجميّ في كتابه «إرشاد الحائر إلى صحّة حديث الطائر».

١١- بعض المصنّفين والباحثين مِـمّنْ حكموا على هذا الحديث بالبطلان أو الوضع، لأنّ متن الحديث كان يُخالف ما هو مرويّ في الصحيحين وغيرهما، وهذا ما كان عليه ابن الجوزيّ وسراج الدين القزوينيّ من المتأخّرين، والباحث بشّار عوّاد معروف[1]، والباحث محمّد أيمن الشبراوي من المعاصرين، بل هذا

---

(١) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» للخطيب البغداديّ (ج٤/ ص٢٨٦)، الحاشية الثانية، و(ج٩/ ص٣٦٠)، الحاشية الثانية.

الأخير كان مُعجباً بتعليقه على حديث الطائر، إذِ ادّعى أنّ تحقيقه هذا لا يوجد مجموعاً في كتاب مطبوع متداول بين النّاس، ولم يره في مخطوط[١]، مع أنّه لم يأتِ بجديد يذكر، بل هناك أبحاث كثيرة عرضت لهذا الموضوع وهي خير من تعليقه هذا بدرجات، إذْ كان منهجه في دراسة الأحاديث الواردة في فضائل أهل البيت ـ في مجملها ـ يُضاهي منهج السلفيّة الجوزجانيّة المعاصرة الذين لا يُفرّقون بين الغثّ والسمين، ولا يُميّزون الشمال عن اليمين.

١٢- بعد أنْ بيّنتُ شروط التواتر، توصّلت إلى أنّ حكم بعض علماء الإماميّة على هذا الحديث بالتواتر، إنّما يُراد به الاشتهار والتتابع، وليس التواتر الاصطلاحيّ.

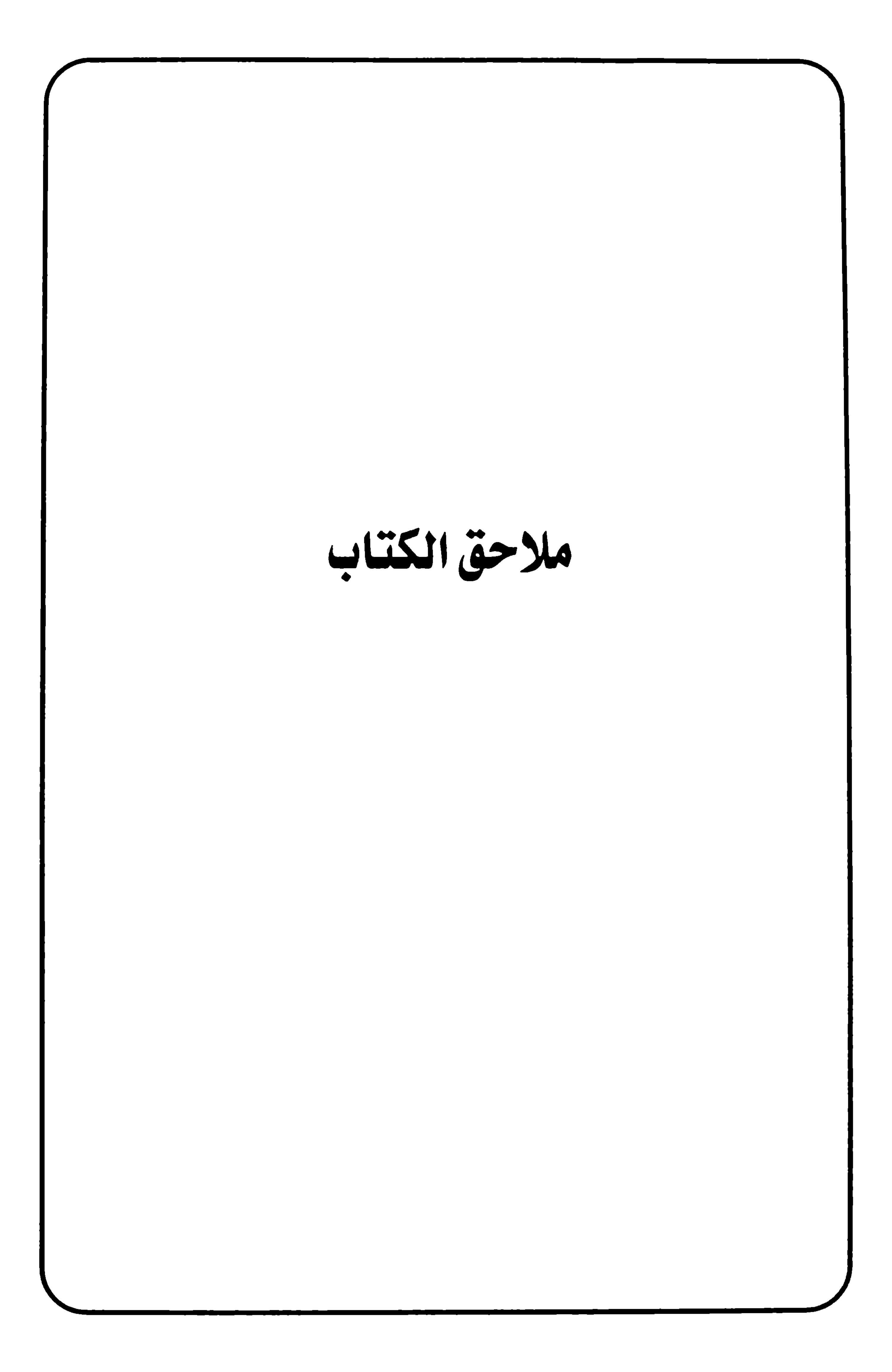
١٣- في أثناء الموازنة بين الروايات، بيّنتُ أنّ الروايات التي تذهب إلى أنّ الإمام عليّاً وفاطمة الزهراء هما أحبّ الخلق إلى الرسول صلى الله عليه وآله هي أقوى سنداً وأقلّ إشكالاً من الروايات التي تذهب إلى أنّ أبا بكر وعائشة هما أحبّ الخلق إليه صلى الله عليه وآله.

١٤- ذكرت عدّة فوائد حديثيّة ورجاليّة قد ينتفع بها طلّاب العلم وأهله، وغير ذلك مِمّا له صلةٌ بموضوع البحث.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين..



(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبيّ، تحقيق محمّد أيمن الشبراويّ (ج٢/ ص٥٠٣ وما بعدها)، رقم الحاشية (١٤٨).



ملاحق الكتاب

(الملحق الأوّل)

الخاصّ بما ورد عن النسائيّ في حقّ المحدّث سليمان بن قرم

أقول: لا يخفى على المشتغلين بنقد الحديث أنّ النسائيّ حين يقول في راوٍ ما: «ليس بالقويّ» فهو عنده مِمّنْ يُحسّن حديثه بل أحياناً يعتمد عليه في «سننه» وإنْ خلا حديثه من الشاهد أو المتابعة، بخلاف قوله في الراوي: «ضعيف» فهو لا يحتجُّ به ولاسيّما إذا ٱنفرد بالحديث[1]، وهكذا الحال مع أبي حاتم الرازيّ وصاحبه أبي زرعة الرازيّ الذي يدلُّ كلامهما على أنّ مَنْ قيل فيه: ليس بالقويّ، فإنّ حديثه يُحَسّنُ إذا توبع أو وجِدَ له شاهدٌ، فحاله - إذنْ - أرفعُ مرتبةً من حال الضعيف[2]، بل سترى بنفسك أنّ ألفاظ الجرح متفاوتة ولها مراتب، فمرتبة ليس بالمتين أو ليس بالقويّ هي أعلى من مرتبة الضعيف، ولا يجعلها في مرتبةٍ واحدة إلّا مَـنْ يشتهي تضعيف بعض الرواة لغايةٍ في نفسه.

إذا عرفت هذا الأمر فاعلم أنّ قول الدكتور بشّار عوّاد - في ترجمة سليمان ٱبن قرم -: «ومهما يكن من أمر فإنّ كليهما (يعني سليمان بن قرم، وسليمان بن

---

(١) ينظر: «الرواة الذين ترجم لهم النسائيّ»، تأليف عوّاد الخلف، رقم الصفحة (١٦٥).

(٢) ينظر: «تدريب الراوي» للسيوطيّ، النوع (٢٣).

معاذ) ضعيفٌ لا يُحتجُّ به»(١)، وكذلك المحقّق عمرو بن عبد المنعم سليم لَـمّا قال: «لم يوثّقه معتبر، وإنّما اجتمعت كلمة النُّـقّادِ على ضعفه واطّراحه»(٢)، بعيدٌ وغير منصفٍ، مع ما فيه من المجازفة الواضحة، بل هذا الأخير بدأ يُفَـنِّـدُ ويردُّ على مَنْ يقول: إنّ أحمد بن حنبل وثّقه مطلقاً، فادّعى أنّ تمام اللفظ عن أحمد يدلُّ على أنّ أحمد إنّما وثّقه فيما يُحدِّث به من كتبه وليس من حفظه(٣)، وهو تحليلٌ غريبٌ لا أدري كيف توصّل إليه!

بقي عليَّ أنْ أوضّح مسألة أُخرى وهي: أنّ طائفة من المحدّثين كأبي حاتم وأبي زرعة وابن معين ذهبوا إلى أنّ سليمان بن قرم وسليمان بن معاذ شخصٌ واحد، في حين فرّق بينهما البخاريّ والعقيليّ وابن حبّان وابن عديّ.

ومِمّنْ فَـرّقَ بينهما كذلك الخطيب البغداديّ، إذْ ذكر ما يدلُّ على أنّهما اثنان متغايران، بل ذكر أنّ الدارقطنيّ مِـمّنْ يذهب إلى ذلك، إذْ كان يقول في ترجمة سليمان بن معاذ: «ويزعم قومٌ أنّه ابن قرم، ولا يصحُّ ذاك عندي»(٤).

ومِمّا تقدّم تعلم أنّ ما نقله ابن حجر عن الدارقطنيّ أنّه خَطّأَ مَنْ يُفرِّق بينهما(٥)، إمّا وَهَمٌ من ابن حجر، وإمّا أنْ يكون الدارقطنيّ قد رجع عنه، وهو ما نبّه عليه الشيخ المعلميّ الذي مال إلى التفريق بينهما لقرائن قويّة في المقام(٦).

---

(١) «تهذيب الكمال»، رقم الترجمة (٢٥٤٠)، الصفحة (٢٩٥)، الحاشية السادسة.

(٢) «تحرير أحوال الرواة»، الصفحة (١٧١).

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج١/ ص٢٤٩-٢٥٤).

(٥) ينظر: ترجمة (سليمان بن قرم) في كتابه «تهذيب التهذيب».

(٦) ينظر: «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج١/ ص٣٥٣)، الحاشية الثالثة.

ثم بناءً على التفريق بينهما فإنّ حال ٱبن قرم سيكون أفضل وأوجه من حال ٱبن معاذ وبخاصّةٍ أنّ قسماً من النقد اللاذع من بعض النقّاد كان موجّهاً أساساً إلى ٱبن معاذ لا إلى ٱبن قرم، فلا يُمكن حينئذٍ أنْ نُتابع الدكتور بشّاراً على قوله: «ومهما يكن من أمر فإنّ كليهما ضعيفٌ لا يحتجُّ به» لأنّه خلاف الواقع والإنصاف.

(الملحق الثاني)

الخاصّ بما أورده أبو داود في حقِّ الخوارج

قد يُقال: إنْ كان ثلب الصحابة وٱنتقاصهم يُعَدُّ أمراً مانعاً من الكتابة عن المحدِّث الشيعيّ وإنْ كان صدوقاً على حسب ما يدّعيه أبو داود السجستانيّ، فحينئذٍ لِـمَ يجري هذا المعيار مع رواة الشيعة ولا يجري مع بقيّة أهل الأهواء وبخاصّةٍ الخوارج لَـمّا وصف أحاديثهم بأنّها أصحّ أحاديث أهل الأهواء، فذكر عمران بن حطّان، وأبا حسّان الأعرج[1]؟! ألم يكنْ الخوارج ضـدَّ الإمام عليّ؟ ألم يُحاربوه وخالفوا أمره؟ فماذا نُسمّي فعلهم هذا مع أنّهم جانبوا الحقَّ وركنوا إلى الباطل؟

إنْ قلت: كانوا متأوّلين وليسوا معاندين، كان الجواب: أنّ هذا الأمر يجري كذلك مع غيرهم من فرق الأهواء، **وإنْ قلت**: إنّ أبا داود كان يحتاط

(١) ينظر: «سؤالات الآجريّ لأبي داود»، رقم السؤال (١٢٩٦).

لدينه من رواة الشيعة لِـما عُرِفَ عنهم من رواية الأحاديث التي تؤيّد مذهبهم، فهنا كان عليه أنْ يحتاط أكثر لأنّ الخوارجَ أصحابُ هوى كذلك، بل إنّ وَصْفَ النبيّ ﷺ لهم بأنّهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة، وأنّ إيمانهم لا يُجاوز تراقيّهم ليفرض على كُلِّ باحثٍ منصف أنْ يحذرَهُمْ ويحتاط منهم لدينه كثيراً كثيراً، وَهَاكَ شاهداً على ما كان يفعله بعض الخوارج، إذْ روى الحاكم، والخطيب البغداديّ بسندهما إلى أبي نعيم الحلبيّ أخبرنا المقرئ ثنا عبد الله بن لهيعة أنّه قال: سمعتُ شيخاً من الخوارج تاب ورجع وهو يقول: إنّ هذه الأحاديث دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم، فإنّا إذا كنا هَوَيْنا أمراً صيّرناه حديثاً[(١)].

وثَمَّـةَ متابعةٌ أُخرى لهذه الحكاية أخرجها الخطيب كذلك، وابن الجوزيّ بسندهما إلى أبي بكر جعفر بن محمّد الفريابيّ قال حدّثني يوسف بن الفرج وأبو نعيم الحلبيّ وإسحاق بن البهلول الأنباريّ قالوا: حدّثنا عبد الله بن يزيد المقرئ قال: حدّثنا ابن لهيعة، فذكر الخبر بتمام ألفاظه[(٢)].

فإنْ قيل: إنّ المعروف عن الخوارج أنّهم لا يستحلّون الكذب، وكانوا صادقين فيما نقلوه عن مشايخهم، كان الجواب: أنّ هذا الأمر بعينه معروفٌ كذلك عن عددٍ كثيرٍ من رواة من الشيعة وغيرهم، وحينئذٍ ألم يكن الأجدر بأبي داود أنْ يوافق بقيّة أهل الصنعة لَـمّا جعلوا الحجّة في قول الراوي هو صِدْقُ نَقْلِهِ

---

(١) ينظر: «المدخل» للحاكم، الصفحة (١٣٠)، رقم الخبر (٣٦)، و«الكفاية» (ج١/ ص٣٧٦)، رقم الخبر (٣٢٧).

(٢) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب البغداديّ، بتحقيق الطحّان (ج١/ ص١٣٧)، رقم الخبر (١٦١)، و«الموضوعات» (ج١/ ص٢٠)، رقم الخبر (٨).

عن مشايخه وإنْ كان صاحب بدعةٍ أو هوى، لا أنْ يُجري هذا المعيار على بعض أصحاب الهوى ويتغاضى عنه مع آخرين غيرهم، فهذا كَيلٌ بمكيالين يأباه النقّاد المنصفون.

إذا عرفت هذا الأمر فاعلم أنّ أحد الباحثين المعاصرين - وهو أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطيّ - قد ضعّفَ الحديث المقيّد بالخوارج[١]، وحجّته في ذلك أنّ الحديث نفسه قد ورد مطلقاً من طرق أُخرى عن غير واحد من الحفّاظ الثقات، منهم: إسحاق بن البهلول عن المقرئ وغيره عن ابن لهيعة أنّه قال: سمعت رجلاً من أهل البدع تاب ورجع ... إلى آخر الأثر، هكذا ورد اللفظ من دون تقييد بالخوارج، ثُـمَّ علّق على رواية أبي بكر جعفر بن محمد الفريابيّ التي جاءت مقيّدة بالخوارج قائلاً: «إنّ الفريابيّ وإنْ كان ثقة كما في (تاريخ بغداد) (٧/ ١٩٩)، إلّا أنّه لا يُقبل منه الرواية عن مثل هذا الجمع من الشيوخ بدون فصل بين روايتهم، ولذلك فرواية أحمد بن إسحاق بن البهلول عن أبيه مقدّمة على رواية الفريابيّ، ويظهر لي أنّ هذا المتن: سمعت شيخاً من الخوارج ... هو رواية أبي نعيم الحلبيّ خاصّة، وأنّ رواية إسحاق بن بهلول هي الرواية المطلقة»، ثُـمَّ بعد ذلك ذكر بعض الروايات التي وردت مطلقة ... إلى أنْ قال: «وعلى كلٍّ فالراجح في لفظه عن ابن لهيعة هو قوله: عن رجلٍ من أهل الأهواء أو من أهل البدع، وأمّا تقييده بالخوارج فضعيفٌ بل منكرٌ، لِـما عرف من أنّ الخوارج لا يستحلّون الكذب، ولذلك قال أبو داود: ...»، فذكر قوله في الخوارج آنفاً ثُـمَّ أردفه بقول ابن تيميّة فيهم: «إنّه لا يعرف عن الخوارج أنّهم يتعمّدون الكذب، بل هم من أصدق النّاس».

---

(١) ينظر: «الكفاية»، تحقيق الدمياطيّ (ج١/ ص٣٧٣-٣٧٤)، رقم الخبر (٣٢٦).

ثُـمَّ ٱدّعى في نهاية المطاف أنّ ٱضطراباً حصل في هذا الأثر وهو: أنّ الأثر ورد تارةً مطلقاً عن ٱبن لهيعة، وتارة ثانية ورد مقيّداً عن ٱبن لهيعة نفسه، وتارة ثالثة ورد عن ٱبن لهيعة عن أبي الأسود عن المنذر بن الجهم، فَعَـدَّ ذلك ٱضطراباً من ٱبن لهيعة لأنّه ضعيفٌ لا يُحتجُّ به، فمن وجهة نظره أنّ تعصيب الجناية برأسه أَولى من توهيم الثقات.

قلت: ولي على ما أورده هنا عدّة ملاحظات:

إحداها: أنّه بعد الرجوع إلى كتاب «تأريخ بغداد» لمعرفة أحوال المحدّث جعفر بن محمد الفريابيّ من حيثُ الجرحُ والتعديلُ، ألفيتُ أنّـه ليس ثقةً حسب بل هو ثقةٌ أمينٌ حجّةٌ، بل فوق هذا أنّه كان أحد أوعية العلم ومن أهل المعرفة والفهم، طوّف شرقاً وغرباً، ولقي أعلام المحدّثين في كل بلد، وثبت عنه أنّه كان يقول: كُلُّ مَـنْ لقيته بخراسان والعراق والشام ومصر، وعدّد عدّة من الأمصار لم أسمع منه إلّا من لفظه إلّا ما كان من شيخين من أبي مصعب الزهريّ والمعلّى بن مهديّ، فإنّه كان يقرأ عليهما، لأنّهما قد كبرا وضعفا[١].

وعليه لِـمَ كان وصفك للفريابيّ بأنّه ثقة حسب، في حين أنّك في الوقت نفسه كُنْتَ تَصِفُ مَـنْ وردت الرواية عنه مطلقة، بأنّه ثقة حافظ أو ثقة ثبت أو نحو ذلك؟ أهو تصرّفٌ منك؟ أم ما نقلته عن «تأريخ بغداد» في الطبعة القديمة (٧/ ١٩٩) ليس فيها إلّا التوثيق حسب؟ لأنّك إنْ لم تعلم بذلك فتلك مصيبة، وإنْ كنت تعلم فالمصيبة أعظم، لأنّ ما فعلته هنا يُعَـدُّ تدليساً قبيحاً تُعاب عليه.

والملاحظة الثانية: مِنْ أين لك أنّ الفريابيّ لا يُقبل منه الرواية عن مثل هذا

---

(١) ينظر: (ج٨/ ص١٠٢ - ١٠٥)، بتحقيق الدكتور بشّار عوّاد، رقم الترجمة (٣٦١٨).

الجمع من الشيوخ من دون تفصيل بين روايتهم؟ ألك في هذا سلفٌ ما أم مستندٌ؟ إذْ يظهر من الخطيب البغداديّ نفسه أنّه قَبِلَ هذه الحكاية عن ٱبن لهيعة وٱعتمدها كما في تعليقه على قول أحمد بن حنبل: «يكتب عن القدريّ إذا لم يكنْ داعية»[١]، وهذا بحدّ ذاته يُعَدُّ ردّاً واضحاً على ما أوردته هنا وبخاصّةٍ لِـمَنْ يُدقِّقُ في (ألفاظ التحمّل من الشيوخ) حين تجيء اللفظة تارةً بصيغة حدّثنا، وتارةً ثانية بصيغة أخبرنا، بل يظهر مِنْ عبارات المدح التي أوردها النقّاد في حقّ الفريابيّ أنّه كان أعرف وأفهم من غيره بـما حدّثَ وسمع من ألفاظ مشايخه، اللّهُمّ إلّا أنْ يكون الفريابيّ الذي تحدّثت عنه هنا شخصاً آخر!!

ثُـمَّ ٱعلم أنّ النقّاد في بعض الأحايين يذكرون أنّ الشيخ الفلاني من عادته أنْ يجمع بين الشيوخ ولا يُميِّزُ رواية هذا من ذاك في مقام تعليل الأحاديث وبخاصّةٍ إذا كان ذلك الشيخ مُدلّساً أو من عادته أنْ يفعل ذلك لكنْ لا عن عَـمْدٍ، فلا يُفصل بين روايات شيوخه لأجل وهمه أو سوء حفظه، فيركّب رواية شيخه هذا على رواية شيخه ذاك، أو غيرها من الأمور التي يعرفها أهل الصنعة، لكنْ أين ذُكِرَ مثل هذا الأمـر أو بعضه في حـقِّ الفريابيّ؟

الملاحظة الثالثة: قولك: «إنّ تقييد الأثر بالخوارج ضعيفٌ بل منكرٌ، لِـما عُرِفَ من أنّ الخوارج لا يستحلّون الكذب» مردودٌ، إذْ بقيّة الفرق المتّهمة ببدعةٍ ما فيها كذلك رواةٌ صادقون ولا يستحلّون الكذب، كما بيّنه الخطيب في باب (ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء)، وسأنقل من كلامه على حسب ما يقتضيه المقام حتّى يتبيّن الحقّ، إذْ قال الخطيب في نهاية هذا الباب: «والذي

---

(١) «الكفاية» (ج١/ ص٣٨٦)، رقم الخبر (٣٤٥).

يعتمد عليه في تجويز الاحتجاج بأخبار أهل البدع والأهواء هو ما ٱشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم ومَنْ جرى مجراهم من الفسّاق بالتأويل، لِـما رأوا من تحرّيهم الصدق، وتعظيمهم الكذب، وحفظهم أنفسهم عن المحظورات من الأفعال، وإنكارهم على أهل الريب والطرائق المذمومة، ورواياتهم الأحاديث التي تُخالف آراءهم، ويتعلّق بها مُخالفوهم في الاحتجاج عليهم، فاحتجوا برواية عمران بن حطّان وهو من الخوارج، وعمرو بن دينار وكان مِـمّن يذهب إلى القدر والتشيّع، وعكرمة وكان إباضيّاً، وٱبن أبي نجيح، وكان معتزليّاً، وعبد الوارث بن سعيد وشبل بن عباد ... وكانوا قدريّة، وعلقمة ٱبن مرثد ومسعر بن كدام ... وكانوا مرجئة، وعبيد الله بن موسى وخالد بن مخلد، وعبد الرزّاق بن همّام، وكانوا يذهبون إلى التشيّع، في خلق كثير يتّسع ذكرهم، دَوَّنَ أهل العلم ـ قديماً وحديثاً ـ رواياتهم، وٱحتجّوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم، وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظنّ في مقاربة الصواب»[١].

فصار واضحاً أنّ هناك طائفة من رواة أهل البدع والأهواء يتحرّون الصدق ولا يستحلّون الكذب كما هو حال الخوارج، لكنْ هذا لا يعني أنّ الخوارجَ كلَّهم صادقون ولا يستحلّون الكذب، فهذا أمرٌ لا يعلمه إلّا الله، فلِمَ التشبّث بأمرٍ مُـبْهَمٍ لا طائل فيه؟

وأمّا ٱعتدادك بقول أبي داود وٱبن تيميّة في هذا المقام فلا ينفعك ولا ينفع غيرك، إذْ قول أبي داود نفسه فيه حاجة إلى مستند، إذْ هو محض كلام بغير دليل،

(١) «الكفاية» (ج١/ ص٣٨٠)، أو (ج١/ ص٣١١) بتحقيق ماهر الفحل.

لا قاعدة مطّردة، والكلام بغير دليل كلامٌ عليل، وعلى فرض التسليم به، فيُمكن حمله على المفاضلة بين الصحيح والأصحّ أي: تفضيل حديث الخوارج على حديث غيرهم من أهل الأهواء، فكأنّ أبا داود يرى ـ بحسب نظره ـ أنّ حديث أهل البدع والأهواء ـ مِمّنْ جاز حديثهم ـ صحيحٌ، لكنَّ حديث الخوارج أصحّ، والله العالم بحقيقة الحال وهو الهادي إلى الرشاد والسداد.

هذا وإنّي لم أرَ مَـنْ تابع أبا داود على قوله هذا من النقّاد المعاصرين له أو مَنْ هُمْ في طبقته، فتأمّل!

وأمّا كلام ابن تيميّة فلا يُعبأُ به، إذْ ليس هو بالحكم التُرضى حكومته، ولا ذي الرأي السديد، بل هو كثير الشطط ولاسيّما في هذه المسائل الخطيرة، وآراؤه التي في كتبه بصفة عامّة، وفي كتابه «المنهاج» بصفة خاصّة تكشف بوضوح أنّه من المتلبّسين بالهوى والتعصُّب المقيت، وله ميلٌ شديد إلى رأي الخوارج لا يخفى على القاصي والداني، فلا أدري كيف يسوغ الاعتداد بأقواله للحكم على مَـنْ هُمْ نظراؤه في الهوى؟!

ألا ترى أنّ مُعالجَة أمراضِهِ النفسيّة وما صدر عنه في حقِّ غيره من دون تدقيق أو تحقيق قبل تنصيبه حكماً! يحكم على غيره أو له أوجب وألزم؟ فقديماً قالوا: مَـنْ كان بيتُهُ مِنْ زجاجٍ فلا يرمِ غيره بالحجر!!

والملاحظة الرابعة: ادّعاؤك أنّ هناك اضطراباً سَبَبَـهُ ابن لهيعة لأنّه ضعيف لا يحتجُّ به، فيه مغالطة، إذْ لا يصحّ القول بالاضطراب حيث يمكن الجمع بين الروايتين، وإلّا فالترجيح بينهما كما بيّنَ ذلك العلماء في معرض كلامهم على الاضطراب، إذِ الأصل عند الاختلاف بين الروايات أنْ يُجمع بينها برابطٍ يُزيل

الاختلاف، فالترجيح إنّما يُصار إليه عند تعذّر الجمع[١]، لأنّ الجمع أَولى منه إذا أمكن[٢].

وقد قال ٱبن دقيق العيد في معرض بيانه للاضطراب: «إنْ أمكن الجمع بين تلك الوجوه بحيث يمكن أن يكون المتكلّم معبّراً باللفظين الواردين عن معنى واحد، فلا إشكال أيضاً»[٣].

وقال الحافظ ٱبن حجر: «الجمع بين الروايتين أَولى ولاسيّما إذا كان الحديث واحداً، والأصل عدم التعدد»[٤]، وقال ٱبن الصلاح: «وإنّما نُسَمِّيه مضطرباً إذا تساوت الروايتان، أمّا إذا ترجّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى، بأنْ يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمرويّ عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب، ولا له حكمه»[٥].

فإذا تبيّنَ هذا الأمر فهنا يُمكن لنا الجمع بين الروايات المختلفة، وإلّا فالترجيح بينها، وبيان ذلك فيما يلي:

---

(١) «المقترب في بيان المضطرب» لأحمد بن عمر بازمول، الصفحة (٤٤) نقلاً عن «طرح التثريب» للعراقيّ (٢/ ٢٧٥)، و(٥/ ٣٢)، و«هدي الساريّ» (٣٤٧) للحافظ، و«تحفة الأبرار بنكت الأذكار» (٦٣) للسيوطيّ.

(٢) «المقترب في بيان المضطرب» لأحمد بن عمر بازمول، الصفحة (٤٤) نقلاً عن «المفهم» للقرطبيّ (٣/ ٢٨٠، ٢٩٨، ٤٠٧).

(٣) «الاقتراح» لابن دقيق العيد، رقم الصفحة (٢٢٢) الطبعة الثانية.

(٤) «المقترب في بيان المضطرب» لأحمد بن عمر بازمول، الصفحة (٤٤) نقلاً عن «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٠٧)، و«فتح الباري» (٣/ ١٠٠).

(٥) «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح، النوع التاسع عشر، الصفحة (١٣٨).

١- إذا وردت رواية مطلقة وأخرى مقيّدة، فتحمل الرواية المطلقة على المقيّدة مادامت الرواية واحدة والراوي لها واحدٌ، وهو ما يُسمّى بمقام وحدة الراوي والمرويّ، ومعنى ذلك: أنّ الرواية الواحدة في الباب المعيّن التي يرويها راوٍ واحد، إنْ صادفَ أنّ هذه الرواية المختصّة بذلك الراوي المعيّن تجيء تارةً مطلقة بطرق إلى ذلك الراوي المعيّن، وتارةً ثانية تجيء مقيّدة بطرق أخرى إلى الراوي المعيّن نفسه، فهنا نستعمل طريقة الجمع مهما أمكن أَولى من الطرح بأنْ نحمل الرواية المطلقة على المقيّدة، ذلك بأنّ الرواية المقيّدة ستكون مُفَسِّرة ومُبيّنة للرواية المطلقة.

٢- إذا تعذّرَ الجمع فيُصار إلى الترجيح، وذلك بأنْ نقول: إنّ احتمالَ وجودِ روايتين في المقام أمرٌ واردٌ وغيرُ بعيدٍ، إذ الرواية عن ٱبن لهيعة سواءٌ أمطلقة كانت أم مقيّدة ورد متنها كما يلي: أنّ ٱبن لهيعة نفسه سمع رجلاً من أهل البدع أو رجلاً من الخوارج يقول: إنّ هذه الأحاديث دين، فانظروا عمّنْ تأخذون دينكم، فإنّا كُنّا إذا هَوَينا أمراً صيّرناه حديثاً، في حين أنّ الرواية الثانية عن ٱبن لهيعة عن أبي الأسود عن المنذر بن الجهم أنّه كان يقول: أُحذّركم أصحاب الأهواء، فإنّا كنا نحتسب الخير في أنْ نروي لكم ما يضلّكم.

وكما ترى فهناك ٱختلافٌ واضحٌ بين المـتْـنَينِ وإنْ كان يجمعهما التحذير مِـمّا يفعله أهل الأهواء، ولكنْ ليس مَـنْ يهوى أمراً فيصيّره حديثاً كَمَنْ يحتسب الخير في رواية ما يضلّ به غيره، فتدبّر!

فإذا تبيّنَ هذا الأمر فهنا يُمكن الترجيح، إذْ يظهر من الرجوع إلى كلمات النقّاد في ترجمة (ٱبن لهيعة) أنّهم ما كانوا يشكّون في أنّ الرجل صدوقٌ، ولكنْ لأنّ كتبه ٱحترقت، فقد حصل له ٱختلاطٌ في الرواية، سَـبّبَ تضعيفه عند غير

واحدٍ من النقّاد، لكنّ قسماً من النقّاد ذكروا في الوقت نفسه ما يفيد أنّ رواية مَـنْ سمعوا منه قبل الاختلاط أو قبل احتراق كتبه تعـدُّ أولى وأَعدل من غيرها، ومن جملة من سمع منه قبل الاختلاط العبادلة: ٱبن المبارك وٱبن يزيد المقرئ وٱبن وهب وٱبن مسلمة القعنبيّ وعبد الرحمن بن مهديّ وغيرهم[١]، فإنْ كانت رواية ٱبن لهيعة - موضع البحث والدراسة - قد رواها عنه ٱبن يزيد المقرئ أحد العبادلة وٱبن مهديّ، فحينئذٍ تترجّح رواية ٱبن لهيعة على رواية (المنذر بن الجهم) الذي لم تقف على ترجمته كما ذكرت ذلك في تعليقك، مع أنّ البخاريّ وٱبن أبي حاتم الرازيّ قد ترجماه في كتابيهما، فلم يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً[٢]، فهو - إذنْ - مجهول، فإذا تَـمَّ هذا الترجيح، فيرجع النزاع إلى أنّ الرواية في المقام مطلقة أم مقيّدة؟ ورفع النزاع قد بيّنته آنفاً، وعليه فلا يصحّ هنا الحكم بالاضطراب حيث يُمكن الجمع بين الروايات أو الترجيح بينها كما أسلفت.

الملاحظة الخامسة: ثُمَّ متى كان ضعف الطريق عند المتقدّمين يُعَـدُّ أمراً مانعاً من الاحتجاج بالخبر ولاسيّما في مثل هذه المسائل؟! إذْ ليس بجميلٍ منك، ولا محمود أنْ تقف عند هذا الحدّ؟ فكان عليك أنْ تعرف أنّ ضعف الطريق - في حالة خُلُوِّهِ من الكذّاب أو المتّهم - وإنْ لم يكنْ دليلاً معتبراً يُعَـدُّ في أقلّ الأحوال ٱحتمالاً وارداً به يبطل الاستدلال بقول أبي داود في المقام لو كان قوله يُفيد قاعدة كليّة، إذ الاحتمال يُبْطِلُ الاستدلال كما هـو مُقرّرٌ عنـد ذوي الفنّ والكمال، وإنْ

---

(١) ينظر: «تحرير تقريب التهذيب»، رقم الترجمة (٣٥٦٣)، و«الكاشف» (ج٣/ ص١٨٢)، رقم الترجمة (٢٩٣٤).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ج٨/ ص٢٤٣)، رقم الترجمة (١١٠٣)، و«التاريخ الكبير» للبخاريّ (ج٧/ ص٣٥٨).

لم تقنع بذلك، فهذا الجمع بين الروايات هو مُقتضى الاحتياط من جميع أهل الأهواء والبدع، اللّهُمّ إلّا إذا أردت أنْ تقول: إنّ الخوارج ليسوا من أهل الأهواء! فحينئذ سيكون السكوت جوابنا، إذْ إنّك لم تقنع بما ذكره الخطيب البغداديّ آنفاً مع أنّه مِنَ النقّاد المتقدِّمين، ولا بما قاله المحقِّقون المعاصرون مِـمّنِ ٱطّلعت على رأيهم في المقام، وكان لهم تعليقٌ مُـتَّجِهٌ على الأثر نفسه وبخاصّةٍ ما ذكره المحقّق نور الدين بن شكري للجمع بين الرأي المنقول عن ٱبن لهيعة، وما نُقِلَ عن أبي داود في الخوارج لَـمّا قال: «إنّ دور الخوارج في وضع الحديث قليل، فالذي يُنقل لأفرادٍ منهم وليس صفة تعمّهم»[1].

فضربت عن كُلِّ ذلك صفحاً غيرَ مُبالٍ بِمَـنْ يأتي من بعدك ناقداً لرأيك أو مُتابعاً له، وكأنّك مِمّنْ يكتبون لأنفسهم لا لغيرهم، ألا تدري أنّ صنيعك هذا يُتعب القارئ، ولايحفظ عليه وقته بل يُشتِّتُ فكره؟! أهكذا يكون تنقيح المسائل والتدقيق فيها؟ فإلى الله المشتكى مِنْ قوم لا يتدبّرون، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

(الملحق الثالث)

الخاصّ بما أورده الدكتور أحمد بن فارس السلوم من عبارات نافعة تفضي إلى أنّ مذهب السلفيّة الجوزجانيّة ولاسيّما المعاصرين منهم يُخالف منهج كثيرٍ من النقّاد فضلاً عمّا يستلزمه من تناقضٍ مُبِيْن

أقول: لقد أورد هذا الدكتور عبارات نافعة جديرة بإيرادها هنا لتوكيد أنّ

---

(١) كتاب «الموضوعات» لابن الجوزيّ، تحقيق نور الدين بن شكريّ (ج١/ ص٢٠)، الحاشية الخامسة.

هذا المذهب يُخالف منهج كثيرٍ من النقّاد فضلاً عمّا يستلزمه من تناقضٍ مُبيْنٍ، بل إنّي أجزم بأنّ كُلّ باحثٍ إذا راعى المعايير العامّة في علم الحديث وخلا بحثه من التدليس والتلبيس على القرّاء، فإنّه ـ لا محالة ـ سيصل إلى النتيجة التي وصل إليها المحقّق عبد الله الجديع، والدكتور السلوم الذي أدلى بدلوه في مسألة الرواية عن أهل البدع، إذْ قال في تعليقه على كتاب «المدخل» ما نصّه: «وتأصيل المسألة أنْ يُقْسَـمَ أصحاب البِدع إلى قسمين:

١ - مَـنْ ضُـعّفَ لأمرٍ آخر غير بدعته، كاتّهامٍ أو عدم حفظٍ، أو غفلةٍ مفرطة، فهذا يُطرح حديثه ولا يُلتفت إليه، ومثاله في: عمرو بن عبيد والحارث الجعفيّ وعمرو بن شمر وبابتهم، فإنّهم على بدعتهم اُتّهموا.

٢ - وأمّا من كان صادقاً حافظاً، فهذا الذي اُختلفت في قبول روايته إلى ثلاثة أقوال: القبول مطلقاً، والردّ مطلقاً، والتفريق بين مَـنْ كان داعياً لبدعته، ومَـنْ لم يكن كذلك، وبين مَـنْ روى مؤيّداً بدعته، وما لم يكن كذلك.

ولو نظرت في تعليل المانعين لوجدته مبنياً على توقّع الكذب منهم، وعلى اتّهام بعض أصناف المبتدعة عامّة، كالرافضة مثلاً، فرجع إلى الصنف الأوّل الذي ذكرناه، وهم مَـنْ ضُعّـفوا لأمرٍ زائدٍ عن مجرّد بدعتهم، ولكنْ مَـنْ عُرِفَ منه التدين على البدعة، ولم يزن بكذب، ولا بما يبطل الاحتجاج به، فإنّ في ردِّ روايته إجحاف[1]، وقلّة إنصاف.

والقول بالتفريق بين الداعية وغيره ضعيفٌ، فربّما كان الداعيةُ أوثقَ وأشدَّ عنايةً وحفظاً من غير الداعية.

---

(١) هكذا ورد عنه، والصواب: إجحافاً بالنصب، فليصوّب هناك.

وأمّا قبول ما روى إذا لم يكنْ مؤيّداً لبدعته، وردّ ما وافق بدعته فتناقض، ينبغي الثبات على حالةٍ واحدة، إمّا القبول مطلقاً وإمّا الردّ مطلقاً، ومن ثبتت عدالته ينبغي قبول حديثه إلّا إذا عُلِمَ شذوذه وعدم حفظه، وإنْ كان هذا الردُّ لعدم الثقة فيه، لم يصحّ قبول حديثه الآخر.

والذي أراه القبول إذا كان ثقة، وينزلون من درجات الصحيح بحسب ضبطهم وإتقانهم، فلنا روايتهم، وعليهم بدعتهم، والله يغفر لنا ولهم.

وما يُقال عن الحديث المؤيّد لبدعته، فلعلّه الشبهة التي صيّرته إلى هذا المذهب، إذْ لم يعرف حقيقته، ولا يشكل ذلك على الراسخين في العلم.

فهذا تحقيق القول في هذا المقام، وعليه الشيخان، فإنّ الصحيحين يعجّان بالمبتدعة الدعاة، مِمّن اشتهرت عدالتهم، وعلم صدقهم»[1].

ثُـمَّ إنّي رأيتُ الشيخ حاتم بن عارف العونيّ قد فصّل هذه المسألة، وبيّن حقائق كثيرة في بحـثه «التعامل مع المبتدع»، فارجع إليه إنْ شئت ذلك، إذْ ضمّنه فوائد جمّة لا يستغني عنها أهل العلم وطلّابه.

(الملحق الرابع)

الخاصّ بما ورد من حكايات تدلُّ على المبالغة في مدح البخاريّ، وهي في مجملها تعارض ما بيّنته سلفاً حين أثبتُّ أنّ البخاريّ لم يكنْ يعرف طريق السدّيّ حين تكلّم عليه

أقول: لقد بيّنتُ سلفاً أنّ البخاريّ لم يكن يعرف طريق السدّيّ حين تكلّم

---

(١) «المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل» للحاكم، الصفحة (١١٩)، الحاشية الثانية.

عليه، فإنِ اْعترِضَ على ذلك بما ورد عن عمرو بن عليّ الفلّاس لَـمّا قال: «حديثٌ لا يعرفه محمّد بن إسماعيل ليس بحديث»، فجوابه: أنّ مثل هذا الكلام إنّما يجري في مقام المدح بحسب أغلب الأحاديث لا بحسب واقع الأمر لكلّ حديث، بل كثيرٌ من هذه الحكايات إنّما تُذكر من باب المبالغة في المدح، وبعضها لا أساس لها من الصّحة، كما هو حال الحكاية التي ذكرها الخطيب البغداديّ، والحافظ المزّيّ، وغيرهما بسندهم إلى اْبن عديّ أنّه سمع عدّة مشايخ يحكون، فذكر حكايةً مُفادُها: أنّ أهل بغداد قَلَبُوا على البخاريّ مئة حديث (متونها وأسانيدها) اْمتحاناً لَـمّا قَدِمَ عليهم، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، فأذعنوا بفضله[(١)]!

وكما هو معلومٌ فإنّ النّاس والخطباء قد تداولوا هذه الحكاية من دون تدقيق في مضمونها، وكذلك جهلاً منهم بما في سندها من الجهالة التي تحول دون صحّتها، أو كقول الفضل بن العبّاس المعروف بفضلك الرازيّ: جهدتُ الجهد على أنْ أجيء بحديث لا يعرفه البخاريّ فما أمكنني، وأنا أُغرب على أبي زرعة عدد شعر رأسه! وهي مبالغة واضحة! يَـرُدُّها واقع الحال، إذْ نظرة عجلى على ما في كتاب «العلل الكبير» للترمذيّ تنجلي حقيقة هذه الحكايات التي أوردها أصحابها على سبيل المبالغة في مدح البخاريّ، إذِ الترمذيّ الذي هو أقلّ مرتبةً من الفلّاس ومن فضلك الرازيّ كما هو معروف، قد أغرب على البخاريّ في كتابه المذكور آنفاً عدداً غير قليل من الروايات، بل يظهر أنّ تعجّب البخاريّ من بعض طرق الحديث، وعدم معرفته بها أمراً طبعيّاً غيرَ مستغربٍ[(٢)].

---

(١) ينظر: «تأريخ مدينة السلام» (ج٢/ ص٣٤٠)، و«تهذيب الكمال»، رقم الترجمة (٥٦٤٨).

(٢) فانظر - على سبيل المثال - بعض الروايات في كتاب «العلل الكبير» للترمذيّ على حسب أرقام الأحاديث التالية (٣١٣)، و(٥٦٥)، و(٦٤٤)، و(٦٦٦)، و(٢٦٨)، وغيرها من الروايات في هذا الكتاب.

ومع أنّ البخاريّ يُعَـدُّ من النُّقّاد الكبار الذين يُحسب لهم ألف حساب، لكنْ ينبغي لكُلِّ باحثٍ منصفٍ أنْ لا يغلو في أمره، فَيَعُـدَّ كلامه الفصل في مثل هذه المسائل التي هي مورد خلافٍ بين النُّـقّاد كما هو صنيع غير واحد من المصنّفين المتأخّرين والباحثين المعاصرين، بل شأنه - في هذه المسائل - كشأنِ غيره من النقّاد حين تغيب عنهم بعض الطرق والروايات التي ربّما يعرفها مَـنْ هو دونَهم رتبةً في نقد الأحاديث فضلاً عن غيرها من مسائل الجرح والتعديل المتعلّقة بالرواة، إذْ تجد البخاريّ في كثيرٍ من الأحيان يحكم على بعض الرواة بحكم يُخالف ما حكم به ثلّة من النقّاد على الراوي نفسه، بل لعلّ هذا الحكم لا يستسيغه كذلك مَـنْ يتعصّبون للبخاريّ. نعم كلام النقّاد كالبخاريّ وغيره له كلّ الاعتبار والإجلال، ولكنْ ليس إلى حدِّ التقديس والتقليد الأعمى ما دام الخطأ والغلط يقع منهم، ولذلك تجد الترمذيّ يقول: «وإنّما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبّت عند السماع، مع أنّه لم يسلم من الخطأ والغلط كثير أحد من الأئمّة مع حفظهم»[١].

وبوسع مَـنْ يُريد أنْ يتحقّقَ من هذه المسألة ويدقِّقَ فيها أنْ يرجع إلى كتاب «العلل الكبير» للترمذيّ وغيره من الكتب التي عرضت لهذه المسائل، وكذلك إلى ما بيّنته في كتابي «حديث الثقلين» حين أثبتُّ أنّ البخاريّ قد اعتمد في كتابه «الصحيح» على شيخٍ موصوفٍ بالكذب ووضع الحديث، فروى عنه - بغير بواسطة - روايات كثيرة بلغت ما يقرب من مئتي حديث، فراجع إنْ شئت ذلك.

---

(١) «العلل الصغير» للترمذيّ، بعناية سيّد عبد الماجد الغوريّ، رقم الصفحة (٥٦).

(الملحق الخامس)

الخاصّ بـ(الإسناد المعَنْعَنِ)

أقول: إنّ المراد بالعَنْعَنَةِ في الإسناد هي قول الراوي: (فلان عن فلان)، وهي صيغة محتملة للسماع وعدمه، وتُعَـدُّ هذه المسألة من المسائل العويصة التي آختلف فيها الباحثون والمحقّقون وبخاصّة المعاصرين، وقد سلك العلماء في حكم العنعنة مذاهب معروفة، من أهمّها مذهبان معروفان، **الأوّل**: ما ذكره مسلم في مقدّمة «صحيحه»، وهو: أنّه لا يشترط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن بدعوى أنّ القول الشائع بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: «إنّ كُلَّ رجلٍ ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه لكونهما جميعاً كانا في عصرٍ واحدٍ وإنْ لم يأتِ في خبرٍ قط أنّهما آجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة والحجّة لازمة، إلّا أنْ يكون هناك دلالةٌ بيّنةٌ أنّ هذا الراوي لم يلقَ مَـنْ روى عنه أو لم يسمع منه شيئاً، فأمّا والأمر مبهم على الإمكان الذي فسّرنا، فالرواية على السماع أبداً حتّى تكون الدلالة التي بيّنا»، ثُـمَّ إنّ مسلماً حمل حملةً عنيفة على مَنْ حكم على مثل هذه الرواية بالانقطاع، فبيّنَ أنّ الأئمّة مِمّنْ يستعمل الأخبار ويتفقّد صحّة الأسانيد وسقمها إنّما كانوا يُفَـتّشون عن موضع السماع في الأسانيد إذا كان الراوي مِمّنْ عُرِفَ بالتدليس.

والمذهب الثاني: نشأ رَدّاً على ما أثاره مسلم في مقدّمة «صحيحه» آنفاً وهو: أنّ طائفة من النقّاد والمحدّثين كالبخاريّ وشيخه عليّ بن المدينيّ وغيرهما كانوا يشترطون العلم بالسماع، بل بيّنوا أنّ جمهور أئمّة النقد قبل مسلم قائمٌ على عدم الاكتفاء بإمكان اللقاء للحكم باتصال الإسناد المعنعن.

ثُـمَّ إنّ هناك طائفة من الأئمّة والباحثين ـ قديماً وحديثاً ـ قد عرضوا لهذه المسألة، فمنهم مَـنْ سلّم لمسلم بن الحجاج وتابعه على ما ذكره في مقدّمة كتابه «الصحيح»، ومنهم مَـنْ خالفه وناقشه ونقض حججه التي ذكرها في المقدِّمة، فكان الأمر على ما بيّنتُ آنفاً حتّى ظهر كتاب «إجماع المحدِّثين» للشيخ حاتم بن عارف العونيّ الذي توصّل إلى نتيجةٍ مُفادُها: (إجماعُ المحدّثين على عدم آشتراط العلم بالسماع بين المتعاصرين)، ثُـمَّ بيّن أنّ آشتراط العلم بالسّماع ونسبته إلى البخاريّ ـ وإنْ دَرَجَ عليه غيرُ واحد من المحقّقين وتابعوا عليه ـ ليس بصواب، كما أنّه عدَّ القاضي عياض هو أوّل مَنْ أثار هذه المسألة لَـمّا نسب آشتراط العلم بالسّماع إلى البخاريّ وعليّ بن المدينيّ، مُبيّناً في الوقت نفسه أنّ مقدّمة مسلم فيما يتعلّق بهذه المسألة ـ موضع البحث والمناقشة ـ لم تكنْ موجّهة أساساً إلى المحدّث عليّ بن المدينيّ أو تلميذه البخاريّ، ولا إلى غيرهما من نقّاد الحديث، ذلك بأنّ المنهج الذي سلكه مسلمٌ في الاحتجاج بالأحاديث المعنعنة بين المتعاصرين هو المنهج نفسه الذي سلكه البخاريّ وغيره من نقّاد الحديث، ثُـمَّ إنّ هذه النتيجة التي توصّل إليها المحقّق (حاتم بن عارف العونيّ) قد وافقه عليها وتابعها محقّق آخر وهو (الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان)، لكنّه عدّ مذهبي البخاريّ ومسلم في هذه المسألة متماثلين لا متطابقين[1]، ثُـمَّ بعد ذلك ألفيتُ محقّقاً آخر وهو (الشيخ إبراهيم بن عبدالله اللاحم) يردّ على الشيخ العونيّ وينقض حججه، مبيّناً في الوقت نفسه أنّ منهج جمهور الأئمّة ومنهم البخاريّ يشترطون ورود التصريح بالتحديث لإثبات السماع حتّى إنّه ألّفَ رسالة في هذا الأمر بعنوان «آشتراط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن»، لكنّه ـ بمشورة بعض

(١) ينظر كتابه: «بهجة المنتفع»، الصفحة (٢٠٢).

الفضلاء من أخوته ـ آثـرَ ألّا ينشرها في الوقت الحاضر مخافة أنْ توضع في غير موضعها[1]، ثُـمَّ أخيراً طالعت ما كتبه المحقّق (عبد الله بن يوسف الجديع) في كتابه «تحرير علوم الحديث»، فألفيته يذهب إلى أنّ الراجّح في هذه المسألة: أنّ الإسناد المعنعن يُحكم له بالاتّصال فيما بين الراوي والمرويّ عنه بتلك الصيغة بشروط ثلاثة: الأوّل: أنْ يثبت اللقاء بينهما يقيناً أو غالباً، والثاني: أنْ يَسْلَمَ التلميذ من التدليس، والثالث: أنْ لا يقوم دليلٌ على عدم السماع[2].

وبعد: فهذا توضيحٌ مُختصرٌ للخلاف الحاصل في هذه المسألة، ومَـنْ أراد التوسّع والتفصيل فعليه أنْ يرجع إلى الكتب المشار إليها آنفاً أو إلى غيرها من الكتب التي عرضت لهذه المسألة ككتاب «السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في الإسناد المعنعن» لابن رشيد الفهريّ، وكتاب «موقف الإمامين البخاريّ ومسلم من ٱشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين» للباحث خالد الدريس أو غيرها من الكتب التي تضمّنت فوائد لا يستغني عنها أهلُ الدراسة والتدقيق، والله تعالى الموفِّق للصواب، وهو الهادي للرشاد.

(الملحق السادس)

الخاصّ بالمآخذ التي تترتّب على عدم مراعاة كلام أئمّة الحديث ونقّاده

أقول: إنّ عدم مراعاة كلام أئمّة الحديث ونقّاده هي التي تجعل من أقوال

---

(١) ينظر كتابه: «الاتّصال والانقطاع»، الصفحة (١٠٢).

(٢) ينظر: (ج١/ ص١٦٥ - ١٧٨) من كتابه.

الباحثين والدارسين عُرضةً للنقد مهما بلغوا في بعض العلوم رتبة عالية، كعلم الفقه أو الأصول أو الكلام، وَهَاْكَ شاهداً على ذلك: كان أبو المعالي الجوينيّ علماً من أعلام الفقه والأصول والكلام كما لا يخفى، لكنَّ بضاعته في علم الحديث مزجاة، فهو في كثير من الأحيان لا يُميِّز بين صحيح الحديث من ضعيفه فضلاً عن تواتره، وكان الغزاليّ يُتابعه فيما يقول، بل إنّ الغزاليّ نفسه كان يقول: «وبضاعتي في الحديث مزجاة»[1]، وكتابه «إحياء علوم الدين» شاهدٌ على ذلك، فقد حشاه بالأخبار الضعيفة والموضوعة ما الله تعالى أعلم به، دَعْكَ من الأخبار التي لا أصل لها، ولذا ٱنتُقِدَتْ أقوالهما غير مرّة، فعلى سبيل المثال: لَـمّا أورد الجوينيّ ما يُقرأ في ركعات الوتر من سور القرآن، قال: «وقد رأيت في كتابٍ معتمد، أنّ عائشة روت ذلك»[2]، علّق الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ على ذلك قائلاً: «تنبيه: (قال إمام الحرمين: رأيت في كتابٍ معتمد، أنّ عائشة روت ذلك، وتبعه الغزاليّ، فقال: قيل إنّ عائشة روت ذلك)، قال الحافظ: وهذا دليل على عدم ٱعتنائهما معاً بالحديث، كيف يُقال ذلك في حديثٍ في سنن أبي داود التي هي أُمّ الأحكام؟!»[3].

وفي موطنٍ آخـر قال: «ٱدّعى إمام الحرمين في (النهاية) أنّ ذكر نفي المطر لم يرد في متن الحديث، وهذا دالٌّ على عدم مراجعته لكتب الحديث المشهورة، فضلاً عن غيرها»[4]، وقال في موطن آخر: «تنبيه: لَـمّا ذكر إمام الحرمين هذا

---

(١) «قانون التأويل» للغزاليّ، رقم الصفحة (٩٣)، كما في طبعة دار السلام بالقاهرة.

(٢) «نهاية المطلب» للجوينيّ (٢/ ٣٦٣)، طبعة دار المنهاج بجدّة.

(٣) «التلخيص الحبير» (٢/ ٨٨٠) تحقيق الدكتور محمّد الثاني، طبعة أُولى أضواء السلف.

(٤) «التلخيص الحبير» (٣/ ٩٧٨).

الحديث في (النهاية) قال: (إنّه صحيح متّفق على صحّته)[1]، وتعقّبه ابن الصلاح، فقال: (هذا مِـمّا يُتعجّب منه العارف بالحديث)، وله أشياءٌ بذلك كثيرة، أوقعه فيها اطّراحه صناعة الحديث، التي يفتقر إليها كُلُّ فقيهٍ وعالم»[2].

قلت: ولهذه الأمور ونظائرها تجد الذهبيّ (في ترجمة الجوينيّ) يقول: «كان هذا الإمام مع فرطِ ذكائه وإمامته في الفروع وأصول المذهب وقوّة مناظرته، لا يدري الحديث كما يليق به لا متناً ولا سنداً»[3]، وكذلك فإنّ هذه الأمور أو نحوها هي التي جعلت ابن تيميّة يُعَـرِّضُ به وبالغزاليّ والرازيّ وأمثالهم، فوصفهم بأنّهم: «مِـمّنْ لم يكنْ لهم من المعرفة بالحديث ما يُعَـدّون به من عوّام أهل الصناعة فضلاً عن خواصّها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاريّ ومسلماً وأحاديثهما إلّا بالسماع، كما يذكر ذلك العامّة، ولا يُميّزون بين الحديث الصحيح المتواتر عند أهل العلم بالحديث وبين الحديث المفترى المكذوب، وكتبهم شاهد صدق بذلك، ففيها عجائب»[4]، إلى غير ذلك من الموارد التي تُعَـدُّ عبرةً لِـمَنْ يعتبر.

قلت: أمّا في زماننا المعاصر فتشيع مثل هذه الأحكام تحت السمع والبصر من المنتسبين للدين الإسلاميّ وبخاصّةٍ من خطباء المنابر الذين ما همّهم إلّا سرد الحكايات والقصص الغريبة بأسلوبهم المعروف لتكثير السواد، مع أنّك ترى العجب العجاب مِـمّا يصدرونه من أحكام على الأحاديث أو عزوها إلى غير

---

(١) «نهاية المطلب» للجوينيّ (١٧/ ٢٨٠)، طبعة دار المنهاج بجدّة.

(٢) «التلخيص الحبير» (٦/ ٢٧٤٤).

(٣) «سير أعلام النبلاء»، رقم الترجمة (٤٣٣٤).

(٤) «مجموع الفتاوى» (ج٤/ ص٧٢).

مظانّها، إذْ تراهم يُطلقون الصحّة على بعض الأحاديث وهي ضعيفة، أو لعلّها تكون موضوعة، أو يدّعون أنّ هذا الحديث موضع وفاقٍ بين الفريقين، أو أنّه في كتاب فلان أو صحّحه فلان، والأمر بضدّه، بل تسمع من بعضهم - وهو يتصنّع أنّه الخبير بهذه الأمور - أنّ هذا الحديث متواترٌ بل مشهور لا خلاف فيه بين الفريقين، وما درى هذا المسكين أنّ هذا الحكم ما دوّنه كتابٌ بهذه الصيغة، ولا خطر ببال أحدٍ من أهل الصنعة، فكان يهرف بما لا يعرف، وكلُّ ذلك يكشف لكَ عن قيمة بضاعتهم في علم الحديث، ولا يُنبّئكَ مثلُ خبير.

(الملحق السابع)

الخاصّ بطرق حديث الجريريّ

أقول: لقد تبيّن مِـمّا أسلفت أنّ هناك طريقاً آخر لحديث كهمس رواه أبويعلى[1]، ومن طريقه ابن عساكر، إذْ قال: «حدّثنا موسى بن محمّد بن حيّان حدّثنا يحيى بن سعيد حدّثنا كهمس حدّثنا عبد الله بن شقيق قال: سألت عائشة، مَنْ كان أحبّ النّاس إلى رسول الله ﷺ؟ قالت: أبو بكر ثُمَّ عمر ثُمَّ أبو عبيدة، **قال ابن عساكر**: (هذا حديث غريب، والمحفوظ حديث الجريريّ)..»[2].

قلت: إنّ مقصود ابن عساكر بالغريب هنا إنّما هو من جهة إسناده لا متنه،

---

(١) ينظر: «المسند» لأبي يعلى، رقم الحديث (٤٨٠٠).

(٢) «تأريخ دمشق» لابن عساكر (ج٢٥/ ص٤٦٩).

لأنّ الحديث الغريب هو الذي ينفرد به بعض رواته بمعنى فيه لا يذكره غيره إمّا في إسناده أو في متنه[١]، ثُـمَّ لأنّ متن هذا الحديث محفوظٌ عن الجريريّ لا عن كهمس، فقد ٱستغرب إسناده، وهو مصيب في ذلك، لأنّ هذا الإسناد قد ٱنفرد به موسى بن محمّد بن حيّان الذي ترك حديثه أبو زرعة الرازيّ[٢]، وأمّا قوله: «والمحفوظ حديث الجريريّ»، فمقصوده بهذه العبارة أنّ طائفة مِنَ الرواة قد رووا هذا الحديث فأسندوه إلى سعيد الجريريّ عن عبد الله بن شقيق عن عائشة، بخلاف مَنْ أسنده إلى كهمس عن عبد الله بن شقيق، فبدأ ٱبن عساكر يذكر طرقه إلى مَنْ رووه عن سعيد الجريريّ، إذْ بدأ بطريق قرّة بن خالد ثُـمَّ من بعده طريق إسماعيل بن عليّة ويزيد بن هارون، ومن بعدهما طريق أبي أسامة وعنبسة ٱبن عبدالواحد، ثُـمَّ طريق وهيب، فهؤلاء عدّة رواة قد رووا الحديث عن سعيد الجريريّ عن عبد الله بن شقيق قال: قلت لعائشة، أيّ أصحاب رسول الله ﷺ كان أحبّ إليه؟ قالت: أبو بكر، قلت: ثُـمَّ مَنْ؟ قالت: ثُـمَّ عمر، قلت: ثُـمَّ مَنْ؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، قال يزيد: قلت: ثُـمَّ مَنْ؟ قال: فسكتت.

قلت: وكما ترى فإنّ هذه الأخبار جميعها تنتهي إلى الجريريّ المختلط عن عبد الله بن شقيق الناصبيّ، وقد تقدّم حالهما كما في التعليق على الطريق الثالث من طرق أحاديث عمرو بن العاص، ولعلّ تخليط الجريريّ في هذا الخبر ربّما يكون العلّة الوحيدة لردِّ هذا الحديث، وذلك لأنّ أحد رواة هذا الحديث يزيد ٱبن هارون، وهو مِـمّنْ سمعوا من سعيد الجريريّ بعد ٱختلاطه، فإنْ قيل: إنّ

---

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب البغداديّ (ج٢/ ص١٢٦).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (ج٨/ ص١٦١).

الإمام أحمد قد روى رواية يزيد بن هارون بمتابعة إسماعيل بن عليّة له، وٱبن عليّة مِمّنْ سمعوا من الجريريّ قبل الاختلاط، كان الجواب: أنّ الظاهر من كلام إسماعيل بن عليّة ومرويّاته يدلّ على أنّه كان يروي عن الجريريّ في حالة ٱختلاطه كذلك، وذلك لأنّ إسماعيل بن عليّة كان ينكر ٱختلاط الجريريّ، بل يذهب إلى أنّه كبر فرقّ[١]، ثُمَّ إنّه ٱشترك هو ويزيد بن هارون في السماع من الجريريّ في غير رواية[٢].

وإذا قيل: إنّ هناك غير واحد من الرواة كقرّة بن خالد السدوسيّ وأبي أسامة وعنبسة وغيرهم قد تابعوا ٱبن عليّة ويزيد في هذه الرواية، وهذا مِمّا يقوّيها؟ كان الجواب: ليس هناك من نصٍّ صريح عن أحد النقّاد يثبت أنّ هؤلاء قد رووا عن الجريريّ قبل الاختلاط. نعم، قد يستند في ذلك إلى قول أبي داود: «أرواهم عن الجريريّ إسماعيل بن عليّة، وكلّ من أدرك أيّوب فسماعه من الجريريّ جيّد»[٣]، ولَـمّا كان بعض هؤلاء الرواة قد أدرك أيّوب بن أبي تميمة السختيانيّ فروايتهم عنه ستكون قبل الاختلاط، والجواب عن ذلك: أنّ قول أبي داود لا يستفاد منه أنّ هؤلاء لم يرووا عن الجريريّ في حالة ٱختلاطه كما لا يخفى، فضلاً عن أنّ قوله هذا لا يُعَدُّ دليلاً يُركن إليه في تحديد المدّة الزمنيّة لِـمَنْ سمعوا من الجريريّ قبل الاختلاط، لأنّه مبنيٌّ على الفرض والتقدير، لا النصّ الصريح، فتدبّر! ثُـمَّ لا يُبعد أنْ تكون مثل هذه الروايات قد رويت عن الجريريّ في مجلس

(١) «العلل ومعرفة الرجال»، رقم السؤال (٢٥٦٥)، و(٥٣٤٢).

(٢) فانظر على سبيل المثال: كتاب «معجم المختلطين» لمحمّد طلعت، رقم الصفحة (١٠٠).

(٣) «سؤالات الآجريّ لأبي داود»، رقم السؤال (٧٩٧).

واحد، وهذا مِـمّا يُقوّي القول باحتمال الاختلاط في هذه الرواية، ولاسيّما أنّك لو دقّقت في رواية حمّاد بن سلمة عن الجريريّ سلفاً حين أسندها إلى عمرو بن العاص لا إلى عائشة لعَلِمْتَ أنّ الاختلاط في هذه الرواية لا مفرّ منه، دَعْكَ من عدّة روايات من هذا القبيل لا تزال محلّ بحث ودراسة بين أهل العلم مع أنّها مرويّة عمّن قيل إنّهم رووا عن الجريريّ قبل الاختلاط، فتأمّل!



المصادر والمراجع

(أ)

١- ٱبن تيميّة (فكراً ومنهجاً) للشيخ السبحانيّ، طبع في مؤسّسة الإمام الصادق بقمّ، الطبعة الأُولى ١٤٣٢هـ.

٢- إرشاد الحائر إلى صحّة حديث الطائر، تأليف الشيخ حسن بن عبد الله العجميّ، لا يوجد طبعة لهذا البحث (وهو منشور على أحد مواقع الإنترنت).

٣- الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث، تأليف الحافظ الخليليّ، تحقيق وليد متولّي محمّد، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣١هـ.

٤- ٱستجلاب ٱرتقاء الغرف بحبِّ أقرباء الرسول ﷺ وذوي الشرف، تأليف الحافظ السخاويّ، تحقيق خالد أحمد الصُّمِّيّ بابطين، طبعة دار البشائر الإسلاميّة ببيروت ١٤٢١هـ.

٥- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، تأليف الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البرّ القرطبيّ، دراسة وتحقيق عبد الله مرحول السوالمة، دار ٱبن تيميّة بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤٠٥هـ.

٦- أسماء المدلّسين، جلال الدين السيوطيّ (ضمن ثلاث رسائل في علوم الحديث)، حقّقها عليّ بن حسن الحلبيّ، الزرقاء - الأردنّ.

٧- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطنيّ، تأليف الحافظ محمّد بن طاهر المقدسيّ، نسخه وصحّحه جابر بن عبد الله السريع، دار التدمريّة بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤٢٨هـ.

٨- إكمال تهذيب الكمال للحافظ مغلطاي، تحقيق محمّد عثمان، دار الكتب العلميّة ببيروت، الطبعة الأُولى ٢٠١١م.

٩- الإلماع في إثبات السماع، إعداد أبي إسحاق مجدي عطيّة حمّودة، مكتبة ابن عبّاس بمصر، الطبعة الأُولى ١٤٢٥هـ.

(ب)

١٠- البحر الزخّار المعروف بمسند البزّار، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزّار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

١١- البداية والنهاية لابن كثير الدمشقيّ، طبعة مكتبة التعارف ببيروت.

- المصدر نفسه، طبعة دار الكتب العلميّة.
- المصدر نفسه، تحقيق عدد من العلماء، دار ابن كثير - دمشق بيروت، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ.

(ت)

١٢- تأريخ الإسلام، تأليف الحافظ الذهبيّ، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، طبعة دار الكتاب العربيّ ببيروت.

- المصدر نفسه، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ بتونس، الطبعة الثانية ٢٠١١هـ.

١٣- التاريخ الأوسط، تأليف البخاريّ، تحقيق محمّد إبراهيم اللحيدان، دار الصميعيّ بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤١٨هـ.

- المصدر نفسه، تحقيق الدكتور يحيى بن عبد الله الثماليّ، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ.

١٤- تأريخ بغداد، تأليف الخطيب البغداديّ، دار الكتاب العربيّ ببيروت.

- المصدر نفسه، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ ببيروت.

١٥- تأريخ دمشق، تأليف ابن عساكر الشافعيّ، تحقيق محبّ الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمرويّ، طبعة دار الفكر ببيروت ١٩٩٥م.

- المصدر نفسه، تحقيق عليّ شيري، دار الفكر ببيروت.

١٦- تأريخ الطبريّ، تأليف محمّد بن جرير الطبريّ، طبعة دار المعارف بمصر.

١٧- تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، تحقيق الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة ١٤٣٠هـ.

١٨- التاريخ الكبير للبخاريّ، حقّقه المعلميّ، مصوّرة دار الفكر ببيروت.

١٩- التبيين لأسماء المدلّسين، سبط ابن العجميّ، تحقيق يحيى شفيق، دار الكتب العلميّة ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤٠٦هـ.

٢٠- تحرير علوم الحديث، تأليف عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسّسة الريّان ببيروت، الطبعة الرابعة ١٤٣١هـ.

٢١- تحرير أحوال الرواة المختلف فيهم بما لا يوجب الردّ، تأليف عمرو بن المنعم سليم، دار التدمريّة بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤٢٥هـ.

٢٢- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تأليف ولي الدين أبي زرعة العراقيّ، حقّقه الدكتور رفعت فوزي عبدالمطّلب، والدكتور نافذ حسين حمّاد، والدكتور عليّ عبدالباسط، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٢٠هـ.

٢٣- تدريب الراوي، تأليف الحافظ السيوطيّ، تحقيق الدكتور بديع السيّد اللّحّام، دار الكلم الطيّب بدمشق، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ.

٢٤- تسمية مشايخ النسائيّ، اعتنى بها الشريف حاتم بن عارف العونيّ، دار عالم الفوائد بمكّة، الطبعة الأُولى ١٤٢٣هـ.

٢٥- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلانيّ ومعه تحرير تقريب التهذيب للدكتور بشّار والشيخ شعيب الأرنؤوط، ضبطه وعلّق عليه سعد بن نجدت عمر، مؤسّسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤٣٢هـ.

٢٦- تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزيّ، تأليف الحافظ الذهبيّ، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤١٩هـ.

٢٧- التمييز لمسلم بن الحجّاج القشيريّ، تحقيق صالح بن أحمد بن ثابت ديّان، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

٢٨- تمييز ثقات المحدّثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم، للحافظ أبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصريّ المعروف بابن البرقيّ، حقّقه الدكتور عامر حسن صبريّ، دار البشائر الإسلاميّة ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤٣١هـ.

٢٩- تهذيب التهذيب، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلانيّ، حقّقه الدكتور إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأُولى ١٤١٦هـ.

٣٠- تهذيب خصائص الإمام عليّ، تأليف الحافظ النسائيّ، حقّقه أبو إسحاق الحوينيّ حجازي بن محمّد بن شريف، طبعة دار الكتب العلميّة ببيروت.

٣١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف الحافظ المزّيّ، تحقيق الدكتور بشّار عوّاد، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ.

(ث)

٣٢- الثقات لابن حبّان، دائرة المعارف العثمانيّة بالهند، الطبعة الأُولى ١٤٠٢هـ.

(ج)

٣٣- جامع بيان العلم وفضله، تأليف الحافظ ابن عبد البرّ، طبعة بيروت ١٣٩٨هـ.

٣٤- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف الخطيب البغداديّ، حقّقه محمود الطّحان، مكتبة المعارف بالرياض ١٤٠٣هـ.

٣٥- الجرح والتعديل، تأليف ابن أبي حاتم الرازيّ، حقّقه عبد الرحمن بن يحيى المعلميّ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر آباد بالهند.

(ح)

٣٦- حديث الطير، تأليف خليفة بن ارحمة الكواريّ، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤٣٣هـ.

- حديث الطير، تأليف السيّد عليّ الميلانيّ، مركز الأبحاث العقائديّة بقمّ.

٣٧- حلية الأولياء، تأليف أبي نعيم الأصبهانيّ، دار الكتاب العربيّ ببيروت.

- المصدر نفسه، تحقيق سامي أنور جاهين، دار الحديث بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

(د)

٣٨- دراسات الكاشف للإمام الذهبيّ، بقلم محمّد عوّامة، دار اليسر بالمدينة المنوّرة، ودار المنهاج بجدّة، الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ.

٣٩- الدراية، تأليف الشهيد الثاني، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف.

٤٠- دلائل النبوّة، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقيّ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميّة ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤٠٥هـ.

(ذ)

٤١- ذكر أخبار أصبهان، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصبهانيّ، طبع في مطبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩٣١م.

٤٢- ذيل على ميزان الاعتدال، للحافظ العراقيّ، تحقيق السيّد صبحي السامرائيّ، عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤٠٧هـ.

(ر)

٤٣- الرعاية في علم الدراية، تأليف الشهيد الثاني، تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة بقمّ، الطبعة الأُولى ١٤٢٣هـ.

٤٤- الرواة الذين ترجم لهم النسائيّ في كتابه الضعفاء والمتروكين وأخرج لهم في سننه، تأليف عوّاد الخلف، كليّة الدراسات العليا والبحث العلميّ، جامعة الشارقة، إصدارات سنة ١٤٢٧هـ.

(س)

٤٥- سلسلة الأحاديث الصحيحة، تأليف الألبانيّ، طبعة مكتبة المعارف بالرياض.

٤٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة، تأليف الألبانيّ، طبعة مكتبة المعارف بالرياض.

٤٧- السُّنّة، تأليف ابن أبي عاصم، تحقيق الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثانية.

٤٨- السنن، تأليف الدارقطنيّ، طبعة عالم الكتب ببيروت ١٤٠٦هـ.

٤٩- سنن ابن ماجه، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر ببيروت.

٥٠- سنن الترمذيّ، تحقيق أحمد محمّد شاكر، دار الكتب العلميّة ببيروت ١٩٨٧م.

- المصدر نفسه، تحقيق بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ.
- المصدر نفسه، ومعه (قوت المغتذي على جامع الترمذيّ)، تحقيق أبي عمرو ناصر بن أحمد بن بدر الدمياطيّ، دار الحسن والحسين بمصر، الطبعة الأُولى ١٤٣٦هـ.

٥١- السنن الكبرى، للحافظ البيهقيّ، طبعة دار المعارف النظاميّة، حيدر آباد بالهند.

٥٢- السنن الكبرى للنسائيّ، تحقيق حسن شلبي، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤٢١هـ.

٥٣- سؤالات أبي بكر البرقانيّ للدارقطنيّ، تحقيق أبي عمر محمّد بن عليّ الأزهريّ، الناشر الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٢٧هـ.

٥٤- سؤالات أبي عبيد الآجريّ لأبي داود السجستانيّ، تحقيق الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣١هـ.

٥٥- سؤالات البرذعيّ لأبي زرعة الرازيّ، حقّقه محمّد بن عليّ الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

٥٦- سؤالات السلميّ للدارقطنيّ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله وخالد الجريسيّ، الرياض، الطبعة الأُولى ١٤٢٧هـ.

٥٧- سؤالات عثمان بن أبي شيبة للإمام عليّ بن المدينيّ، تحقيق الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٢٧هـ.

٥٨- سير أعلام النبلاء، تأليف الحافظ الذهبيّ، تحقيق عدد من الباحثين، بإشراف شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسّسة الرسالة ١٩٨٥م.

- المصدر نفسه، تحقيق محمّد أيمن الشبراويّ، دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٧هـ.

(ش)

٥٩- شرح علل الترمذيّ، تأليف ابن رجب، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣٣هـ.

٦٠- شرح مشكل الآثار، تأليف أبي جعفر أحمد بن محمّد بن سلامة الطحاويّ، دار صار ببيروت.

- المصدر نفسه، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٣١هـ.

٦١- الشريعة، تأليف المحدِّث محمّد بن الحسين الآجريّ، دراسة وتحقيق عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجيّ، مدار الوطن للنشر، الطبعة الثالثة ١٤٣١هـ.

٦٢- شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، تأليف أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل، الناشر مكتبة ابن تيميّة بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.

(ص)

٦٣- صحيح مسلم، شرح النوويّ، طبعة دار الشعب.

- المصدر نفسه، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، مطبعة الحلبيّ بمصر.

٦٤- الصحيح المسند مِمّا ليس في الصحيحين، تأليف الشيخ مقبل بن هادي الوادعيّ، طبعة مكتبة دار القدس بصنعاء، ودار ابن حزم ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

(ض)

٦٥- الضعفاء للعقيليّ، تحقيق أبي يحيى الحدّاد بالتعاون مع مركز البحوث بدار التأصيل في مصر، الطبعة الأُولى ١٤٣٥هـ.

- المصدر نفسه، تحقيق الدكتور مازن السرساويّ، دار ابن عبّاس بمصر، الطبعة الأُولى.

٦٦- الضعفاء والمتروكون للدارقطنيّ، تحقيق الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣٤هـ.

٦٧- الضعفاء الصغير للبخاريّ، ويليه كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائيّ، تحقيق وليد متولّي محمّد، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣١هـ.

٦٨- الضعفاء، تأليف أبي نعيم الأصبهانيّ، حقّقه فاروق حمادة، دار القلم بدمشق، الطبعة الأُولى ١٤٣١هـ.

(ط)

٦٩- الطبقات الكبرى، تأليف ابن سعد، طبعة دار صادر ببيروت.

- المصدر نفسه، تحقيق عليّ محمّد عمر، الناشر مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٢١هـ.

٧٠- طبقات المحدّثين بأصفهان والواردين عليها، تأليف الحافظ أبي الشيخ الأصفهانيّ، حقّقه الدكتور عبد الغفّار البنداريّ وسيّد كسرويّ، دار الكتب العلميّة ١٤٠٩هـ.

٧١- طبقات المدلّسين، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلانيّ، الطبعة الأُولى: تحقيق الدكتور عصام بن عبد الله القريوتيّ، مكتبة المنار بالأردنّ.

- المصدر نفسه، تحقيق محمّد عليّ الأزهريّ، دار البيان العربيّ، الطبعة الأُولى ١٤٢٥هـ.

(ع)

٧٢- العلل، تأليف الحافظ أبي محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازيّ، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله وخالد الجريسيّ، الرياض، الطبعة الأُولى ١٤٢٧هـ.

٧٣- العلل للدارقطنيّ، تحقيق محمّد بن صالح الدباسيّ، مؤسّسة الريّان ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٣٢هـ.

٧٤- العلل، تأليف عليّ بن جعفر بن المدينيّ، تحقيق محمّد مصطفى الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ ١٣٩٢هـ.

- المصدر نفسه، تحقيق محمّد بن عليّ الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة بمصر، الطبعة الأُولى ١٤٣١هـ.

٧٥- علل الترمذيّ الكبير، تحقيق محمود محمّد خليل، والسيّد صبحي السامرائيّ، الدار العثمانيّة بعمّان ، والمكتبة الإسلاميّة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٢٨هـ.

- المصدر نفسه، طبعة عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأُولى سنة ١٤٢٩هـ.

٧٦- العلل الصغير للترمذيّ، تحقيق الشيخ سلمان الحسينيّ الندويّ، اعتنى به سيّد عبد الماجد الغوريّ، دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأُولى ١٤٢٦هـ.

٧٧- العلل المتناهية، تأليف ابن الجوزيّ، طبعة دار الكتب العلميّة ببيروت ١٤٠٣هـ.

٧٨- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، تحقيق الدكتور وصيّ الله بن محمّد بن عبّاس، المكتب الإسلاميّ ببيروت، ودار الخانيّ بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤٠٨هـ.

- المصدر نفسه، تحقيق الدكتور إسماعيل جراح أوغلي والدكتور طلعت قوج، طبعة المكتبة الإسلاميّة بتركيّا ١٩٨٧م.

- المصدر نفسه، تحقيق الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣٤هـ.

٧٩- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، رواية المروذيّ وغيره، تحقيق الدكتور وصيّ الله بن عبّاس، الدار السلفيّة، بومباي بالهند، الطبعة الأُولى ١٤٠٨هـ.

(ف)

٨٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلانيّ، اعتنى به أبو قتيبة نظر بن محمّد الفريابيّ، دار طيبة بالرياض، الطبعة الرابعة١٤٣٢هـ.

٨١- فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث، للحافظ السخاويّ، تحقيق عبد الكريم الخضير ومحمّد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج بالرياض، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.

٨٢- الفروسيّة لابن قيّم الجوزيّة، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار الأندلس بالمملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

٨٣- فضائل الصحابة، تأليف أحمد بن حنبل، حقّقه وصيّ الله بن محمّد بن عبّاس، دار العلم بمكّة المكرّمة، الطبعة الأُولى ١٤٠٣هـ.

٨٤- فضائل الصحابة، تأليف أحمد بن شعيب النسائيّ، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٢٨هـ.

٨٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف العلّامة المناويّ، طُبِعَ بمصر ١٣٩١هـ.

(ك)

٨٦- الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستّة، تأليف الذهبيّ، دار الكتب العلميّة ببيروت.

- المصدر نفسه، تحقيق محمّد عوّامة، طبعة دار اليسر - دار المنهاج بالمدينة المنوّرة ١٤٣٠هـ.

٨٧- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف الحافظ ابن عديّ، تحقيق الشيخ عادل الموجود والشيخ عليّ معوّض، دار الكتب العلميّة ببيروت ١٤١٨هـ.

- المصدر نفسه، تحقيق محمّد أنس مصطفى الخنّ، الرسالة العالميّة بدمشق، الطبعة الأُولى ١٤٣٣هـ.

٨٨- كشف الأستار عن زوائد البزّار، تحقيق الأعظميّ، مؤسّسة الرسالة، الطبعة الأُولى.

٨٩- كشف الإيهام لِما تضمّنه تحرير التقريب من الأوهام، تأليف الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الميمان بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤٢٧هـ.

٩٠- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تأليف الخطيب البغداديّ، تحقيق الدكتور

ماهر ياسين الفحل، دار ٱبن الجوزيّ بالسعوديّة، الطبعة الأُولى ١٤٣٢هـ.

- المصدر نفسه، تحقيق أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، طبعة دار الهدى، الطبعة الأُولى ١٤٢٣هـ.

٩١- الكنى والأسماء، تأليف الحافظ الدولابيّ، حقّقه نظر محمّد الفاريابيّ، دار ٱبن حزم ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤٢١هـ.

(ل)

٩٢- لسان الميزان، تأليف الحافظ ٱبن حجر العسقلانيّ، طبعة مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات ببيروت ١٣٩٠هـ.

- المصدر نفسه، أعتنى به الشيخ عبد الفتّاح أبو غدّة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلاميّة ببيروت ١٤٢٣هـ.

٩٣- اللوامع الإلهيّة للسيوريّ، تعليق الشيخ مصباح اليزديّ، مطبعة شريعت بقمّ، الطبعة الأُولى ١٤٢٤هـ.

(م)

٩٤- المجروحين من المحدّثين، تأليف الحافظ ٱبن حبّان، تحقيق حمديّ عبد المجيد السلفيّ، دار الصميعيّ بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤٢٠هـ.

٩٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف نور الدين الهيثميّ، طبعة دار الكتاب ببيروت.

٩٦- مختصر ٱستدراك الحافظ الذهبيّ على مستدرك أبي عبد الله الحاكم للحافظ ٱبن الملقّن، تحقيق سعد بن عبد الله آل حميد وعبد الله بن حمد اللحيدان، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤١١هـ.

٩٧- المدخل إلى الصحيح، للحاكم النيسابوريّ، تحقيق ربيع بن هادي المدخليّ، دار الإمام أحمد بالقاهرة الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

٩٨- المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل للحاكم النيسابوريّ، تحقيق أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأُولى١٤٢٣هـ.

٩٩- المدلّسين للحافظ أحمد بن عبد الرحيم بن العراقيّ، تحقيق رفعت فوزي عبدالمطّلب، ونافذ حسين، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأُولى ١٤١٥هـ.

١٠٠- المراسيل، تأليف ابن أبي حاتم الرازيّ، حقّقه شكر الله قوجاني، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٠١- المستدرك على الصحيحين، تأليف الحاكم النيسابوريّ، طبعة دار المعارف العثمانيّة.

- المصدر نفسه، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة ببيروت، الطبعة الأُولى.

١٠٢- المسلك في أصول الدين للمحقّق الحلّيّ، تحقيق رضا الاستاديّ، مطبعة الاستانة الرضويّة المقدّسة بمشهد، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

١٠٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الميمنيّة بمصر.

- المصدر نفسه، طبعة دار المنهاج بالمملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ.

١٠٤- المسند لأبي يعلى الموصليّ، تحقيق حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق الطبعة الأُولى ١٤٠٤هـ.

١٠٥- مشكاة المصابيح، تأليف الخطيب التبريزيّ، حقّقه الألبانيّ، المكتب الإسلاميّ بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٠٦- المصنّف لابن أبي شيبة، تحقيق محمّد عوّامة، دار اليسر - دار المنهاج بجدّة، الطبعة الأُولى ١٤٢٧هـ.

١٠٧- معارج الفهم للعلّامة الحلّيّ، تحقيق عبد الحليم عوض الحلّيّ، مطبعة نگارش بقمّ، الطبعة الأُولى ١٤٢٨هـ.

١٠٨- المعجم الأوسط للحافظ الطبرانيّ، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله وأبي الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسينيّ، طبعة دار الحرمين ١٤١٥هـ.

١٠٩- المعجم الكبير، تأليف الحافظ الطبرانيّ، حقّقه حمدي عبد المجيد السلفيّ، طبعة بغداد ١٩٨٣م.

١١٠- معجم المدلّسين، إعداد محمّد بن طلعت، أضواء السلف، الطبعة الأُولى ١٤٢٦هـ.

١١١- معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح، تحقيق محمّد محمود شعبان، دار البصائر بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٢٩هـ.

١١٢- معرفة الثقات للعجليّ، تحقيق عبد العليم البستويّ، مكتبة الدار بالمدينة المنوّرة، الطبعة الأُولى ١٤٠٥هـ.

١١٣- معرفة الرجال ليحيى بن معين، رواية أبن محرز البغداديّ، تحقيق الأزهريّ، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

١١٤- المعرفة والتاريخ، تأليف يعقوب بن سفيان الفسويّ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمريّ، دار الإرشاد ببغداد ١٣٩٤هـ.

- المصدر نفسه، مؤسّسة الرسالة ببيروت ١٤١٠هـ.

- المصدر نفسه، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلميّة ببيروت ١٤١٩هـ.

١١٥- مقباس الهداية في علم الدراية، تأليف الشيخ عبد الله المامقانيّ، تحقيق الشيخ محمّد رضا المامقانيّ، الطبعة الأُولى في سبعة مجلّدات، والطبعة الثانية محقّقة في جزأين، مطبعة نگارش بقمّ ١٤٢٨هـ.

١١٦- المقترب في بيان المضطرب، تأليف أحمد بن عمر بازمول، دار ابن حزم ببيروت، ودار الخرّاز بالمملكة العربيّة السعوديّة، الطبعة الأُولى ١٤٢٢هـ.

١١٧- موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغداديّ، طبعة المعارف العثمانيّة، الطبعة الأُولى ١٣٧٨هـ.

١١٨- موسوعة أقوال يحيى بن معين في رجال الحديث وعلله، جمعها وحقّقها بشّار عوّاد، وجهاد خليل، ومحمود خليل، دار الغرب بتونس، الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

١١٩- الموضوعات للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن الجوزيّ، حقّقه الدكتور نور الدين بن شكري، أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأُولى ١٤١٨هـ.

١٢٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف الحافظ الذهبيّ، تحقيق محمّد عليّ البجاويّ، طبعة دار المعرفة ببيروت ١٩٦٣م.

- المصدر نفسه، تحقيق عادل الموجود وعليّ معوّض، دار الكتب العلميّة ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤١٦هـ.

- المصدر نفسه، تحقيق طائفة من الباحثين، دار الرسالة العالميّة بدمشق، الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

(ن)

١٢١- نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار للسيّد اللكهنويّ، تأليف السيّد عليّ الميلانيّ، دار المؤرّخ العربيّ ببيروت، الطبعة الأُولى ١٤١٥هـ.

١٢٢- النقد الصحيح لِما اعترض عليه من أحاديث المصابيح، تأليف الحافظ صلاح الدين العلائيّ، صحّحه وعلّق عليه الدكتور محمود سعيد ممدوح، دار البصائر بالقاهرة، الطبعة الأُولى ١٤٣٠هـ.

١٢٣- النكت الغرر على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تأليف الشيخ محمّد صالح الغرسيّ، دار القادريّ بدمشق، الطبعة الأُولى ١٤٢٩هـ.



محتوى البحث

ملاحق الكتاب

